إيساغوجي
مع
يكرۇزي
بتحشية جديدة
الفاضل محمد عبيد الله الكندهاري
ضبطه وصححه من جديد
المولوي عبد الله الغزنوي
المكتبة الحقانية
محلہ جنگی پشاور پاکستان

بسم الله الرحمن الرحيم

إيساغوجي
مع
يكروزي

بتحشية جديدة للفاضل محمّد عبيد الله الكندهاري

{ضبطه وَصحَّحهُ من جديد المولوي عبد الله الغزنوي}

المكتبة الحقانية

محلة جنگي قصه خواني پشاور

پاكستان، هاتف: (٢٢٢٠٤٩٣)

﴿بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ﴾

قال[١] الشيخ[٢] الإمام[٣] العلامة[٤]

موصوف — صفة اولى — صفة ثانية — بسياردانا

---

[١] هذه الخطبة إلى قوله: نحمد الله إلحاقية من تلميذ المصنف، هذا الإحتمال هو الغالب ويمكن أن تكون من غيرالتلميذ؛ ولهذا أورد قال بصيغة الغائب الماضي المعلوم. [٢] قوله: الشيخ آه إذا ذكر في المنطق يراد به الشيخ أبوعلى إبن سينا إذا لم يكن قرينة على إرادة غيره، وفي الفقه والأصول يراد به أبوحنيفة، وفي النحو يراد به عبد القاهر الجرجاني، وفي العقائد والأخلاق يراد به أبومنصور الماتريدي، كذا قيل.أقول: لم أر إطلاق الشيخ لافي الفقه ولافي الأصول على أبي حنيفة وإن كان صحيحا بل حريا. يمكن أن يكون ذلك الإطلاق في الإصطلاح القديم، فبدل ذلك الإصطلاح إلى إطلاق لفظ الإمام. [٢] قوله الشيخ: في اللغة بير وخواجه، وفي إصطلاح أهل العلم هومن صنف خمسة كتب في علم من العلوم، وعند أهل السنة من يحيي العظام وهي الرميم. يقول العبد الضعيف ليس المراد بإحياء العظام ما هوالظاهرو المتبادر؛ لأن ذلك الإحياء لم توجد إلا في بعض الأنبياء ولايطلق الشيخ على النبي، بل المراد إحياء القوى الباطنة كاللطائف الخسمة بالأذكار الإلهية، تأمل. وهي اللطيفة القلبية واللطيفة الروحية واللطيفة السرية واللطيفة النفسية واللطيفة الخفية والأخفى [٣] قوله الإمام: آه إعلم أن لفظ الإمام إذا أطلق في المنطق فالمراد به الإمام الفخر الدين الرازي، وإذا وقع في الكلام يراد به أبومنصور الماتريدي. وهوالمقتدى الأعظم في العقائد للأحناف كأبي حنيفة في الفروع. وإذا وقع في النحو وعلم البلاغة يراد به عبد القاهر الجرجاني وإذا وقع في الحكمة يراد به أيضا الفخرالدين الرازي، وإذا وقع في الفقه يراد به الإمام أبوحنيفة. شرح. قوله الإمام: هو في اللغة مقتدى وپيشوا، وفي الإصطلاح من تقدم القوم لإقامة الأمور الدينة والدنوية. والمشهور أن الإمام جمع ومفرد والفرق بينهما بالموصوف، فإن كان الموصوف مفردا فالإمام مفرد فكسر الهمزة ككسر الكتاب، وإن كان الموصوف جمعا فالإمام جمع فكسر الهمزة ككسر الرجال، وقيل: الإمام مفرد. وهذا هوالتغيير التقديري؛ لأنه لابد في الجمع المكسر من التغيير، ومثله الفلك فهو كقفل وأسد على التقديرين، يعني الفلك قديكون جمعا مثل قوله تعالى: ﴿والفلك التي تجري في البحر﴾فضمة الفاء كضمة أسد وهوجمع أسد، وقديكون مفردا نحوجلسنت في الفلك فضمة الفاء كضمة قفل وهومفرد. وجمع الإمام الأئمة وهو كثير في الإستعمال. [٤] قوله: العلامة: آه هوفي اللغة بسيار دانا وفي الإصطلاح العالم بالعلوم المتعددة. فان قلت: العلامة مؤنث بالتاء والشيخ مذكرفكيف يكون صفة؛ وقدشرط بين الموصوف والصفة المطابقة في التذكير والتأنيث؟ قلنا: سلمنا أن التاء في الأصل للتأنيث ولكن جعلت ههنا لمجرد المبالغة، وذهب بعض الناس والعلماء أن العلامة من صنف خمس كتب. وقيل: من صنف كتابا في كل علم. وقيل: من له دخل في كل علم من العلوم. وقيل: من هو جامع للمعقولات والمنقولات. وقيل: من لايخفى عليه شيء من العلوم. أقول: لايخفى أنه على هذا لايصدق العلامة على أحد من العلماء. فإن قيل: يصدق هذا التفسير على الله عز وجل! قلنا: قد منع العلماء إطلاقه على الله تعالى لتوهم التأنيث؛ لأن التاء في الأصل للتأنيث ولايجري على الله تعالى الألفاظ الموهمة لمعنى المخالف لجلالته تعالى. وقيل: من لايكون علمه خارجا من قوانين العلوم يعني لايكون مبتدعا في علم.

انماقال ذالك لان المصنف من المتاخرين

أفضل العلمآء المتأخرين[۱] قدوة[۲] الحكماء[۳] الراسخين

صفة ثالثة — صفة رابعة — جمع راسخ اي المحكم

---

[۱] قوله المتأخرين: وهم الذين بعد الإمام الرازي، وهو فيهم، والتأخر على خمسة أقسام: الأول الرتبي، مثل تأخر آدم عن النبي عليهما السلام، والتأخر الزماني مثل تأخر نبينا من آدم عليهما السلام، والتأخر الذاتي مثل تأخر المعلول من العلة، والتأخر المكاني مثل تأخر مكان القوم عن مكان الإمام، والتأخر الطبعي مثل تأخر الإثنين من الواحد. حاشية. [۲] قوله المتأخرين:أقول التقدم مقابل التأخر كماهوظاهر والتقدم علي خمسة أنواع أحدها تقدم الزماني وهوأن لايمكن إجتماع المتقدم والمتأخرحدوثا وإن إجتمعا في البقاء كتقدم الأب علي الإبن والثاني تقدم المكاني وهوأن يتعين المبدأ فالأقرب إليه متقدم علي الأبعد كتقدم الإمام علي المأموم بالنظر إلي المحراب والثالث تقدم الرتبي ويسمي تقدما بالشرف أيضا كتقدم نبيناعلي آدم عليهماالسلام بدليل الحديث القدسي لولاك لماخلقت الأفلاك قال بعض العلماء إن هذاالحديث موضوعي فكيف يصح إيراده قلنا: صححه بعض العلماء والتفصيل في شرح نورظلم وشرح أبوالمنتهي لهذاالعاصي باللغة الأفغانية وهذاليس موضع تحقيق الحديث لأن المقام أجنبي وبقوله: عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وغيرهما والرابع تقدم الطبعي وهوالذي يكون المتقدم محتاجاإليه والمتأخرمحتاجا ولايكون المتقدم علة تامة له أي لايكون المتقدم علة مؤثرة فيه كافية في حصوله كتقدم الواحد على الاثنين. والخامس التقدم الذاتي وهو الذي يكون المتقدم محتاجا إليه، والمتأخر محتاجا ويكون المتقدم علة تامة له. بأن يستقل المحتاج إليه بتحصيل المحتاج، ويسمى بالتقدم بالعلية أيضا، كتقدم الخالق على المخلوق. (قال الشيخُ كاكري رحمه الله: والخلق هوالإيجاد بالإختيار، يعني تقدم ذاته بوصف كونه خالقا تقدما ذاتي على المخلوق، وإلا فكان الله ولم يكن معه شيئا). أوكتقدم الخالق على المخلوق، أو كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح. والمراد ههنا التقدم الزماني؛ لأن العلماء من قبل الإمام الرازي متقدمون، ومابعده متأخرون، والشيخ المصنف من العلماء بعده، ثم لايخفى أن الحكم بكون المصنف أفضل العلماء المتأخرين لايخلو عن المبالغة كما لايخفى.شرح مع زيادة. [۲] قوله: قدوة: وهي نار توقد على رأس الجبل، وفي الإصطلاح من يتقدى به في دين أودنيا. عبيد. [۳] قوله الحكماء: آه جمع حكيم وهو في اللغة دانندہ، وفي الإصطلاح العالم الذي يعلم بأحوال الموجودات الخارجية على حسب الطاقة البشرية، فلايرد على هذا لايطلق الحكيم إلا على الله.وفيه أن إشتراط الوجود الخارجي في موضوع الحكمة يستلزم إخراج الحساب والهندسة والأمور العامة من الحكمة، فالصواب الموجودات النفس الأمرية. عبيد

أثيرالدين[١] الأبهري طَيَّبَ اللهُ ثراه. وَجَعَلَ الجَنّةَ مَثْواهُ، نَحْمَدُ[٢] اللهَ عَلَى تَوفيقه[٣]

اي مختاراهل الدين — اي مسكنه الابهر وهوبلدمن القزوين — خاك نمناك هوكناية عن القبر — هذامقول قال ومن ههنا قول الشيخ الى اخرالكتاب

عَلّقَ الحمد بالتوفيق لانه مدار كل فوز ومنشا خيرات الدارين.

[١] قوله: أثير الدين: أي مختار أهل الدين. فإن قيل: كيف يصح تلقيب المصنف وهو المفضل بهذا اللقب، مع أنه رجل شيعي. قلنا: كل حزب بما لديهم فرحون. والدين مأخوذ من دان يدين ديناً، وهو في اللغة الانقياد، وفي الاصطلاح طريقة مسلوكة مما جاء بها الأنبياء عليهم السلام من الله تعالى إلى الخلق. فالطريقة المذكورة من حيث أنها يطاع لها يسمى دينا، ومن حيث أنها تملى تسمى ملةً، فالفرق بالاعتبار. عبيد. [٢] وإنما أتى بالجملة الفعلية، و إن كان المبالغة في الجملة الإسمية أكثر جريا على الأصل، ولأن الجملة الفعلية تدل على الإستمرار التجددي أي الحدوث المستمر آنا فآنا وهو يناسب نعم الله تعالى. فافهم. عبيد. أوليدل على عجزه عن الحمد على طريق الثبات؛ لأن الجملة الإسمية تدل على الثبات والحمد على سبيل الثبات أمر صعب كما لايخفى. [٢] بصيغة المضارع المتكلم مع الغير فانقيل لم عدل عن الجملة الإسمية إلى الفعلية مع أن المقصود هوالدوام والإستمرار للحمد قلنا بثلاثة وجوه الأول لتعذر الحمد على الدوام لعدم قابليتنا للحمد بطريق الدوام والإستمرار ولذا فضل النبي صلى الله عليه وسلّم صيام داؤد عليه السلام وهوصوم يوم وافطار يوم على صيام الدهر والثاني أن الجملة الفعلية تدل على التجدد والحدوث وكل جديد لذيذ إلا الموت والثالث أن إستمرار التجددي أشق على النفس وأفضل العبادة هي الأشق والجملة الفعلية تدل على إستمرار التجددي بخلاف الإسمية. [٣] قوله: توفقيه: التوفيق في اللغة دست دادن كسي رادركارخير ياشر وفي الإصطلاح جعل الله أسباب العبد موافقة لماهوخير في حقه عندالله لأن مطلوب العبد قد يكون خيراً في حقه عنده كالغصب والزنا ولايكون توفيقاً وأسباب العبدهي اليد والعين والرجل وغيرها من سائرالاعضاء لأن من هذه يفعل أفعال الخير كالسير إلى صلوة الجمعة وقرأة القرأن وطلب العلم وكسب النفقة الواجبةوغيرها.شرح مع زيادة

يكروزي: بسم الله الرحمن الرحيم. نحمدك أللهم على ماخلصت من منح عوارف الأفاضل، خلصتني عن محن عواصف الفضائل، وصلوة على عامة من لحقهم أولى الفواضل لاسيما على محمد المنعوت بأعلى الشمائل، والمبعوث . من أكرم القبائل، وعلى آله وأصحابه المهديين بأوضح الدلائل.أما بعد فلما لم ينفعني التعلل بلعل وعسى من إقتراح أخ لي في كل صباح ومساء أن أكتب بإلتماسهم فوائد لائقة بمطالعة الإخوان الفرائد على الرسالة الأثيرية في الميزان شرعت في غدوة يوم من أقصر الأيام وختمتُ مع آذان مغربه بعون الملك العلام إنه ولي كل توفيق وإنعام. اعلم أن من حق كل كثرة يضبطها جهة واحدة أن يعرفها بتلك الجهة، ويحصل الشعور بها قبل الشروع فيها حتى يأمن من فوات شيء مما يعنيه وصرف الهمة عن مالايعنيه.

ونسأله هداية[١] طريقه وإلهام الحق بتحقيقه

اي الطريق المرضى له تعالى

[١] قوله: هداية طريقه: مفعول لنسأل ومضاف إلى الطريق. فان قيل: الهداية هو ارأة الطريق، فالطريق مأخوذ في نفسه فلاحاجة إلى الطريق. قلنا: فيه تجريد وهو إخلاء اللفظ الأول عن بعض المعنى الموضوع له لتصحيح اللفظ. الثاني: فالمراد من الهداية هو الإرأة فقط. إعلم إنه إختلف القدماء في تعريف الهداية: فقال بعضهم: هي الدلالة الموصلة الى المطلوب فالوصول معتبرٌ فيه. ويرد عليه قوله تعالى: ﴿فأما ثمود فهد ينا هم فاستحبوا العمي على الهدى﴾ لأن الوصول لما كان معتبرا فيها فلا معنى لإستحباب ثمود العمي على الهدى، لأن ثمود إذاً واصلين إلى المطلوب، فكيف يختارون العمي على الهدى هذا هو المشهور في تحرير الإعتراض، وقد إكتفى بذلك التقدير كثير من العلماء ووجه الإكتفاء سوق تمام الأية المذكورة في تقرير الإعتراض، فانه يفهم منه أن لقوله تعالى: ﴿فاستحبواالعمي على الهدى﴾ دخل في الإعتراض إذ علي التقرير الصحيح كما سيأتي يكفي قوله تعالى: ﴿فأما ثمود فهديناهم﴾ فقط، لأنهم لم يصلوا إلى المطلوب. والجواب عنه: أن قوله تعالى: ﴿فاستحبوا العمى على الهدى﴾ ذكرتتميماً للآية لا لأن له مدخل في تقرير الإعتراض فافهم. عبيد. ويرد عليه أنه يمكن الضلال بعد الوصول بالإتداد، فالصحيح أن يقال: أنه ثبت بالادلة القطعية أن ثمود لم يؤمنوا بنبيهم صالح عليه السلام فكيف الوصول، كذا قال المحقق الدواني. أجيب عنه: بأن الهداية في هذه الأية ليست على معناها الحقيقي بل هي مجاز عن الإرسال يعني فأما ثمود فأرسلنا اليهم أسباب الهداية كالرسول والكتاب والعقل فاستحبوا العمي على الهدى فالوصول معتبر في الهداية بحسب المعنى الحقيقي والمراد ههنا المعنى المجازي. [بقية]

بكروزي: وأن يعرف غايتها ليزداد وجدا ونشاطا، وأن لايكون سعيه عبثا وضالا، ولأن كل علم له كثرة يضبطها جهة واحدة ذاتية باعتبارها تعد مسائلها علما واحدا، هي كونها باحثة عن الأعراض الذاتية لشيء واحد وحدة حقيقية أوإعتبارية، وجهة وحدة عرضية تتبع الجهة الأولى لكونها آلة، أواستتباعها غاية لجري عادة العلماء على تقديم الشعور بتعريف العلوم باحدى الجهتين وغايتها وموضوعها على الشروع في مسائلها. فنقول بإعتبار الجهة الأولى: المنطق علم يبحث فيه عن الأعراض الذاتية للتصورات والتصديقات من حيث نفعها في الإيصال إلي المجهولات أو عن الأعراض الذاتية للمعقولات الثانيوية التي لا يحاذي بها أمرفي الخارج من حيث ينطبق علي المعقولات الأولي ألتي يحاذي بها أمر في الخارج وبإعتبار الجهة الثانية المنطق قانون يعرف منه صحيح الفكر وفسده

رسول على وزن فعول بمعنى فرستاده شده، فهو بمعنى المفعول. عبيد.

ونصلي على رسوله[١] محمَّد وآله وعترته اجمعين

عترة بالكسر خيشاوندان نزديك وفرزندان

عطف بيان اوبدل من رسوله لانعت لان العلم ينعت ولاينعت به. كشف اللغة.

[بقية]: وقال بعضهم: الهداية الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب، سواءً كانت مع الوصول أولا. ويرد عليه قوله تعالى: ﴿إنك لاتهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء﴾ لأن الهداية المنفية عن النبي صلّ الله عليه وسلّم هي الدلالة الموصلة، لأن الدلالة علي ما يوصل ثابت في حق النبي عليه السلام، لأنه مبعوث لأجل ذلك. أجيب عنه: بأنه يمكن حمل الأية على معنى إنك لا تهدي بنفسك بدون الاستعانة بغيرك ممن احببت، على محاذات قوله تعالى: ﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾ ثم يرد على هذا التعريف نقوض ثلثة: الأول؟ أن الهداية تقع في مقابلة الضلالة، كما في قوله تعالى: ﴿أولئك الذين إشتروا الضلالة بالهدى﴾ وعدم الوصول معتبر في الضلالة فلا بد من اعتباره في الهداية حتى يتمّ التقابل. أجيب عنه: إنا لانسلم أن الهداية والهدى بمعنى واحد، والمقابل لضلالة هو الهدى دون الهداية أو نقول: المراد من الهداية المقابل لضلالة هو الهدى لا المعنى الحقيقي. الثاني: أنه يمدح بالهداية كما يقال: زيد هاد، والشخص لايستحق المدح إلا إذا كان دلالته موصلة إلى المطلوب، ولما يمدح بالهداية علم أن الوصول معتبر فيها فلا يصح هذا التعريف. أجيب عنه: بأنه إذا دلّ علي المطلوب أي على طريقة الموصلة إليه ولم يوصل فهو أيضاً يستحق المدح بقدر الإمكان، وإن لم يستحق المدح اللائق بالإيصال لأنه علّم الشخص الآخر طريق الوصول فعدم الوصول لقصوره. الثالث: أن الإهتداء مطاوع الهداية، وفي الإهتداء يعتبر الوصول فلابد من إعتباره في الهداية حتى لا يخالف المطاوع الأصل. أجيب عنه: أن من قال بعدم إعتبارالوصول في الهداية لايقول بمطاوعة الإهتداء لها. أونقول: يجوز مخالفة المطاوع الأصل كما يقال: أمرته فلم يأتمر. فإن الأمر لايستلزم الإمتثال. [١] قوله: على رسوله: هو أخص من النبي لأنه مبلغ الأحكام مع الشريعة الجديدة والنبي مبلغ الأحكام من غير إشتراط تجديد الشريعة فلهذا اختار الرسول على النبي. عنايت.

بكروزي: فإندرج في الأولي معرفة الموضوع علي المذهبين، وفي الثانية معرفة الغاية. ثم نقول: لَما كان غاية المنطق صحة الفكر وفساده، فالفكر إما لتحصيل المجهولات التصورية أو التصديقية، كان للمنطق طرفان: التصورات، والتصديقات، فلكل منهما مبادي ومقاصد. فكان أقسامه أربعة: فمبادي التصورات الكليات الخمس، ومقاصدها القول الشارح. ومبادي التصديقات القضايا وأحكامها، ومقاصدها القياس. ثم القياس أقسامه خمسة، يسمونها الصناعات الخمس. ووجه الظبط: أنه إن تركب من اليقينات يسمي برهانا

أمَّا[١] بَعْدُ فَهَذِه[٢] رِسَالَةٌ[٣]

مبني على الضم لقطعه عن الاضافة

منويا اي بعد الحمد والصلوة

[١] قوله: أما: أصله مهما يكن من شئٍ بعد الحمد والصلوة. والمقصود منه تاكيد مضمون الجزاء، لأنه علق حصوله بوجود شئ من الأشياء، ووجود شئ ضروري والمعلق بالضروري ضروري. ليس المراد أن أصل أما مهما بحسب اللفظ والإشتقاق كما توهم بل الأصل ههنا بمعنى مقتضى المقام وهو تاكيد مضمون الجملة عبيد. [٢] قوله: هذه: أي مابين الجلدتين على أن تكون الخطبة إلحاقية، أوما تقرر في الذهن على أن تكون الخطبة إبتدائية، هذا هو المشهور، والتحقيق في شرح السلم. فإنقيل: كلمة هذه من ألفاظ الإشارة الحسية، فلا بد لها من المشاراليه المحسوس بالبصر وهو ههنا لَم يوجد. قلنا: الديباجة لايخلو إما أن تكون إبتدائية، فلايكون قبله مشاراليه فيكون إشارة إلى ما حضر في ذهن المصنف إجمالاً، لأن كل مصنف يتصور المضامين إجمالاً من الألفاظ والمعاني انفرادا أواجتماعاً. إعلم أن الإحتمالات العقلية في إسم الإشارة سبعة: المعاني فقط والألفاظ فقط والنقوش فقط والمركب من الإثنين والمركب من الثلاثة. قال القاضي محمد مبارك في شرح السلم: واحتمال النقوش منفردة ومجتمعة ساقط، لعدم قصد تدوينها أللهم إلا في مجموع الكتابين، فبقي ثلاثة لأنه لكمال التصور والإمتياز في الذهن صار المعقول كالمحسوس بالبصر، وإن كانت إلحاقية فإشارة هذه إلى مابين الجلدتين، فإن قيل: لايصح حمل الرسالة على هذاالتقدير لأن الرسالة عبارة عن الألفاظ أوالمعاني، ومابين الجلدتين نقوش. قلنا: النقوش دالة على الألفاظ وهي دالة على المعاني فتكون النقوش رسالة بالواسطة فالتسمية بالرسالة من قبيل تسمية الدال بإسم المدلول وهذا المجاز غير عزيز فتأمل ح مع زيادة عبيد. [٣] قوله: رسالة: الرسالة في اللغة مصدر بمعنى الإسال إلى الغير وفي الإصطلاح قطعة من القرطاس مشتملة على النقوش الدالة على المسائل العلمية فإن قيل مالفرق بين الكتاب والرسالة قلنا الكتاب مشتمل على المسائل العلمية تفصيلاً والرسالة إجمالاً.شرح الرسالة في اللغة الكلام الذي أرسل إلى الغير وخصصت في الإصطلاح بالكلام المشتمل على قواعد علمية إجمالاًكالمتن وتعريف الكتاب عين هذا لكن تفصيلاَ.

بكروزي: ومن الظنيات خطابة ومن المسلمات جدلا ومن المخيلات شعرا، أومن الشبيه باليقينات، أوالظنيات مغالطة، والمغالطة إماسفسطة أومشاغبة. والصناعات الخمس مع الأقسام الأربعة أبواب المنطق وبعض المتأخرين عد مباحث الألفاظ جزأ منها فصارعشرة ولما أراد المصنف أن يلمح إلي كل من هذه الأبواب تسهيلا علي من يريد الشروع في العلوم من الطلاب رتب الأبواب علي وفق ما أشرنا إليه فصار تقديم مباحث إيساغوجي واجبا عليه فقال بعد ذكر الخطبة (إيساغوجي) أي هذا

في المنطق[١] أوردنا فيها ما يَجبُ[٢] استحضَارُهُ لِمَن يبتدء في شئ من

المراد بالوجوب ههنا العرفي الذي مآله الاستحسان لا عقلي والشرعي.

متعلق باورد لا بيجب لان صلة يجب تكون على.

العلوم[٣] مستعينا بالله إنه مُفيْضُ الخير والجود. منها[٤]

دفع لتوهم الناشئ من قوله اوردنا

تعليل لقوله مستعينا

بتقدير حرف الجر

بضم الميم

الجود والسخاء متحدان كلاهما بذل المال لكن الجود بلا ملاحظة احتياج شئ بخلاف السخاء.

---

[١] قوله: في المنطق :وإنما سمى المنطق منطقا لأنه سبب لإقتدار النطق الظاهري والباطني وهو الإدراك. وهو بفتح الْميم صيغة الظرف، أومصدر ميمي مع كسر الطاء، وبكسر الميم وفتح الطاء وسكون النون صيغة الألة، وعلى أي حال يكون المراد منه الْمعنى الواحد هو العلم. وإنما صنفت الرسالة في المنطق لأنه كما مر سبب النطق الظاهري والباطني، فيكون بالتأليف أجدر وأليق. شرح مع زيادة عبيد. [٢] قوله: مايجب: الْمراد بالوجوب الوجوب العرفي الذي مآله الإستحسان والأولوية لا الوجوب الشرعي، لأنه ما ثبت بدليل من نصوص القرأن أوالحديث، ويلزم بتركه العقاب وهذا الوجوب ليس كذلك، لأنه لايلزم بتركه العقاب ولا الوجوب العقلي وهو الذي لا يمكن التخلف عنه بحسب العقل، كتخلف المعلول عن العلة وهذا الوجوب ليس كذلك لأنه يمكن التخلف عنه. شرح مع عبيد. [٣].قوله: في شئ من العلوم: أي من غير علم المنطق، هذا دفع لما يرد أن العلوم يدخل فيه المنطق، مع أن إستحضار تلك المسائل متعذر قبل الشروع للزوم تقدم الشئ على نفسه. قبل الشروع في الْمنطق. شيخ. [٤] قوله: منها :أي بعض ما يجب إستحضاره من الفوائد إيساغوجي، وإيساغوجي علم للكليات الخمس، وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام. ويسمى كل الرسالة به تسمية الكل بإسم الجزء وهو إيساغوجي. يعني هذه الرسالة مشتملة على الكليات الخمس أيضاً. وقيل: هوإسم رجل كان يطلبها وسميت به الكليات الخمسة تسمية المطلوب بإسم الطالب. أوتسمية العلم بإسم المتعلم. ثم جعل علماً للمختصر تسمية الكل بإسم الجزء. وقيل: إسم الورد الذي له خمسة أوراق. وكل واحد منها مغاير للآخر، ولا يكون مثله وَرَد أخر في النباتات، ثم جعل علماً للكليات الخمسة، لمناسبة أنها ايضاً خمسة، ولايكون مثله مبحث أخر في أبحاث المنطق تسمية المشبه بإسم المشبه به. ثم جعل علماً للمختصر تسمية الكل بإسم الجزء. أقول: التوجيه الأول قابل للإعتماد والبواقي تخمينات كما لايخفى، لأن هذاالفظ من الأسماء اليونانية التي هي أطول الألسنة لفظا فاللغة يشهد بأنه إسم كليم أوحكيم أوماهر في مبحث الكليات الخمسة فسمى أولاًالكليات الخمس بإسمه ثم تسمى به هذه الرسالة وأسماء الحكماء في تلك اللسان طويلة كأرسطاطاليس وأنكراقراطيس وأغاثاريمون وغيرها فخفف العرب بعضها كأرسطو وبقي بعضهاعلى أصلها في إستعمال العرب فتدبر.عبيد.

إيساغوجي [١]

[١] قوله: إيساغوجي: هو إسم حكيم من حكماء يونان، وهو مشهور بعلم الكليات الخمسة فسمي الكتاب بإسم الماهر، وليست الرسالة كلها كليات خمسة، لأن فيها مبحث القول الشارح والقضاياء والقياس و غيرها، فسمي الكل بإسم الجزء. وقد يقال: هو لفظ يوناني مركب من ثلاثة ألفاظ: وهو إيسا، وأغو، وجي، ومعنى الأول بالعربية أنت، ومعنى الثاني أنا، ومعنى الثالث ثمه، ومتعلقه محذوف، والمعنى أنا وأنت نبحث ثمه، فحذف الف أغو للإختصار، ثم نقله المنطقيون وجعلوه علماً للكليات الخمسة، ثم نقل وجعل علماً لهذه الرسالة المختصرة .ح.مع زيادة.

يكروزي: باب إيساغوجي أي الكليات الخمس ولما كان المنقسم إليها هو الذاتي والعرضي الذين هما قسمان من الكلي الذي هو القسم من المفرد الذي هو القسم من اللفظ وجب التعرض فيه لمباحث الألفاظ وتقديمها على غيرها ولما كان فهم المعاني من الألفاظ بإعتبار دلالتها عليها وجب التصدي أولاً لذكر تعريف الدلالة وتقسيمها ومنه يعلم أن المصنف لم يعد مباحث الألفاظ باباً من الفن بل ذكرها في باب إيساغوجي مقدمة لمباحثه فنقول الدلالة هي كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم أوالظن بشئ أخر ومن الظن به الظن بشئ أخر والشئ الأول يسمى دليلاً برهانياً وبرهاناً إن لم يتخلل الظن وإلا فدليلاً إقناعياً وأمارة والشئ الثاني يسمى مد لولاً وتقسيمها أن الدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية فوضعية إن توسط الوضع فيها كالخطوط والعقود والإشارات والنصب وإلافعقلية كدلالة العالم على الصانع واللفظية إن كانت بتوسط الوضع فوضعية وإلا فإن كانت بإقتضاء طبيعة اللافظ التلفظ به عند عروض المعنى له كدلالة أح أح علي السعال فطبعية وإلافعقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على اللافظ والمقصود بالنظر للمنطقي الدلالة اللفظية الوضعية على ما لايخفى وهي كون الفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى عند العلم بالوضع وهي منقسمة إلى المطابقة والتضمن والإلتزام كما قال ثم اللفظ آه. يكروزي أقول أوردالعلامة للدلالة اللفظية أقساما الوضعية والطبعية والعقلية ولم يورد لغير اللفظية إلا قسمين الوضعية والعقلية بناء على زعمه أن الطبعية غير متحقق في غير اللفظية وتبعه السيد الجرجاني في هذاالظن والحق أن الطبعية من غير اللفظية متحقق كدلالة حركة النبض على أحوال البدن من قوة المزاج وضعفه والحمي وغيرها على ما تقررفي فن الطب فإن قيل أن هذه دلالة الأثر على المؤثر وهي عقلية قلنا أن في هذه الدلالة علاقتان علاقة التأثير وهي من هذه الحيثية عقلية وعلاقة صدور الطبعية عند وجودالمدلول وهي من هذه الحيثية طبعية فيجب مراعات الحيثيتين فالطبعية من اللفظية أيضاً فيها دلالة الاثر على المؤثر فتكون عقلية لاطبعية فتأمل. عبيد مجددي.

ثم اللفظ الدال[١] بالوضع

موصوف. الصفة.

[١] قوله: ثم اللفظ الدال: هذا شروع في تقسيم اللفظ الدال با لوضع ولَم يتعرض لبقية أقسام اللفظ لعدم توقف التعليم والتعلم عليها. ثم إعلم أن الد لالة اللفظية الوضعية على ثلاثة أقسام: مطابقية وتضمنية وإلتزامية، والمطابقة في اللغة الموافقة يقال: في العرب طابق النعل بالنعل إذاتوافقا فتسمية الدلالة المطابقية بالمطابقة لتوافق اللفظ والمعنى في الكلية والتمامية وهو سبب لدلالة اللفظ على المعنى فسمى المسبب بإسم السبب. والتضمن في اللغة الإندراج أي چيزي دربغل گرفتن فتسمية الدلالة التضمنية بالتضمن لأنه إندرج الجزء في ضمن الكل وهو سبب لدلالة اللفظ على جزء ما وضع له فسمى المسبب بإسم السبب ههنا أيضاً. شيخ. [١] إعلم أن الدلالة على قسمين لفظية وغير لفظية، لأن الدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية وإن لم يكن لفظاً فالدلالة غير لفظية، ثم الدلالة اللفظية على ثلاثة أقسام: وضعية وطبعية وعقلية، فاللفظية الوضعية كدلالة لفظ زيد على الحيوان الناطق مع هذاالتشخص، فالدال لفظ زيد وضع للحيوان الناطق مع هذاالتشخص. اعلم ان التشخص عند المحققين خارج عن الموضوع له للفظ زيد لِازم له فلايكون دلالة لفظ زيد على التشخص تضمنية بل إلتزامية لكونه من لوازم الذهنية للمعنى الموضوع. فتدبر تدرك عبيد. واللفظية العقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ، فإن لفظ ديز لم يوضع للدلالة على وجود اللا فظ بل يدل عليه بالعقل من قبيل دلالة الأثر على المؤثر. أورد المثال باللفظ المهمل ليتميز العقلية عن الوضعية إمتيازاً تاما و إلا فلفظ زيد المسموع أيضا يدل على وجود اللافظ. ثم قيد بالمسموع من وراء الجدار لأن المسموع من المشاهد عسى أن يتوهم فيه أن وجود اللافظ يفهم من المشاهدة دون سماع اللفظ وإن كان هذاالتوهم باطلاً لأن وجود اللافظ على التقدير المذكوريفهم من طريقتين. (بقية

يكروزي: فائده إعلم أن الدلالة الغير اللفظية أيضاً على ثلاثة أقسام وهي ما يكون لجعل الجاعل فيه مدخل كدلالة نصب الأحجار الطويلة على قبور الأولياء يدل على أنه قبر ولي وطبعية كحركة العرق النابض على قوة المزاج وضعفه وعقلية كدلالة المعلول على العلة التامة والسيد رحمه الله جعل الأقسام لغيراللفظية خمسة بإنكار الطبعية وجعل مثال العرق النابض من دلالة الأثر على المؤثر والجواب أن في الدلالة المذكورة إن لوحظ صدورالدال من الطبعية وهو الحركة القوية أوالضعيفة فالدلالة طبعية وإن لوحظ منحيث أن الدال من الحركة القوية أوالضعيفة معلول للمزاج فمن هذه الحيثية هي الدلالة غير لفظية عقلية وإهمال الحيثيات أفة عظيمة في العلوم العقلية إعلم ان بعض العلماء يعيبون على هذا العاصي بسبب الإشتغال بحواشي كتب المنطق والحكمة فاقول إماأن تكون جاهلاً بالعلوم العقلية من كل الوجوه فالجواب أن الإنسان عدو لما جهل وإماان تكون عالماً بها فسؤالك مشتمل على القوانين اللفظية فحق أن أقول لك ربّ شخص يرى الصرى في عين شخص أخر ولم ير الجزع في عينيه.عبيد.

إما على تمام[١] ما وضع له بالمطابقة أوعلى جزئه بالتضمن إن كان له جزء[٢]

اي اللفظ.

(بقية): واللفظية الطبعية كدلالة لفظ أح أح على وجع الصدر، فإن لفظ أح أح لَم يوضع لوَجع الصدر ولم يدل على وجع الصدر بالعقل، فعلم أنه يدل عليه بالطبع، يعني طبعية اللافظ يقتضي صدور هذا اللفظ عند عروض وجع الصدر. والْمراد بالدلالة المنقسمة إلى المطابقة والتضمن والإلتزام الدلالة اللفظية الوضعية لاغير اللفظية، لأن البحث في الالفاظ الدالة على المعاني لا في غير الالفاظ ولافي غير الوضعية، لأن العقلي والطبعي يختلفان بإعتبار العقول، والطبائع والوضعي لايختلف. فاللفظ الدال على تمام ماوضع له يسمى دلالته دلالة بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى واللفظ الدال على جزء ماوضع له كدلالة الإنسان على الحيوان اوالناطق يسمى دلالته دلالة بالتضمن لأن مدلوله في ضمن المعنى الموضوع له. واللفظ الدال على الخارج عن الموضوع له اللازم للموضوع له .كدلالة الإنسان على قابل العلم والصناعة يسمى بالإلتزام، لأن مدلوله لازم للموضوع له.شرح. [١] قوله: على تمام:لم يقل على كل الموضوع له أوجميع الموضوع له لأن هذين اللفظين مشعران بالتركيب، وذلك لأن لفظ الكل يضايف الجزء ولفظ الجميع يشعر بالاجتماع فلا يشملان البسائط كلفظ الله، بخلاف لفظ تمام. عبيد. [٢] قوله: إن كان له جزء: فيه إحتراز عن النقطة لأنها لاتكون لها جزءا، فكان دلالتها على أخر الخط مطابقية لاتضمنية والأولى التمثيل بلفظ الله الموضوع للذات المقدسة، لأن النقطة هي أخير الخط فربما يتوهم أن هذه الدلالة تضمنية وإن كان هذا التوهم مدفوعا بأن القيد خارج كما في العمي والبصر.عبيد

يكروزي: (ثم اللفظ الدال بالوضع) لاغير اللفظ من الدوال ولااللفظ الدال بالطبع والعقل يدل (على تمام ماوضع له بالمطابقة) لموافقته اياه (أوعلى جزئه) أي جزء ماوضع له (بالتضمن) لدلالته على مافي الموضوع له (إن كان له) اي لماوضع له (جزء) كماسيجئ مثالهما أما إذالم يكن له جزء كمافي البسائط مثل الواجب تعالى وتقدس والنقطة والوحدة والعقل والنفس فلايتصور التضمن ومنه يعلم أن المطابقة لايستلزم التضمن بخلاف العكس وكذاالإلتزام لايستلزم التضمن لأن الملزوم ربما يكون من البسائط ويستلزم المطابقة وإستلزامها الإلتزام فالإمام قال به وهوغير متيقن (وعلى مايلازمه) أي الموضوع له (في الذهن) أي لزومابيناً (بالإلتزام) لأنه لايدل على كل أمر خارج و إلا لكان كل شئ دالاً على كل شئ ولاعلى بعض غيرمضبوط لعدم الفهم بل يدل على أمر خارج لازم له فالدلالات الثلث (كالإنسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما) أي الحيوان فقط أوالناطق فقط (بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالإلتزام) وفي هذاالمقام أسولة ثلاثة ألأول أن حدود الدلالات الثلاث ينتقض كل منها بالأخرين مثل مافرضنا لفظ الشمس موضوع للجرم والضوء والمجموع فإن الدلالةعلى الضوء مثلاً يمكن أن يكون مطابقة وتضمنا وإلتزاما فلابد من قيد توسط الوضع في كل منها كمافعلوا احترازاً عن الانتقاض.

أوعلى ما يلازمه في الذهن بالإلتزام[۱]

اي ما وضع له.

[۱] قوله: بالإلتزام: قيل: لِمَ لَمْ يقل: باللزوم الذي هو مصدر المجرد. قلنا: إن الالتزام هو اللزوم مع زيادة المعنى، لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى. ثم اللزوم على نوعين: أحدهما: اللزوم البين بالمعنى الأخص، وهو أن يكون تصور الأمر الخارجي لازما لتصور المسمى، والثاني: اللزوم البين بالمعنى الأعم وهو أن يتصور المسمى في الذهن ويتصور الأمر الخارجي فيجزم العقل باللزوم بينهما، فلا يعلم أن أيهما مراد المصنف ههنا. فدفع السيد في شرحه لهذا الكتاب المشهور بمير إيساغوجي هذه الإشتباه بقوله: أي يَمنع يعني أن الْمعتبر في الدلالة الإلتزامية هو اللزوم البين بالمعنى الأخص. عنايت. ولَمْ يشترط اللزوم الخارجي لأن الالتزام متحقق بدونه، كالعمي فانه يدل على البصر بالإلتزام، لأنه العدم والمضاف إليه خارج مع المعاندة بينهما كمالايخفى. أقول: فعلى هذايشكل مثال المتن للدلالة الالتزامية، لبداهة أن ليس بين الانسان وقابل العلم وصناعة الكتابة لزوم بيّن بالمعنى الأخص. فالصواب أن المعتبر هو اللزوم البيّن بالمعنى الأعم كما هو مذهب الإمام الرازي. عبيد. فائدة: إعلم أن اللزوم على ثلاثة أقسام: احدها لازم الماهية، وهو ما يلزم الماهية من حيث هي هي أويلزم الماهية بإعتبار الوجود المطلق على اختلاف المذهبين، كالزوجية للاربعة. ثانيها لازم الوجود وهو ما يكون لخصوص الوجود الخارجي مدخل في لزومه، كالسواد للحبشي. ثالثها لازم الوجود الذهني وهو ما يكون لخصوص الوجود الذهني مدخل في لزومه، كالنوعية للإنسان ثم مطلق اللزوم إما ان يحتاج إلى وسط معلول أو علة كما في لزوم الحمر لزيد أو لزوم متعفن الأخلاط له أولزوم الحدوث للعالم بتوسط التغير، فهو اللزوم الغير البين، وإما أن لايحتاج إلى وسط فهو اللزوم البين، ثم إن كان مجرد تصور الملزوم كافيا في الجزم باللزوم فهو اللزوم البين بالمعمنى الأخص او يحتاج في الحكم باللزوم الى تصور اللازم والملزوم معا فهو اللازم البين بالمعنى الاعم، ثم إختلف في أن المعتبر في دلالة الإلتزام أي اللزومين فافهم.عبيد

بكروزي: وجوابه من وجهين: أحدها أن الامور ألتي تختلف بإعتبار الإعتبارات يراد في تعريفاها قيد الحيثيات ذكرت أولم تذكر، ولما إكتفوا كلهم بإرادها من غير الذكر في تعريفات الكليات حيث يمكن أن يكون الشئ الواحد جنسا ونوعا وفصلا وخاصة وعرضا عاما كاللون فانه جنس للأسود ونوع للكيف وفصل للكثيف وخاصة للجسم وعرضاعاما للحيوان إكتفى المصنف ههنا أيضا وثانيها أن ترتب الحكم على المشتق يدل على علتية المأخذ فترتب حكم كل من الدلالات الثلاث على الدال بالوضع يدل على أن تسمية الدلالة مطابقة وتضمنا وإلتزاما إنما هي بسبب كون تلك الدلالة دلالة بالوضع لتمامه أولمزومه

اي الانسان. لموافقة اللفظ المعنى.
كالإنسان[١] فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة[٢] وعلى أحدهما
اي في ضمن كل الموضوع له.
بالتضمن[٣] وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالإلتزام
هذا إما مثال واحد أو مثالان تأمل.

---

[١] قوله: كالإنسان: فإنه يدل أي بالوضع المنطقي، فلا يرد أن معنى الانسان أمر مجمل يعبرعنه بالافغانية وگړي وبالفارسي مرد، ووجه الدفع أن هذا المعنى المجمل إنما هو بإعتبار اللغة. عبيد.
[٢] يعني بالمطابقة: الموافقة وبسبها يتحقق الدلالة بين اللفظ والمعنى فيسمى الدلالة المسببة باسم السبب أي المطابقة. عنايت. [٣] قوله: بالتضمن: قال بعض من لاخبرة له: أن التضمن هو أن يذكر الانسان ويراد به الحيوان فقط أوالناطق فقط، لكن الظن خطاء، لأنه علىالتقدير المذكور يكون لفظ الإنسان مجاز من قبيل ذكر الكل وإرادة الجزء كما في كتب الأصول والبيان، والمجاز عندهم داخل في المطابقة بجعل الوضع المأخوذ فيها أعم من الوضع الشخصي والنوعي كل ذٰلك مبين في العلمين المذكورين، بل المراد أنه إذا ذكر الإنسان ويراد منه الحيوان الناطق فيفهم في ضمنه الحيوان أوالناطق، فهذه الدلالة هي التضمن في إصطلاح المنطق فتأمل حتى يكون لك ذوقيا. عبيد.
يكروزي: والسؤال الثاني أن تقيد دلالة الإلتزام بالزوم الذهني لاحاجة إليه لأن الغرض من إشتراط اللزوم تصحيح الإنتقال وضبط الدلالة وهما حاصلان بأي لزوم كان وإلالم يكن اللزوم لزوما وجوابه إنا لانسلم حصولهما بالزوم الخارجي فإن اللزوم الذهني كونه بحيث يلزم من تصورالمسمى تصوره فيتحقق الإنتقال واللزوم الخارجي كونه بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه ولايلزم من ذٰلك إنتقال الذهن منه إليه كيف ولوكان لزوم الخارجي شرطا لايتحقق الإلتزام بدونه وليس كذٰلك فإن العمي يدل على البصر إلتزاما لأنه عدم البصر عمامن شأنه أن يكون بصيراً والبصر يكون لازماً له في الذهن مع المعاندة في الخارج بينهما كما لايخفى والسؤال الثالث أن صنعة الكتابة وقابل العلم لايصح أن يكون مثالا للمدلول الإلتزامي لأنه لايلزم من تصوره تصورهما فالأولى بالتمثيل زوجية الإثنين وجوابه أن اللزوم البين بالمعنى الأخص وإشتراط الاخص يوجب إشتراط الأعم فيكون المعنى الأعم شرطاًأيضاً فالتمثيل له بالأعم وبهذاالقدر يصح التمثيل فأما كفاية الأعم لكون معنى الإلتزام مقبولاًوعدم كفايته فبحث أخر فيه خلاف بين الإمام والجمهور كماعرف في المطولات (ثم اللفظ إما مفرد) إمابسيط وإما مؤلف ومركب لأنه إماأن لايراد بجزء منه الدلالة على جزء معناه أويراد فالأول مفرد(وهوالذي لايرادبجزءمنه دلالة علىجزء المعنى) أعم من أن لايكون له جزء كهمزة الإستفهام أوكان له جزء لالمعناه كالنقطة أويكون لمعناه أيضاجزء

ثم اللفظ إما مفرد[١] وهو الذي لايراد بالجزء منه[٢] دلالة على جزء معناه

قدم العدمي على الوجودي لان المفرد مقدم طبعا.

---

[١] ثم اللفظ إما مفرد: أقول: لما فرغ المصنف من بيان الدلالات الثلاث شرع في بيان أقسام اللفظ ومورد القسمة اللفظ الموضوع للمعنى إلا أنه ترك هذا القيد إعتماداً على شهرة الأمر وإلا لانتقض حد المفرد باللفظ الغير الدال على المعنى بالوضع، أللهم إلا أن يلتزم كونه مفرداً لكنه خلاف ماصرحوابه. مير إيساغوجي. أقول: اللفظ المفرد ما لايدل جزئه على جزء معناه، وهو أربعة أقسام: أحدها أن يكون للفظ جزء لا لمعناه، كالنقطه وهي آخر الخط. وثانيها أن لايكون لهما جزء، كألف الإستفهام و واو القسم. والثالث أن يكون لهما جزء لكن لايدل جزء اللفظ على جزء المعنى، كالإنسان. ورابعها أن يكون لهما جزء ويدل جزء اللفظ على جزء المعنى، لكن لايدل على جزء المعنى المقصود منه. كعبد الله علماً.شرح. لا يخفى عليك أن ههنا قسم خامس، وهو أن يكون لهما جزء وجزء اللفظ يدل على جزء المعنى المقصود، لكن لايكون دلالته عليه مقصودة، كالحيوان الناطق إذاجعل علماً لشخص إنساني، ولهذا قال المصنف هو الذي لايراد آه. تدبر. [٢] قوله: بالجزء منه: قال نورمحمد مدقق: المراد بالجزء منه جزء مادته فلايرد السؤال بمثل ضرب بأن مادها تدل على الحدث وهيئتها تدل على الزمان، لأن مادها لاتدل على جزء معناها ولذا لم يقل: على جزئه مع أنه أخصر تدبر. عبيد.

يكروزي: ولايدل على جزء المعنى كالإنسان فإن الألف مثلاً لايدل على الحيوان أودل على جزء المعنى أيضا لكن لاعلى جزءالمعنى المقصود كعبد الله علماً إذليس شئ من العبودية والألوهية جزء للشخص المعلم أودل على جزء المعنى المقصود أيضا لكن لايكون دلالته مرادة كالحيوان الناطق علما إذليس شئ من معنى الحيوان والناطق الجزئين للشخص المعلم مرادا عند العلمية إذالعلم لايرادبه إلاالذات المعين مع قطع النظر عن حقيقة الذات ألاترى أن الذي وضع له العلم لوكان غير الحيوان لم يتغير حال العلمية فالمفرد خمسة أقسام (و إما مؤلف وهوالذي لايكون كذلك) أي الذي يكون القيود الخمسة متحققة فيه (كرامي الحجارة) فإن الرامي يراد به الدلالة على ذات من صدر عنه الرمي والحجارة على أجسام المعينة فإنقيل إن مفهوم المركب وجودي فيجب تقديم تعريفه على مفهوم المفرد قلت لأن المقصود من تصدير اللفظ التقسيم والتعريف ضمني والتقسيم باعتبار الذات لاالمفهوم وذات المفرد سابق على ذات المركب إعلم أن المفردوالمركب وأقسامهما الأتية أقسام للمفهوم أولاًوبالذات وللفظ ثانيا وبالعرض تسمية الدال بإسم المدلول غير أن المصنف إعتبر التقسيم المجازي تقريبا إلىفهم المبتدي واللفظ (المفرد إما كلي وهو الذي لايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه كالانسان) أي لايمنع مفهومه من حيث أنه متصور في الذهن

كالإنسان[١] و إما مؤلف وهو الذي لايكون كذَلك، كقولك رامي الحجارة[٢] فالمفرد[٣] إما كلي وهو الذي

ويسمى بالمركب ايضا. اي لايراد بالجزء منه لان نفي النفي اثبات.

[١] قوله: كالإنسان: فإنقيل: لانسلم أن لفظ الإنسان لايدل جزءه على جزء معناه، لأن الألف واللام يدل على التعريف وإنسان على الحيوان الناطق، فيكون مركبا لامفرداً. قلت: نظير المفرد إنسان في قولك الإنسان والألف واللام تدل على التعين. لايقال: لايصح التمثيل بالإنسان للمفرد ولايطابق الممثل لأنه قد يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه بأن يراد بالألف الواحد وبالنون الخمسين وبالسين الستين فيلزم أن يكون مركباً لصدق التعريف عليه، كما لا يخفى. لأنا لانسلم ذلك لأن المراد بالإرادة الإرادة الجارية على قانون أهل اللغة العربية، وما ذكرت لايكون إلا قانون أهل الحساب ويسمى بحساب أبجد وهو غير مراد ههنا. نصير مع عبيد. [٢] قوله: كقولك: فإن الرامي يدل على ذات من له الرمي، والحجارة تدل على جسم معين، فيدل جزء اللفظ على جزء المعنى. [٣] فالمفرد إماكلي: هذا تقسيم بالعرض دفع دخل مقدر وهو أن يقال: أن هذا الكلام من المصنف يدل على أن اللفظ ينقسم إلى الكلي والجزئي وذلك باطل لأن الكلية والجزئية من صفات المعنى لا الألفاظ. وحاصل الدفع أن تقسيم اللفظ المفرد إلى الكلي والجزئي تقسيم بالعرض ومحصوله أن الكلية والجزئية أولاً وبالذات من صفات المعنى لكن يصح إتصاف اللفظ بهما من قبيل إتصاف الدال بوصف المدلول وهذا كماأن الإفراد والتركيب أولاً وبالذات من صفات الألفاظ لكن يتصف بهما المعنى ثانياً وبالعرض. قال السيد قدس سره: إنما سمى الكلي كلياً والجزئي جزئياً لأن الكلي جزء الجزئي غالباً إحترز به عن الخاصة والعرض العام لأن الجنس والنوع والفصل أجزاء للماهيات الجزئية من حيث أنها جزئيات وكلية الكلي إنما هي بالنسبة إلى جزئياته ألتي هي الكل والمنسوب إلى الكل كلي وجزئية الجزئي إنما هي بإعتبار الإندراج تحت الكلي الذي هو الجزء فنسب إليه والمنسوب إلى الجزء جزئي.

يكروزي: شركة كثيرين فيه وإن منع من حيث البرهان الدال على وحدته، كالواجب تعالى وتقدس. أومن حيث النظر إلى الوجود الخارجي، وهذا المنع بوجهين: إما ان لايكون له وجود خارجي حتى يقال بجواز الشركة فيه كاللاشئ وشريك الباري تعالى وتقدس، و إما أن يكون له وجود خارجي غير مشترك كالشمس. وفي قوله نفس تصور إحتراز عن أن يخرج أمثال ذلك الكليات عن تعريف الكلي فلايكون جامعا وتدخل في تعريف الجزئي. فلايكون مانعا إذ بالإكتفاء بالنفس أوالتصور لايحصل هذه الفائدة كما لا يخفى على المنصف وأما ذكر المفهوم مبني على أن مورد القسمة هو اللفظ دون المفهوم فلا يرد ما قيل: أنه يلزم أن يكون للمفهوم مفهوم

وهو الذي لايمنع[١] نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه كالإنسان

[١] قوله: لايمنع نفس: فإنقيل: ما الفائدة في ذكر النفس. قلنا: الفائدة إدخال الكليات الفرضية. فإنقيل: ما الفائدة في ذكر التصور. قلنا: فائدته إدخال الواجب الوجود، فإنه وإن كان في نفس الأمر مانعا عن وقوع الشركة على ما يدل عليه دلائل التوحيد، إلا أن نفس تصوره لايمنع عن وقوع الشركة، فان من تصوّر مفهوم واجب الوجود جوّز اشتراكه بين كثيرين، وإن كان في نفس الأمر منحصراً في ذاته الأحدية تعالى وتقدس. والدليل عليه أنه لوكان نفس تصور مفهومه مانعاً لَم نحتج إلى براهين التوحيد ولم يقل الثنوية بإثنينية الإله. عنايت. إعلم أن الثنوية طائفة من هنود الهند يزعمون أن للعالم خالقان واجبا الوجود: خالق للخيرات والأشياء النافعة والحيوانات النافعة ويسمى ذٰلك الإله يزدان. وخالق للشر والأشياء الضارة ويسمى أهرمن. وأما الوثنية فهم يعتقدون الخالق للعالم الواجب الوجود الواحد، لكن يعبدون الأصنام كمشركي العرب وعامة أهل الهنود. عبيد. وإنما قيد التعريف بنفس التصور لانه لولم يقيدبه كان المراد بعدم المنع عدم المنع في الخارج لأنه المتبادر فتخرج الكليات الفرضية كاللاشئ واللاممكن واللامفهوم وغيرها والواجب الوجود لأنهما مانعان في الخارج عن الصدق على كثيرين، فلما قيد دخلت فحاصل التعريف أنه لايكون مانعاً مع قطع النظر عن الخارج وشمول النقائض وإنما قيد بنفس التصور لأن من الكليات ما يمنع عن الشركة بين الأمور المتعددة بالنظر إلى الأ مر الخارجي كواجب الوجود تعالى وتقدس، فإن الدليل الخارجي يعني برهان التوحيد العقلي والنقلي يمنع وقوع الشركة فيه لكنه عند العقل مع قطع النظر عن ذٰلك الدليل لايمنع صدقه على كثيرين. شرح.

بكروزي: (وإما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عنه) أي عنه وقوع الشركة بين كثيرين، كزيد فإن مفهومه الذات مع التعين، والمجموع من حيث أنه متصور يمنع الشركة، كما يمنع تصور الهذية من حيث تطبيقها على الموجود الخارجي، بخلاف مفهوم الذات فإنه حقيقة النوع كما عرفت. فإن قلت: أن الجزئي لايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه كزيد وعمرو وبكر وغيرهم وكل ماكان كذٰلك فهو الكلي. فالجزئي كلي وهذا خلف. قلت: المراد بالجزئي إن كان ما صدق عليه لفظ الجزئي من نحو زيد وعمرو، فلانسلم الصغرى وإن كان المراد مفهوم لفظ الجزئي فلانسلم الخلف في النتجة (والكلي إماذاتي وهو الذي يدخل تحت حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس) إن أريد بهما ماهيتهما النوعية فهما جزئيان إضافيان وإن أريد ماهية أفراد هما أعني الحصص فجزئيان حقيقيان. واعلم أن الذاتي يطلق بالإشتراك على معنيين مايكون داخلاً وما لايكون خارجاً فالنوع على الأول ليس بذاتي لأنه تمام حقيقة حزئياته وعلى الثاني ذاتي فظاهر تعريف المصنف يشعر بالأول ويمكن حمله على الثاني بالتأويل بأن يراد بالداخل غير الخارج فإن حمل على الظاهر يكون المراد حين ماشرع في

إِمَّا جُزئِيٌّ[١]، وَهُوَ الَّذِيْ يَمْنَعُ[٢] نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُوْمِهِ عَنْ وُقُوْعِ الشِّرْكَةِ فِيْهِ كَزَيْدٍ، وَالْكُلِيُّ[٣]

لان معناه هو الحيوان الناطق مع هذا التشخص والهذية يمنع الاشتراك فيه.

[١] قوله: و إما جزئي: قال السيد قدس سره: إنما سمى الكلي كليا والجزئي جزئيا؛ لأن الكلي جزء الجزئي غالبا إحترز به عن الخاصة والعرض العام؛ لأن الجنس والنوع والفصل أجزاء للماهيات الجزئية من حيث أنها جزئيات، وكلية الكلي إنما هي بالنسبة إلى جزئياته التي هي الكل، والمنسوب إلى الكل كلي، وجزئية الجزئي إنما هي بإعتبار الإندراج تحت الكلي الذي هو الجزء، فنسب إليه والمنسوب إلى الجزء جزئي. عبيد. [٢] قوله: الذي يَمنع: أي المفرد، والمنع عن الإشتراك بين كثيرين وإن كان صفة للمعنى لا للفظ الذي يكون المفرد قسما منه، لكن لعلاقة الدالية والمدلولية يتصف المفرد أيضا بالمنع وعدمه، وقد عرفت أنه تقسيم بالعرض. عبيد. [٣] قوله: والكلي: أقول: قد عرفت فيما سبق أن بيان الدلالات وأقسام اللفظ إنما هو لتوقف معرفة الكليات عليه، و لَمَّا فرغ عن بيانهما، شرع في بيان أقسام الكليات. وإعلم أن الكلية والجزئية إنما هي من صفة المعنى أولا وبالذات دون اللفظ بخلاف الإفراد والتركيب فإنهما أولاً وبالذات صفة الألفاظ دون المعنى لكن يتصف بهما المعاني تبعاً تسمية المدلول بإسم الدال. مير سيد. يقول الفقير سامحه القدير: أن بيان الدلالة في كلام المصنف إنما هو إشارة فقط؛ حيث قال: اللفظ الدال بالوضع، و أما بيان أقسام اللفظ فهو مذكور صراحة، فلا يرد على السيد أن المصنف لم يبين فيما سبق معنى الدلالة فافهم. عبيد. قول الشارح: أن الكلية والجزئية صفة للمعنى: الأولى أن يقول: للمفهوم؛ لأن ما حصل في العقل فهو من حيث حصوله فيه يسمى مفهوماً، ومن حيث قصده من اللفظ يسمى معنى، ومن حيث تسميته بإسم يسمى مسمى، ومن حيث دلالة اللفظ عليه يسمى مدلولاً، والكلي والجزئي يقعان صفة له بإعتبارالأول دون الإعتبارات الأخر، وأجاب عنه صاحب الجديدة: أن التعبير بالمعنى إنما هو لكثرة تقابله باللفظ في العرف. عنايت. يعني أنه يقال في العرف في مقابلة اللفظ: لفظ المعنى لالفظ المفهوم؛ حيث شاع اللفظ والمعنى دون اللفظ والمفهوم، أللهم إلاَّ شاذاً ونادراً، ومراعات الأعم الأغلب الفاشي أولى من رعاية النادر. عبيد.

بكروزي: تقسيم الذاتي المعنى الثاني ولهذا أعاد مظهراً ولَم يكتف بالضمير، وان أمكن حمل الضمير على الاستخدام؛ لأن الغالب في الضمير إرادة المعنى الأول، و إما حديث إعادة الشئ معرفة فأصل يعدل عنه كثيراً للقرائن، وإن حمل على التأويل المذكور فالذاتي في مشرع التقسيم جار على إعادة الشئ معرفة

اي افراده.

إما ذاتي[١] وهو الذي يدخل تحت[٢] حقيقة[٣] جزئياته[٤] كالحيوان[٥]

الذات و الحقيقة و الماهية بمعنى واحد على المشهور.

بالنسبة إلى الإنسان[٦] والفرس

لان كلواحد منهما هو الحيوان مع قيد زائد.

---

[١] قوله: أما ذاتي: تسمى الذاتي ذاتيا؛ لأنه لدخوله في الذات له نسبة إلى الذات بالدخول. فإن قلت: الخارج عن الذات له أيضا نسبة إلى الذات بالخروج عنه. قلنا: نعم لكن الدخول لما كان أقوى من الخروج بالنسبة إلى الذات فسمى القسم الأول بالذاتي، والعرضي عرضيا تميزاً في الإسم، ولأن العروض معناه عدم القرار، يقال: هذه الحالة عرضية أي لاقرار لها، و لما كان بعض أفراد العرضي متصفة بعدم القرار كالضاحك بالفعل والماشي بالفعل يسمى بهذا الاسم وهذا الوجه أولى من الأول؛ لأن نفس التميز يحصل بلفظ آخر أيضاً فتدبر. عبيد. [٢] قوله: وهو الذي يدخل تحت: أقول: ههنا إشكال عويص وهو أن المصنف عرف الذاتي بالداخل تحت حقيقة الجزئيات، ثم قسم إلى الجنس والنوع والفصل مع أنهم قالوا: النوع تمام الماهية للجزئيات، فعلى تفسير المصنف للذاتي والعرضي ينبغي أن يدخل النوع في العرضي؛ لأنه يصدق عليه قوله بخلافه. والجواب عنه بوجهين: الأول هو أن المراد بقوله: يدخل هو عدم الخروج من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم؛ لأن الدخول يستلزم عدم الخروج لكن هذا الجواب لايناسب مقام التعريف لأنه مجاز والمجاز مهجور في التعريفات. والثاني أن المراد بالجزئيات هو الجزئيات من حيث هي الجزئيات سواء كانت حقيقية أو إضافية وحينئذ فالنوع داخل تحت حقيقة جزئية بما هي جزئية لأن حقيقة زيد مثلاً الحيوان الناطق مع هذا التشخص والإنسان داخل فيه والمراد في قولهم النوع تمام الماهية هي الماهية الكلية وفسر بعض المحققين الذاتي بالداخل والعرضي بالخارج فعلى هذا يكون النوع واسطة بينهما وهوخلاف الإصطلاح. عبيد. [٣] قوله: حقيقة: وهي عبارة عن معنى الجزئيات وجزئيات الحيوان هي الإنسان والفرس والبقر والغنم والإبل والحمار والبغل وغيرها و لايكون الحيوان إلا ذاتياً لها لاعرضياً. حاشية. [٤] قوله: جزئياته: سواءً كانت جزئيات حقيقية وقد مرَّ تفسيره أوجزئيات إضافية وهو الأخص تحت الأعم. عبيد. [٥] قوله: كالحيوان: قد يتوهم من عبارة المصنف أن الذاتية الحيوان بالنسبة إلى الانسان والفرس لايكون إلا إذا اجتمعا مع أنه ليس كذلك لأن الحيوان ذاتي للإنسان وحده وللفرس وحده. والجواب أن المصنف جمع الإنسان مع الفرس مع أن الجمعية غير مرادة مطابقة للفظ الجزئيات التي هي جمع بمعنى ما فوق الواحد فتأمل. عبيد. [٦] قوله: إلى الإنسان: فان ماهية الإنسان هو الحيوان الناطق والحيوان داخل فيه فيكون ذاتياله وكذا الفصل أي الناطق. حاشية. فان قيل: إن الإنسان والفرس ليسا بجزئيين. قلنا: هما جزئيان إضافيان بالنسبة إلى الحيوان. عبيد.

[١] (ص) [٢] [٣]
وَإِمَّا عَرَضِيٌّ وَهُوَ بِخِلَافِهِ كَالضَّاحِكِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ، وَالذَّاتِيُّ إِمَّا مَقُوْلٌ فِي
[٤] اي في جواب السوال بما هو [٥] [٦] [٧]
جَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الشِّرْكَةِ الْمَحْضَةِ كَالحيوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ.

(ص) سواء أخذ بالفعل فيكون خاصة غير لازمة او بالقوة فيكون خاصة لازمة. وهكذا في العرض العام كما سيأتي.

---

[١] قوله: بخلافه: هو الذي لايدخل تحت حقيقة جزئياته بالنسبة إلى الإنسان؛ فإن معنى الإنسان هو الحيوان الناطق لا الحيوان الضاحك فيكون خارجاً عن معنى الإنسان لا داخلاً فيه فلايكون ذاتياً له بل عرضياً. شرح. [٢] قوله: كالضاحك: بالنسبة إلى الإنسان إعلم إن المراد بالإنسان أفراده من زيد وعمرو وبكر وغيرهم لأنهم جزئيات الضاحك لامفهوم الإنسان نفسه، ولنعم ما قيل: أن افراد الضاحك زيد عمرو وبكر وخالد وإذا سئل عنهم بما هم كان الجواب الإنسان. [٣] قوله: والذاتي اما مقول: على صيغة إسم المفعول من القول بمعنى اللغوي أو من القول بمعنى الحمل. [٤] في جواب ما هو قال بين السطور أن العرض العام لايقع في جواب أصلا وذلك لأن غرض السائل إماالإطلاع على الذاتي أوالامتيازعن جميع ماعداالمسؤل عنه والعرض العام لايفيد شيأً منهما فلايقع في جواب ماهو ولافي جواب أي شئ مطلقا. عبيد وأيضاً فيه إحتراز عن الفصل والخاصة لأنهما يقالان في جواب أي شئ ثم إعلم أن ماهو تعبير عن السؤال عن الماهية ولاإعتبار للضمير فلايرد أن الجنس لايقع في جواب ماهو بإفراد الضميربل في جواب ماهما وماهم. تدبرعبيد[٥] قوله بحسب الشركة المحضة: فيه إحترازعن النوع لأنه يقال في جواب ماهوبحسب الشركة والخصوصية جميعاً. [٦] قوله كالحيوان: فان الحيوان تمام الذاتي المشترك بينهماولايختص بأحد هما فهوجواب لهما لالاحدهمافالحيوان جواب لقولناماالإنسان والفرس لالقولنا ماالإنسان لان السائل في الأول بماهما لايسأل عن تمام حقيقة الإنسان المحضة بل حقيقة المشتركة مع الفرس باالنسبة إلى الانسان والفرس لأنك إذاسألت عن الإنسان والفرس بماهماكان الجواب الحيوان وإذا أفردهما بالسؤال لم يصح أن يكون الحيوان جواباًلأن الحيوان ليس تمام حقيقة أحدهما بل تمام المشترك بينهما.ح. [٧] لأنك إذا سألت عن الإنسان والفرس بما هما كان الجواب الحيوان. و إذا أفردهما بسؤال لم يصح أن يكون الحيوان جوابا؛ لأن الحيوان ليس تمام حقيقة أحدهما بل تمام المشترك بينهما.

يكروزي: (وإما عرضي وهو) الذي (بخلافه) أي لايدخل في حقيقة جزئياته بأحد المعنيين أي بأن لايكون جزأً اويكون خارجاً (كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان) فإنه خارج لأن القانون أن نوعا ما إذاكان له خواص مرتبة كالناطق والمتعجب والضاحك للإنسان فأقد مها يتعين أن يكون ذاتياً لأن الذاتي أقدم فإن قلت أن حقيقة النوع كالإنسان عين الذات فكيف يكون ذاتياً قلت المشهور أن إطلاق الذاتي عليه إصطلاحي لالغوي فلا يقتضي المغايرة بين المنسوب والمنسوب إليه وأقول كمايطلق على الحقيقة يطلق على ماصدق عليه الحقيقة فربما يراد بالذات ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس الحقيقة إلى ماصدق عليه كمايمكن نسبة جزئياتها إليها

ليس المراد بالجنس ههنا الجنس الاصولي.

وَهُوَ الْجِنْسُ وَيُرْسَمُ[١] بِأَنَّهُ كُلِيٌّ[٢] مَقُوْلٌ عَلَى كَثِيرِيْنَ[٣] مُخْتَلِفِيْنَ[٤]

---

[١] قوله: ويرسم بأنه: فإن قيل: تعريف الجنس يفهم من قوله السابق: والذاتيّ إما مقول في جواب ما هو، فلم كرَّر تعريفه. قلنا: الأول بالنسبة إلى الذكي والثاني بالنسبة إلى الغبي. [٢] قوله: كلي: الكلي جنس شامل للكليات بأسرها، والبواقي فصول. فإن قيل: هذا التعريف غير مانع لأن الجنس أيضاً مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة. قلنا: المراد بالقول في جواب ما هو القول بالإستقلال، وقول الحيوان في جواب زيد وعمرو بالتبعية. أقول: هذا السؤال والجواب لاربط لهما بتعريف الجنس بل هما مربوطان بتعريف النوع كما لايخفى فتدبر. عبيد. [٣] قوله: مقول على كثيرين: المقول جنس، وقوله: على كثيرين فصل يخرج به الجزئيات؛ لأنها لاتحمل على كثيرين. فإن قيل: الجزئي لايحمل أصلا؛ لأن الجزئي عين والمحمول يكون وصفاً. قلنا: يحمل نظراً إلى ظاهر الصورة كما يقال: هذا زيد؛ فإن زيد يحمل على المشار إليه بهذا وإن كان هذا الحمل بحسب الحقيقة راجعاً إلى حمل الكلي أعني مسمى بزيد فتدبر. ح. أقول: لفظ الكلي مستدرك لأن المقول على كثيرين يغني عنه قاله السيد. والجواب على ما في شرح يكروزي: أن الكلي جنس صريح للكليات الخمسة فلا بد من ذكره فلذا أدرج فيه وزيد المقول على كثيرين بعد ليتعلق الظرف به أعني على فافهم. وقوله: مقول جنس شامل للكليات والجزئيات. وقوله: على كثيرين يخرج الجزئيات. وقوله: مختلفين بالحقائق يخرج النوع والفصل لأنهما لايقالان إلا على كثيرين متفقين كذا قال السيد. أقول: الأمر في إخراج الفصول البعيدة بهذا القيد مشكل وهي وإن تخرج بقيد في جواب ماهو لكن الأولى إخراج الجميع بقيد واحد لئلا يلزم الإنتشار فافهم. وقوله: في جواب ما هو يخرج الخاصة والعرض العام لأنهما لايقالان في جواب ماهو كذا قال السيد. وفيه: أن خاصة النوع تخرج بقيد السابق أيضاً والجواب أن هذا هو إخراج الخارج وهو جائز نعم إخراج المخرج لايجوز. عبيد.

[٤] قوله: مختلفين: فصل يخرج به النوع لأنه يحمل على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة.

يكروزي: (والذاتيّ) قد سبق بيان المراد منه وهو أقسام ثلاثة لأنه إما مقول في جواب ما هو أو في جواب أي شئ وهو الفصل والمقول في جواب ما هو إما مقول بحسب الشركة فقط وهو الجنس أو بحسب الشركة والخصوصية معا وهو النوع ولذا قال: (إما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة فقط كالحيوان بالنستة إلى الانسان والفرس) فإن الحيوان جواب لقولنا: ما الإنسان والفرس لالقولنا ما الإنسان فقط لأن السائل بما هو إنما يسأل تمام ماهية المسؤل عنه وليس الحيوان تمام حقيقة الإنسان المختصة به بل تمام ماهية المشتركة مع الفرس ولابد من قولنا فقط وإلا لَم يصح قولنا: (وهو)أي ذاك المقول (الجنس)

بِالْحَقَائِقِ[۱] فِي جَوَابِ مَا هُوَ[۲]، وَإِمَّا مَقُوْلٌ[۳] فِي جَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ

[۱] قوله: بالحقائق: فيه إحتراز عن النوع والفصل القريب وخاصة النوع؛ لأنها لا تكون كذلك والأولى إخراج الفصل والخاصة بالقيد الأخير أعني في جواب ما هو لئلا يلزم الإنتشار في إخراج الفصول والخواص؛ لأن الفصل البعيد وكذا خاصة الجنس لا يخرجان بقوله: مختلفين بالحقائق. عبيد. [۲] قوله: في جواب ماهو: فصل آخر يخرج بها الفصول كلها لأنها لا تحمل في جواب ما هو بل تحمل في جواب أي شئ هو في ذاته وأيضاً يخرج به الخاصة لأنها لا تحمل في جواب ما هو بل تحمل في جواب أي شئ هو في عرضه وأيضاً يخرج به العرض العام لأنه لا يحمل في جواب شئ من المذكورات. شرح. [۳] قوله: بحسب الشركة: هذا عديل لقوله بحسب الشركة المحضة، أقول: لوكان عديلا للقول المذكور لينبغي أن يقول: و إما بحسب الشركة والخصوصية إلخ، فالأولى أن يقول: هذا عديل لقوله: إما مقول بحسب الشركة فتأمل. عبيد.

يكروزي: لأن النوع أيضا مقول بحسب الشركة في جواب ماهو، فكان المراد ذلك وإن لم يذكره ويرسم بأنه كلي مقول على كثيرين (مختلفين في جواب ماهو) فالكلي جنس الجنس شامل لسائر الكليات، والمقول إنما يذكر ليتعلق به كلمة على فليس شئ منهما مستدركا و إنما ذكر قوله: على كثيرين ليوصف بقوله: مختلفين بالحقائق، و احترز به عن النوع والخاصة والفصل وتخصيص الإحتراز عن النوع تحكم. وقوله: في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد والعرض العام وخاصة الجنس و إنما كان هذا وأمثاله رسما؛ لأن المقولية عارضة للكليات والتعريف بالعارض رسم و ذلك لأن الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي لمختلفات الحقائق سواء قيل أو لَم يقل: وأما المقولية فإنما يعرض بعد تقومه كذا في شرح الإشارات. فلا تلتفت إلى ما يقال: من أنها حدود لكونها أمور ذاتية، فإن قلت: جنس الجنس أخص من مطلق الجنس و لا يجوز تعريف العام بأحد خواصه. قلت: إن أريد عدم الجواز عند إتحاد إعتباري لمعرفيته وخصوصيته فمسلم وغير مضر و إن أريد مطلقا فممنوع لجوازه عند إختلاف الإعتبارين، وههنا كذلك وذلك لأن الكلي بإعتبار مفهومه معرف وأعم من مطلق الجنس و باعتباركونه جنسا أخص منه فالأمران بإعتبارين المتغايرين. (و إما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً كالإنسان بالنسبة إلى زيد و عمرو و بكر و غيرهم) أي يكون جوابا عن السوال عن فرد خاص أوعن فردين فالإنسان جواب لقولنا: ما زيد و لقولنا:ما زيد وعمرو؛ لأنه تمام الحقيقة لكل فرد من أفراده المختلفة بالعوارض المشخصة

الشِّرْكَةِ وَالْخُصُوْصِيَّةِ[١] مَعًا[٢]، كَالإِنْسَانِ بِالنِّسْبَةِ[٣] إِلىٰ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَبَكْرٍ وَغَيرِهِمْ، وَهُوَ النَّوْعُ، وَ يُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِيٌّ[٤]

مستدرك كما مر. النوع هو القسم في اللغة. اي النوع.

[١] قوله: والخصوصية هذا مبني على أن التشخص غير داخل في ماهية زيد كما هو التحقيق أو يقال: الماهية يطلق إطلاقاً شائعا على الكلي والتشخص إذا كان داخلا فإنما يقال: لها الحقيقة الشخصية لا الماهية المختصة. عبيد. [٢] قوله: معاً أي جميعا جواب السوال المقدر وهو أن المعية بين الشركة والخصوصية غير متصور. عبيد. [٣] قوله: بالنسبة إلى زيد وعمرو وبكر سواء ذكر بالشركة كما يقال: زيد وعمرو ماهما يقال: في الجواب إنسان لأنه تمام الماهية المشتركة بينهما، أويقال بالخصوصية بأن يقال: زيد ما هو, فيقال: إنسان، وكذا إذا قيل: عمرو ما هو، لأن الإنسان تمام الماهية المختصة بكل منهما. عبيد. [٤] قوله: كلي مقول: الفرق بين الكل والكلي أن الكل يقوم بالأجزاء كما يقوم السكنجبين بالخل والماء والعسل، بخلاف الكلي؛ فانه لايكون كذلك بل يكون بالعكس كما في الذاتيات، وأن الكلي محمول على جزئياته، كقولنا: زيد إنسان بخلاف الكل؛ فإنه لايحمل على أجزائه و بالعكس فلايقال: الخل سكنجبين كما لا يقال: السكنجبين خل؛ فان الحمل يقتضي الاتحاد في الخارج والجزئية يقتضي المغايرة فيه كما لايخفى. أقول: هذا الفرق إنما هو في الأجزاء الخارجية وهي الأجزاء في الحقيقة لأن الأجزاء الذهنية إنما هي الجنس والفصل وهما في مرتبة لابشرط الشئ يحمل كلواحد منهما على الآخر ومن يصرح أن الأجزاء الذهنية إذا أخذت بشرط لاشئ لايتحقق.

بكروزي: (وهو) أي ذلك (النوع ويرسم بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ماهو) فذكر الكلي والمقول على كثيرين ليس بمستدرك كما مرَّ، قوله: مختلفين بالعدد دون الحقيقة احتراز عن الجنس والخاصة والعرض العام والفصل البعيد، وتخصيصه بالاحتراز عن الجنس تحكم، وقوله: في جواب ماهو احتراز عن الفصل القريب وخاصة النوع فانهما مقولان في جواب أيّ شئ هو في ذاته او في عرضه. فان قلت: أن الجنس وأمثاله يقال: على مختلفين بالعدد أيضا كالحيوان في جواب ما زيد وبكر وهذا الفرس وذلك الفرس فكيف يحترز عنها. قلت: هذا إن ورد فانما يرد على من يحترز عنها بوصف الكثيرين المتفقين بالحقيقة أما ههنا لما نفى الاختلاف بالحقيقة بقوله: دون الحقيقة صح الإحتراز عنها لأن الحيوان مثلا لايصح جوابا إلا إذا اشتمل السؤال على مختلفين بالحقيقة و إن اشتمل معها على المتفقين أيضا على أن وروده عليه في حيز المنع أيضا فإن صحة الجواب بالجنس ناظرة إلى اشتمال السوال على حقيقتين مختلفين وإلى جعل المتفقين في حكم الواحدة.

موصوف صفة فيه احتراز عن الجنس لان فيه اختلاف الحقيقة.

مَقُوْلٌ عَلىٰ كَثِيرِيْنَ مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَد[١] دُوْنَ الْحَقِيْقَة فِي جَوَاب مَا هُوَ، وَإِمَّا

المراد بالجمع ما فوق الواحد.

غَيرُ مَقُوْلٍ فِي جَوَابِ مَا هُوَ، بَلْ مَقُوْلٌ[٢] فِي جَوَاب أَيُّ شَيْءٍ [٣] هُوَ فِي

ذَاته[٤]، وَهُوَ الَّذِيْ[٥]

---

[١] قوله: بالعدد كزيد و عمرو من أفراد الإنسان فإنها مختلفة بالعدد دون الحقيقة؛ لأن حقيقة كلواحد منهما هو الحيوان الناطق والتشخص خارج عن الحقيقة فلايرد مايرد. ح ش ع. [٢] قوله: بل مقول في جواب: فيه احتراز عن الفصل كالناطق والخاصة كالضاحك والعرض العام كالماشي؛ فإن الاول مقول في جواب أي شيء هو في ذاته، والثاني في جواب أي شيء هو في عرضه، والثالث لايكون في جواب أصلا. [٣] قوله: أي شيء هو بالرفع على الحكاية جوابُ سؤال مقدر، تقديره ينبغي أن يكون أيّ مجروراً؛ لأنه مضاف إليه للجواب، وكل مضاف إليه مجرور، فأجاب بقوله: بالرفع على الحكاية عن السوال المحكى عنه وهو في المحكى عنه مرفوع لأنه خبر لقوله: الانسان. [٤] قوله: هو في ذاته: أي إذا كان السوال بهذا القول كما إذا قيل: الإنسان أي شئ هو في ذاته، فيقال: ناطق. ح. اعلم أن الضمائر في السؤالات المذكورة كلها راجعة الى المسؤل عنه المذكورة في السوال، مثلا يقال: الإنسان أيّ شيء هو في ذاته فلايرد سؤال الإضمار قبل الذكر؛ لأن هذا مرتبة الحكاية. عبيد.[٥] قوله: وهو الذي أي الكلي الذاتيّ الذي هو غير مقول في جواب ما هو بل في جواب أيّ شيء .ع.

يكروزي: (و إماغير مقول في جواب ما هو بل هو مقول في جواب أيّ شئ هو في ذاته)؛ فإن السوال بأيّ شئ إنما هو عن المميز فإن قيد بقوله: في ذاته فعن المميز الذاتيّ، وإن قيد بقوله: في عرضه فعن المميز العرضي، وإن أطلق فعن المميز المطلق، ولذا قال: و هو الذي. فائدة: اعلم أنه إذا أطلق السوال بأيّ شيء هو في ذاته يعني لم يورد معه الجنس بأن يقول: السائل الإنسان أيّ شيء هو في ذاته فيكفي لجوابه ذكر مطلق المميز سواء كان مميزا عن جميع ماعداه، اوعن بعضها فيصح أن يقال في جواب السوال المذكور: الناطق والحساس وقابل الأبعاد وغيرها؛ لأن كلواحد منها مميز الإنسان في الجملة، ولو قيد السوال بالجنس، بأن يقول السائل: الإنسان أيّ حيوان في ذاته فلا يجاب إلا بالناطق؛ لأنه المميز عن مشاركاته في الحيوان، وإن قيل: الإنسان أيّ جسم نام في ذاته فيجاب بالناطق، وكذا يجاب بالحساس لانهما يميزانه عن مشاركات الجسم النامي، ولايجاب بقابل الابعاد.

كالحيوان مثلا.
يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي الْجِنْسِ، كَالنَّاطِقِ[١] بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ، وَهُوَ
اي المسؤل عنه. إطلاق الفصل على الناطق و غيره إما مبالغة، و إما لأن الفصل بمعنى الفاصل.
الْفَصْلُ، وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِيٌّ يُقَالُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوَابِ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِه[٢]
أي الفصل. كالانسان مثلا. أو أي حيوان هو في ذاته و قد مرّ.

---

[١] قوله: كالناطق: فإنه يميزالإنسان عما يشاركه في الحيوان فإذا سُئِلَ عن الإنسان بأي شيء هو في ذاته كان جوابه أنه ناطق؛ لأن السوال بأي شيء هو في ذاته يطلب به ما يميز الشيء في الذات وكل ما يميز الشئ في الذات يصلح للجواب .مير. أقول: ليس مقصود السيد أن الجواب عن السوال المذكور منحصر في الناطق بل يجاب من سئل السوال بأي فصل كان لعدم التقيد في السوال بالجنس، نعم لو قيل: في السوال: الإنسان أيّ حيوان هو في ذاته فالجواب منحصر في الناطق، وقد مرَّ سابقا تفصيل الإطلاق والتقيد بالجنس وتفصيل جواباته فتدبر وتذكرْ. عبيد. فائدة: الحيوان جنس قريب للإنسان والبقر وغيرهما جسم النامي جنس بعيد للإنسان وشامل لمثل الشجر أيضا جسم مطلق جنس أبعد للإنسان وشامل لمثل الحجر أيضا جوهر جنس أبعد الأبعد للأنسان وشامل للعقول أيضا ناطق فصل قريب محصل للحيوان حساس فصل بعيد محصل للجسم النامي والنامي فصل أبعد محصل للجسم المطلق وقابل الأبعاد فصل أبعد الأبعد محصل للجوهر والمراد بالأبعاد الطول والعرض والعمق أي الخط المفروض أولا وثانيا وثالثا لا المعنى المتعارف، وإلا ينتقض بالكرة؛ لأن الكرة جميع أبعاده متساوية ويشترط في المعنى المتعارف الطول والقصر والتوسط في المقدار وهذا لايتصور في الكرة. [٢]قوله: هو في ذاته: هذا احتراز عن الجنس والنوع والعرض العام والخاصة إما الأولان فهما يقالان في جواب ما هو لا أيّ شيء هو، وأما الثالث فلا يقال في الجواب أصلا، وأما الرابع فلأنه يقال في جواب أيّ شيء هو في عرضه فتم التعريف جمعا ومنعا. شرح وعبيد.

يكروزي: وعلى هذا فقس السوال بأنه أيّ جسم هو في ذاته فيجاب بالناطق والحساس والنامي ولا يجاب بقابل الأبعاد وكذا إذا سئل عنه بأن الإنسان أيّ جوهر هو في ذاته فيجاب بالناطق والحساس والنامي وقابل الأبعاد إذا عرفت هذا عرفت حال السوال بأن الإنسان أيّ شيء هو في عرضه في إطلاق السوال وتقيده بجنس من الاجناس فافهم. عبيد. (وهو الذي يميز الشئ عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة إلى الإنسان) تنبيهاً على أن كل ماهية لها فصل فلها جنس البتة وهو المذكور في الشفاء و أما المتأخرين فاختاروا المذكور في الإشارات وهو أن الفصل أعم من أن يميز عن مشاركات الجنسية أو المشاركات الوجودية، وهذا الاختـــلاف مبني على امتناع

أي الكلي الذي يمتنع انفكاكه عن الماهية.

وَالْعَرَضِيُّ[١] إِمَّا أَنْ يَمْتَنِعَ انْفِكَاكُهُ عَنِ الْمَاهِيَّةِ، وَهُوَ الْعَرَضُ اللاَّزِمُ، أَوْ

أي الذي يكون خارجا عن الماهية. أي من العرض اللازم و المفارق.

لاَ يَمْتَنِعَ، وَهُوَ الْعَرَضُ الْمُفَارِقُ، وَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

---

[١] قوله: والعرضي: هذا عديل لقوله: والذاتي إما مقول في جواب ما هو، اعلم أن العرضي قسمان: خاصة وعرض عام؛ لأنه إن اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة، وإن اشتمل الحقائق المختلفة فعرض عام، فباعتبار هذا صارت الكليات خمسا، و إن اندرج المصنف فيه تقسيم آخر أعني تقسيم العرضي إلى العرض اللازم والمفارق، لكن يرد على المصنف أنه إن اعتبر ههنا التقسيم الأولي والثانوي فينبغي أن يكون الكليات سبعا، وإن اعتبر التقسيم الأولي فقط فينبغي أن يكون أقسام الكلي الجنس والنوع والفصل والعرض اللازم والمفارق، دون الخاصة والعرض العام وهذا خلاف إجماع الأمة المنطقية، فعلى هذا ينبغي أن يقسّم المصنف العرضي أولا إلى الخاصة والعرض العام، ثم كلواحد منهما إلى العرض اللازم والمفارق فتدبر. عبيد.

بكروزي: تركيب الماهية من أمرين متساويين عند المتقدمين وجوازه عند المتأخرين، فكأنّ المصنف اختار مذهب المتقد مين ولم يذكره في حده اكتفاء بما قبله وأشار في الموضعين إلى المذهبين: (و هو الفصل) قريب إن ميز عن المشاركات في الجنس القريب الذي يصلح جوابا عن الماهية وجميع المشاركات في الجنس كالناطق والحيوان، وبعيد إن ميز عن المشاركات في الجنس البعيد الذي لايصلح جوابا عن الماهية وجميع مشاركاتها في ذلك الجنس كالحساس والنامي، أقول: المراد بالخاصة في قوله: احتراز عن الجنس والخاصة إنما هي خاصة الجنس كما لا يخفى فتدبر. عبيد. (و يرسم بأنه كلي يقال على شيء في جواب أيّ شيء هو) يخرج به الجنس والنوع والعرض العام لعدم مقوليتهما في جواب أي شيء بل في جواب ما هو والعرض العام لعدم مقولية في الجواب أصلا. (في ذاته) يخرج به الخاصة (و أما العرضي) فقسمان: خاصة وعرض عام؛ لأنه إن اختص بحقيقة واحدة فخاصة، و إن اشتمل الحقائق فعرض عام، وباعتبار هذا التقسيم صارت الكليات خمسا، و إن اندرج فيه تقسيم آخرعلى ماقال. (إما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية) مع قطع النظر عن العوارض بل من حيث هي هي كالفردية لثلاثة، أو عن الماهية الموجودة كالسواد للحبشي. (و هو العرض اللازم) فالأول لازم الماهية والثاني لازم الوجود. (أو لايمتنع) انفكاكه عن الماهية (و هو العرض المفارق) لامكان مفارقته سواء وقعت بالفعل سريعا كحمرة الخجل، أو بطيئا كالشباب، أو لَمْ تقع كالفقر الدائم لمن أمكن غنائه. (وكلواحد منهما) أي من العرض اللازم أوالمفارق

أي الذي اختص بحقيقة واحدة.

إِمَا أَنْ يَخْتَصَّ بِحَقِيْقَةٍ[١] وَاحِدَةٍ وَهُوَ[٢] الْخَاصَّةُ كَالضَّاحِكِ بِالْقُوَّةِ، أَوْ

سواء كانت حقيقة نوعية، فيقال لها: خاصة النوع، أو حقيقة جنسية، فيقال لها: خاصة الجنس. ع.

بِالْفِعْلِ لِلإِنْسَانِ

---

[١] قوله: بحقيقة واحدة، قيل: وهو النوع كالانسان؛ فانه حقيقة واحدة لايصدق على الفرس والبقر، وفيه نظر؛ لانهم قسمو الخاصة الى خاصة النوع وخاصة الجنس، فالصواب تعميم الحقيقة الواحدة بأن تكون نوعية أوجنسية. [٢] قوله: وهو الخاصة، كالضاحك بالقوة للإنسان مثال الخاصة من العرض اللازم والمفارق، أماكون الضاحك بالفعل خاصة فظاهر، وأما كونه بالقوة لازما فلانه لايخلو عنه إنسان ما، حتى الطفل، وأما كونه بالفعل مفارقا فلعدم وجوده في جميع أفراد الإنسان. ح. ع. فائدة: اعلم أن السؤال عن الماهية بأيّ شئ هي في ذاته كما يقال: الإنسان أيّ شئ هوفي ذاته، فيصح الجواب بكل فصل سواءكان قريبا أوبعيدا؛ لأن المسؤل عنه حينئذ المميز في الجملة بشرط أن يكون ذاتيا، وأما إذا سئل أن الإنسان مثلا أيّ حيوان هو في ذاته فالمسؤل عنه المميز الذاتيّ عن مشاركاته في الحيوان، فحينئذ الجواب هو الناطق؛ لأنه هو المميز الذاتيّ الكذائي، وكذا إذا سئل الإنسان أيّ جسم نامي هو في ذاته؛ فالجواب هو الحساس، وإذا سئل الإنسان أيّ جوهر هو في ذاته، فالجواب قابل الأبعاد، فالسؤال قرينة الجواب، فافهم. عبيد. يقول الفقيرُ: قد مر تفصيل هذه الحاشية في السابق، فان قلت: هذا تكرار لمطلب واحد في موضعين قريبين؟ قلتُ: إن كتاب إيساغوجي لو طالعت حواشيه لوجدت فيه تكرارات كثيرة، ولعل السر في التكرارات المذكورة أن كتاب إيساغوجي مع كونه عويصا على المبتدي في فن المنطق قد يتعلمها الغبي من المتعلمين فلعل المتعلم يقدر على فهم مرام الكتاب بالتكرار مرة بعد أخرى، كما فعل مثل ذٰلك ابن الحاجب في الكافية؛ حيث ذكر دليل حصر الكلمة في الأقسام على وجه يفهم منه الذكي تعاريفها، ثم نبه على تعاريفها بقوله: وقد علم بذلك حد كلواحد منها نظرا إلى حال المتوسط، ثم صرح بتعريف كلواحد من الأقسام الثلثة في مباحثها نظرا إلى حال الغبي. عبيد.

بكروزي: (إما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة) فلازم الخاصة (كالضاحك بالقوة) والمفارق الخاصة كالضاحك (بالفعل للإنسان وترسم بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط) خرج به غير النوع والفصل وخرجا بقوله: (قولا عرضيا و أما أن يعم) كل من اللازم والمفارق (حقائق فوق حقيقة واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة) مثال للازم العرض العام (والفعل) مثال لمفارق العرض العام، وقوله: (للإنسان وغيره من الحيوانات) متعلق بهما وبيان لعمومهما (ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة) يخرج غير الجنس والفصل البعيد وخرجا بقوله: قولا عرضيا. الباب الثاني في مقاصد التصورات وهو باب القول الشارح، ويرادفه المعرِّف ويسمى قولا؛ لأن القول هو المركب والمعرف مركب كليا عند قوم

وَتُرسَّمُ بأَنَّهَا[١] كُلِّيَّةً[٢] تُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيْقَة وَاحدَة فَقطْ قَوْلاً
أي الخاصة — سواء كانت حقيقة جنسيَّة أو نوعيَّة.

عَرَضِيًا[٣] وَ إمَا أَنْ يَعُمَّ حَقَائقَ[٤] فَوْقَ وَا حدَة وَهُوَ الْعَرَضُ الْعَامُ[٥]
أي يعرض لكثير من الحقائق و لا يختص بواحدة دون أخرى.

كَالْمُتَنَفس[٦] بالْقُوَّة أَوْبالْفعْل للإنْسَان وَغيْره منَ الْحَيْوَانَات، وَيُرسَّم[٧]
مثال العرض العام اللازم. — مثال العرض العام المفارق. — أي ذالك العرض العام.

بِأَنَّهُ كُلِيٌ يُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقَائقٍ مُخْتَلفَةٍ قَوْلاً عَرَضيًا، القَوْلُ الشَّارحُ[٨]

---

[١] قوله: بأنها: أي الخاصة، اعلم أنه لايشترط في الخاصة الشمول لجميع افراد الحقيقة، بل يشترط فيها عدم التجاوز من تلك الحقيقة، فان وجدت في جميع أفراد تلك الحقيقة كالضاحك بالقوة، يقال لها: الخاصة الشاملة، و إن وجدت في بعض أفرادها فقط، كالضاحك بالفعل يقال لها: الخاصة الغير الشاملة. عبيد. [٢] قوله: كلية: جنس شامل لجميع الكليات، وقوله: فقط يخرج به الجنس والعرض العام لكونهما مقولين على ما تحت حقائق مختلفة؛ فانهما يقالان: على حقيقة الإنسان والفرس وغيرهما. حاشيه. تقال في إيراد لفظ تقوله دون مقولة تفنن. [٣]قوله: قولاً عرضياً: خرج به النوع والفصل القريب؛ لأنهما يقالان على حقيقية واحدة فقط لكن قولا ذاتيا. ح. [٣] قوله: قولاً عرضياً لما لم يخرج النوع والفصل القريب بقوله على ما تحت حقيقة واحدة فقط، فخرج بقوله: قولا عرضيا لأنهما مقولان على ماتحتهما قولا ذاتيا لاعرضيا. عبيد. [٤] قوله: حقائق: فإن قيل: أن الحقائق جمع حقيقة والجمع يطلق على الثلاثة و ما فوقها دون الإثنين؟ قلنا: المراد بهذا الجمع الجمع اللغوي أعني ما فوق الواحد دون الجمع الاصطلاحي وهذا هو المطرد في جميع تعاريف المنطقين، وبهذا صرح كثير من المحققين، ولايعدل عن هذا إلا بقرينة. عبيد. فوق واحدة هذا تصريح بما علم ضمنا من قوله: حقائق بصيغة الجمع. عبيد. [٥] قوله: و هو العرض العام: لعمومه و تجاوزه من الحقيقة الواحدة أو لعمومه من الخاصة باعتبار. تأمل. ع.[٦] قوله: كا المتنفس: فإنه يعرض لكلواحد من الإنسان والفرس والبقر وغيرهما. [٧] قوله: يرسم: الرسم في هذه التعاريف إما بالمعنى المنطقي أو بمعنى مطلق التعريف. فتدبر. [٨] قوله: القول الشارح:لما فرغ المصنف من بيان الكليات الخمسة شرع في بيان القول الشارح، فقال القول الشارح أي من اصطلاح المنطقين القول الشارح وهو التعريف وهو أعم من أن يكون حدا أو رسما؛ لأن التعريف إما بالذاتيات أو العرضيات، فإن كان الاول، فهو الحد، و إن كان الثاني فهو الرسم. اعلم أن هذا عطف بالمعنى على ماسبق وهو القواعد التي يجب استحضارها لمن يشرع في شئ من العلوم، يعني هذه إيساغوجي وهذا القول الشارح والقول معناه المركب والشارح معناه الواضح .ح قال السيد الغرض من المنطق تحصيل المجهولات سواء كانت تصورية اوتصديقية هذا جواب لسوال مقدر تقديره (بقية)

الْحَدُّ[١] قَوْلٌ دَالٌ

(بقية) أن المصنف لما بين الكليات فلم أورد القول الشارح بعدها، فأجاب بقوله: الغرض من المنطق. اه. و هو لا يحصل إلا بالقول الشارح، أو الحجة ولذا أورد المصنف بعد مبحث الكليات بحث القول الشارح، وقدم الكليات عليه؛ لأنها مادة له لأنه مركب منها، والمادة متقد مة على الشئ، ولهذا السر بعينه أورد بعد القضايا مبحث القياس. قيل: المراد بالقول ههنا اللفظ الدال لامصطلح القوم أعني المركب لئلا يخرج التعريف بالفصل وحده وبالخاصة وحدها، والجواب أن التعريف بهما ضعيف لا يقول به كثير من المنطقين، ولذا قال الشيخ الرئس: التعريف بالمفرد ندر خداج، وحينئذ فالقول على المعنى المتعارف تدبر. ح. ع. [١] قوله: الحد قول دال على هذا من قبيل إطلاق الوصف على الذات للمبالغة، كما في رجل عدل، فإن هذه التسمية باعتبار أنه مانع فالأولى أن يسمى حاداً إلا أنه لكثرة منعه كانه منع فسمي بالحد الذي هو المنع في اللغة، فلايرد أن الحد في اللغة المنع، وهو وصف والقول الدال مانع وهو الذات، فالحمل باطل، وقد يجاب بأن الحد في الأصل فادغم الدال بإسقاط حركته في الدال فصار جاد، ثم خفف بحذف الألف. ع.
أقول: التعريف إن كان بجميع الذاتيات فهو حد تام، أماكونه حدا؛ فلان الحد في اللغة المنع وهو لكونه مشتملا على الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه، و أما كونه تاما فلكون جميع الذاتيات مذكورة فيه، و إن كان ببعضها فهو حد ناقص، أما كونه حدا فلاشتماله على الفصل القريب يكون مانعا عن دخول الغير،وأما كونه ناقصا فلنقصان بعض الذاتيات أعني الجنس القريب فيه.

وزي: وغالبا عند آخرين والصحيح هو الأول، لا لأن المعرف من اقسام النظر الذي هو الترتيب أمور معلومة؛ فان كون النظر ترتيب أمور معلومة مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد، فلوكان ذلك مبنيا على هذا لزم الدور، ولهذا عرف بعضهم النظر بتحصيل أمر أو ترتيب أمور بل، لأن المعرف لابد فيه من تصور ثبوت شئ لشئ، فيكون مركبا، وهذا معنى قولهم: لابد فيه من قرينة عقلية مصححة للانتقال، فلهذا قالوا: معنى الناطق شئ له النطق، ومعنى الضاحك شئ له الضحك، وسمي شارحا لشرحه الماهية، إما بكنهها وهو الحد، أوبوجه يميز عما عداها، وهو الرسم، فالمعرف مايكون تصوره سببا لاكتساب شيء إما بكنهه أوبوجه يميز عما عداه، فقولنا: تصوره يخرج التصديقات، وقولنا: لاكتساب يخرج الملزوم بالنسبة إلى لوازمه البينة، وقولنا: إما و أو يشمل الحد والرسم وتقسيم للمحدود لا للحد، وعلامته كون الانفصال لمنع الخلو كذا المروي عن شمس الأئمة الأصفهاني، قيل: لا يجوز تعريف المعرف؛ لأنه لوكان للمعرف معرف لزم

أي تمام ماهية الشئ أوبعض ماهيته — أي شئ كان لكن المراد به الشئ المركب

عَلَى مَاهِيَةِ الشَّيْءِ[١] وَهُوَ الَّذِيْ[٢] يَتَرَكَّبُ عَنْ جِنْسِ الشَّيْءِ وَفَصْلِه

زيراكه لازم مي أيد أز تصور حيوان ناطق تصور إنسان

الْقَرِيْبَيْنِ كَالْحَيْوَانِ النَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ[٣] وَهُوَ الْحَدُّ التَّامُّ.

بأن لايتوسط بين الجنس المذكوروبين الشئ جنس آخروعلى هذا الفصل

---

[١] قوله: ماهية الشئ يخرج به الرسم؛ لأنه لايدل على ماهية الشيء، بل على عرضياته، فإن قيل: الحد معرف، وقوله: قول دال تعريفه، و لا يجوز تعريف المعرف، و إلا يلزم التسلسل. قلنا: لانسلم لزوم التسلسل؛ لأن حد الحد عين الحد، كما أن وجود الوجود عين الوجود. قال: أقول: ههنا سؤال مشهور هو أن الحد مضاف إلى الحد فكيف يجوز أن يكون المضاف عين المضاف إليه، وهذا جار في وجود الوجود، وحله أن المضاف والمضاف إليه يكفي لهما التغاير بحسب المفهوم، وهو الموجود ههنا والمقصود بالاتحاد في المعنون والمصداق والمعبر، واختلاف العنوان والصادق والتعبير لاينافي الاتحاد في المعنون والمصداق والمعبر وله نظائر كثيرة في المنطق. فافهم. قالوا: مفهوم المفهوم عين المفهوم، ومعنى المعنى عين المعنى، وهكذا. فتدبر. غاية التدبر ليظهر لك الفرق بين اعتباري الاتحاد والاختلاف. عبيد.

[٢] قوله: وهو الذي أقول في كلام المصنف قلق بيّن؛ لأن ضمير هو راجع إلى الحد المطلق لكونه مذكور فيما سبق وليس الحد هذا الذي ذكره بقوله: يتركب اه. لعدم شموله للحد الناقص، والجواب أن في كلام المصنف سهو من الناسخين، وأصل العبارة هكذا: و هو إما يتركب آه. ويمكن أن يقال: أن في عبارة المصنف حذف الخبر والمبتدأ تقديرها و هو قسمان: أحدهما الذي آه. وهذا الجواب هوالاولى. عبيد. [٣] اعلم أن ماهية الإنسان مركب من الحيوان والناطق، والحيوان عبارة عن جسم نام حساس متحرك بالإرادة، والجسم عبارة عن الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة: وهي الطول والعرض والعمق، فقوله: الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة ذاتيات الجسم، وقوله: نام حساس متحرك بالإرادة ذاتيات الحيوان، والحيوان ذاتي الإنسان، فيكون هذه المعاني كلها ذاتيات الإنسان، والحيوان جنس قريب للإنسان، والجسم النامي جنس بعيد له، والجسم المطلق جنس أبعد له، والجوهر جنس أبعد الأبعد له، والناطق مميز الإنسان عن مايشاركه في الجنس القريب، أعني الحيوان، فهو فصل قريب للإنسان والحساس مميز الانسان عما يشاركه في الجنس البعيد. أعني الجسم النامي، فيكون فصلا بعيدا له والنامي مميز الإنسان عمايشاركه في الجنس الأبعد يعني الجسم المطلق، فهو الفصل الأبعد له، وقابل الأبعاد مميز الانسان عما يشاركه في الجنس الأبعد الأبعد، أعني الجوهر، فيكون فصلا أبعد الأبعد له. ح.

يكروزي: المعرف من حيث هو غيرمحتاج الى معرف آخر، إما لبداهة أجزائه، أولكونها معلومة فكما أنه من حيث هو غير محتاج إلى معرف آخر، فكذلك لايحتاج إليه من حيث هو معرف لكونها معلوما باعتبار عارض، وهو صدق مطلق المعرف المحدود عليه، وقد عرفت في محله أن الخاص يقع معرفا باعتبار غير اعتبار خصوصيته، و إما لأن التسلسل في الأمو الاعتبارية غير محال، لانقطاعه بانقطاع الاعتبار، فقد علم أن القول الشارح إما حد أو رسم لأنه إن كان بمجرد الذاتيات، فحد و إلا فرسم، فعرف الحد، بأنه قول دال على ماهية الشيء، و هو إن كان تعريفا بمجموع الذاتيات، فحد تام، و إن كان ببعضها فناقص، فكونه حدا؛ لأنه مانع عن دخول الغير فيه، والحد في اللغة المنع، وتمامه ونقصانه باعتبار تمامية الذاتيات ونقصانها.

سمى ناقصا لنقصان بعض الذاتيات فيه. فالتركيب لازم عند المصنف.

وَالْحَدُّ الــنَّاقِصُ[١] وَ هُوَ الَّذِيْ[٢] يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِهِ الْبَعِيْدِ[٣] وَفَصْلِهِ الْقَرِيْبَيْنِ[٤] كَالْجِسْمِ النَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ، وَالرَّسْمُ[٥] التَّامُّ:

[١] لما فرغ من بيان الحد التام، شرع في بيان حد الناقص، سمى ناقصا لنقصان بعض الذاتيات، ثم اعلم أن المنطقين اختلفو فبعضهم ذهبو إلى أن التعريف بالمفرد جائز، فالتعريف بالناطق حد ناقص وبالضاحك رسم الناقص عند هؤلآء، وهذا هو مذهب المشهور، وأما المصنف وجماعة من المحققين ومنهم الشيخ الرئس ذهبوا إلى أن التعريف بالمفرد ندر خداج، و لا يعد في أعداد التعريفات؛ فلذا اشترط المصنف التركيب في الحد الناقص وتفصيل ذلك في شرح يكروزي وشرح الجلال الدواني. عبيد. [٢] قوله: يتركب: اعلم أن المصنف لم يورد الواو في قوله: وهو الذي آه هكذا في قوله: والرسم وهو الذي آه كما في قوله: والرسم الناقص ما يتركب آه لم يحتج في القولين الأولين إلى تقدير المبتدأ والخبر كما قلنا كما لايحتاج إلى تقدير المذكور والرسم الناقص ما يتركب آه ولا أدري أن إيراد الواو من جانب المصنف أو من جنايات الناسخين؛ لأن إيساغوجي كتاب قديم من كتب المنطق تداوله المطابع المختلفة وكتبه الكاتبون المختلفون والبعض منهم لايدرون معنى العبارة التي كتبوه. عبيد. [٣] قوله: البعيد: يرد عليه أن المثال لايطابق الممثل لأن الجسم جنس أبعد والبعيد هو الجسم النامي كما مر، وجوابه أن المراد بالبعيد ههنا مقابل القريب فيشمل البعيد والأبعد و أبعد الأبعد كما يقال في تعريف الإنسان جسم نام ناطق أوجسم ناطق أو جوهر ناطق فافهم. عبيد. [٤] قوله: وفصله: قيد الفصل بالقريب لأنه لاحظ للفصل البعيد في التعاريف لاشتراط الجمع والمنع فيها والفصل البعيد لايكون مانعا وإن كان ذاتيا. [٥] قوله: والرسم التام: أماكونه تاما فلمشابهته الحد التام من حيث أنه وضع فيه الجنس القريب وخصص بما يميزه. اعلم أن الرسم التام مبتدأ خبره محذوف أي من القول الشارح الرسم ولك أن تحذف المبتدأ أي القسم الثالث من القول الشارح الرسم وهكذا في نظائره. عبيد. [٥] قوله: الرسم: و هو في اللغة الأثر أي العلامة للشئ لأنه مأخوذ من قول العرب رسم الدار أي أثرها، وفي الإصطلاح قول دال على اللازم المساوي للشئ وإنما سمى الرسم رسما لأن الرسم في اللغة الأثر كماعرفت والتعريف بالخارج اللازم أثر من آثار الشئ. ملاشيخ. [٥] قوله: والرسم: الرسم أيضا قسمان: تام وناقص؛ لأن المذكور إن كان جنسا قريبا مقيد بما يخصصه فتام لأنه لكونه أثرا سمى رسما ولكونه مشابها بالحد التام في ذلك سمى تاما، وإن لم يكن كذلك فناقص لنقصانه عن تلك التمامية. [٥] قوله: والرسم: الرسم العلامة وعلامة الشئ ما يعلم به الشئ كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان والجدار بالنسبة إلى الدار؛ فإن الضاحك يدل على من يضحك وهو الإنسان والجدار يدل على الدار فلهذا سمى الرسم المصطلح بهذا الإسم.

اي شيء يريد تعريفه.

وَهُوَ الَّذِيْ يَتَرَكَّبُ مِنَ الْجِنْسِ الْقَرِيْبِ لِلشَّيْءِ وَخَاصَةِ اللاَزِمَةِ، كَالْحَيَوَانِ الضَّاحِكِ فِي تَعْرِيْفِ الإِنْسَانِ، وَالرَّسْمُ النَّاقِصُ[١] مَا يَتَرَكَّبُ[٢] عَنْ عَرَضِيَاتٍ تَخْتَصُّ[٣] جُمْلَتُهَا[٤] بِحَقِيْقَةٍ وَاحِدَةٍ، كَقَوْلِنَا: فِي تَعْرِيْفِ الإِنْسَانِ

جنسية او نوعية.

---

[١] قوله: والرسم الناقص: أما كونه رسما فلما مرَّ و أماكونه ناقصا فلنقصان بعض أجزاء الرسم التام فيه وهوالجنس القريب. [٢] قوله: ما يتركب: أقول: أن المصنف ليس بصدد انحصار الرسم الناقص في ما ذكر من أنه ما يتركب عن عرضيات آه، فإن المركب من الجنس البعيد والخاصة أيضا رسم ناقص باتفاق الآراء بل أورد المثال الغريب وترك المشهور والظاهر، ويمكن أن يقال: أنه من باب التغليب يعني تغليب العرضي على الذاتي فافهم. عبيد. [٣] قوله: تختص: أي مجموع تلك العرضيات منحيث أنها مجموعة فلا يرد أن الماشي وكذا عريض الأظفار وكذا مستقيم القامة لايختص بالإنسان لوجودها في الحيوانات كالإبل ومثل الحيوان البحري على صورة الإنسان وكالشجر وكذا بادي البشرة في الحية والضفدع وغيرهما، ووجه الدفع ظاهر. فافهم حاشية. أقول: اختصاص المجموع قد يكون مع اختصاص كلواحد كالضاحك والكاتب والمتعجب وقد يكون باختصاص المجموع من حيث المجموع دون كل واحد، نحو طائر ولود في تعريف الخفاش وقد يكون باختصاص المجموع مع إختصاص بعض القيود أيضاكما في المثال المذكور فلا يرد أنه لاحاجة إلى الضحاك بالطبع. عبيد. [٤] قوله: جملتها بحقيقة واحدة: أي المجموع يختص بحقيقة واحدة ولو كان على سبيل الانفراد غير مختص بحقيقية واحدة بل يكون أعم كا لماشي مثلا فإنه غير مختص بحقيقية واحدة بل يوجد في كثير من الأشياء والمجموع يختص بالإنسان لاغير كما ذكر في المثال. حاشية.

يكروزي: (فالرسم التام وهو الذي يتركب من جنس الشئ القريب وخاصته اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الإنسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة) سواء لم يختص شئ منها أو من آحادها أو اختص الواحدة الأخيرة كما في مانحن فيه كقولنا: في تعريف الإنسان إنه ماش على قدميه يخرج الماشي على أقدام الأربعة عريض الأظفار يخرج مدور الأظفار بادي البشرة يخرج مستور البشرة بالشعر مستقيم القامة يخرج منحني القامة وكل من الأوصاف الأربعة يوجد في غير الإنسان فلما قال: الضحاك بالطبع خرج به غيره، ولايرد أن بعض هذا القيود غنية عن البعض فإن ذلك غير ملتزم والغرض التمثيل وأما التعريف بالضاحك فقط فإن أريد به الحيوان

الماشي يعم جميع الحيوانات معناه رونده. أي ليس بشرته مستورة بشعر أو ريش.

إِنَّهُ مَاشٍ[١] عَلَى قَدَمَيْهِ عَرِيْضُ الأَظْفَارِ بَادِيَ الْبُشْرَةِ مُسْتَقِيْمُ الْقَامَةِ

لا على أربع كالفرس و الحمار و غيرهما.

ضَحَّاكٌ بِالطَّبْعِ[٢] خرج بهذا القيد كل ما عدا الإنسان.

ابتدع المصنف في إيراد هذا المثال و ترك ما هو المشهور فيه ابتلاء للمتعلم.

---

[١] قوله: إنه ماش: اعلم أن الماشي شامل لجميع الحيوانات على قدميه خرج به البهائم الماشية على أربعة أقدام، عريض الأظفار خرج به بعض الطيور، بادي البشرة خرج به بعض الطيور كالبط والقمرى وغيرها، مستقيم القامة قال بعض تجار الكتب: أن هذا القيد من العوارض الموضحة لا المخصصة لأنه لم يخرج به شئ و لا دخل، أقول: لم يفهم هذا القائل أن المراد من هذه القيود الاحتراز بكل واحد منها بقطع النظر عن القيد الأخير فعلى هذا يخرج بهذا القيد مثل الشجر والبقر وغيرهما ولهذا قال العلامة التفتازاني تحت هذا القيد يخرج به منحني القامة.[٢] قوله: ضحاك بالطبع: أقول: هذا القيد مختص بالإنسان، قال بعض التجار الكتب: فعلى هذا لاحاجة في الرسم الناقص إلى انضمام قيد مختص بانفراده كالضحاك بالطبع بل يكفي إختصاص تلك العرضيات بمجموعيتها بالحقيقة الواحدة، أقول لعله لم يطالع كتب المنطق حتى شرح يكروزي المضموم إلى هذا الكتاب كتب في هذا الشرح، ولايرد ما قيل: أن بعضها غنية عن البعض، فإن ذلك غير ملتزم والغرض التمثيل. عبيد. [٢] قوله: بالطبع: إنما قيد الضحاك بقوله: بالطبع لأن بعض الحيوانات كالقردة يفعل ما يشبه ضحك الإنسان بتعليم صاحبه والدليل على أن هذا الضحك ليس بالطبع الحيوان المذكور إنه لايضحك عند الأمر العجيب بل الأعجب، و إنما يضحك إذا قال صاحبه: اضحك ضحك المرأة العجوز فيفعل فعلا يشبه ضحك الإنسان. عبيد. فائدة: سنية قالوا: أن مفهوم الحد التام والناقص والرسم التام والناقص هو ما بينوا في أسفارهم و هو ما هو المذكور في هذا الكتاب أيضا، أما تعين مصادقها بأن الحيوان الناطق مثلا حد تام والحيوان الضاحك مثلا رسم تام وغير ذلك فعسير جدا لايتيسر إلا لصاحب القوة القدسية المطهرة لما قال الشيخ الرئس إبن سينا: أن الجنس مشتبه بالعرض العام والفصل بالخاصة، فما أورد المصنف من الأمثلة لتلك الأربعة إما أمثلة فرضية وإما مبنية على الإصطلاح، لكن هذا التعسر إنما هو في الماهيات الحقيقية وأما الأمور الإعتبارية والإصطلاحية فحدودها ورسومها في غاية السهولة؛ لأنها مبنية على اعتبار المعتبر أو الاصطلاح فافهم. عبيد.

يكروزي: الضاحك فرسم تام و إن أريد به الشئ له الضحك فليس من هذا القبيل بل هو رسم ناقص و أما إن أريد به الجسم الضاحك فقد ذكروا أنه حينئذ أعني المركب من الجنس البعيد والخاصة رسم ناقص مع أن ما ذكره المصنف في بيان الرسم الناقص غير شامل لمثله فلابد من التأويل بأن يقال هو من باب

الْقُضَايَا[۱]

[۱] قوله: القضايا: أقول: لما فرغ المصنف من القول الشارح شرع في بحث الحجة، وهي متوقفة على معرفة القضية وأقسامها لكونها مركبة منها فلهذا قدم بحث القضية وأقسامها، فقال: القضايا أي مما يجب إستحضارها لمن يشرع في شئ من العلوم القضايا، قال القضية لأن تعريف الجمع موقوف على تعريف المفرد لأن إبهام الجمع باعتبار إبهام المفرد، فإذا عرف المفرد عرف الجمع كيف وقد قالوا: التعريف للماهية و بالماهية لا للأفراد و بالأفراد، لكن المفرد مذكور في ضمن الجمع فلا يلزم الإضمار قبل الذكر، أقول: إيراد هذا السوال مبني على ما في بعض النسخ من قوله: القضايا وهي قول آه، و أما النسخة الموجودة فلا يتصور ورود السوال المذكور لعدم الضمير فيها فتدبر. ثم أورد المصنف في العنوان بصيغة الجمع القضايا تنبيها على كثرة أنواعها كما سيأتي. عبيد. والقضايا جمع القضية وهي في اللغة عبارة عن أداء الحكم الذي وقع في نفس الأمر، وفي الاصطلاح قول يصح.ح.

يكروزي: التغليب أو من باب إطلاق إسم الكل على الجزء فإن المجموع المركب من الذاتي والعرضي عرضي، أو يقال: ما ذكره هو الغالب في الوقوع، فإن قلت: الشئ الضاحك مركب من العرض العام والخاصة فلا فائدة فيه لأن العرض العام لايفيد التميز و لا الاطلاع على الذاتي والتعريف إنما يكون لإحدى الفائدتين، ومثله التعريف بالفصل والخاصة، قلت: قد قيل: ذلك إن حقا وإن كذبا أما الحق الحقيق بالقبول فإن التصور مع العرض العام والخاصة أقوى من الخاصة وحدها وكذا الفصل والخاصة أقوى من أحدهما فكيف يقال ليس لها فائدة، فالضبط أن التعريف بمجرد الذاتيات بمجموعها حد تام وببعضها حد ناقص والتعريف لابمجردالذاتيات فالجنس القريب والخاصة رسم تام، وبغيره رسم ناقص فعلى هذا العرض العام مع الفصل أو الخاصة أو الفصل مع الخاصة أو الجنس البعيد مع الخاصة كل واحد منها رسم ناقص الباب الثاني في بيان مبادي التصديقات وهي (القضايا) وأحكامها (القضية قول يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أوكاذب فيه) فالقول هو المركب ملفوظا جنس للقضية الملفوظة أومعقولا جنس للقضية المعقولة وباقي القيودات يخرج المركبات الإنشائية طلبية كانت أو غيرها والتقيدية لأن صدق القول وكذبه مطابقة حكمه للواقع اوللإعتقاد أولهما جميعا على إختلاف المذاهب فالأول مذهب الجمهور والثاني مذهب النظام والثالث مذهب الجاحظ وعدمها ولاحكم في الإنشائيات والتقيدات لأن الحكم أداء الواقع في نفس الأمر من طرفيّ النسبة ماضيا كان أوحالا أومستقبلا ولاأداء في الإنشائيات والتقيدات (وهي إما حملية كقولنا زيد كاتب) وزيد ليس بكاتب (وإما شرطية) لأن القضية لابد فيها من إيقاع النسبة الحكمية أوإنتزاعها والنسبة إنكانت ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر فالقضية القائلة بإيقاعها أوإنتزاعها حملية وإن كانت ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم أوثبوت مباينة مفهوم عن مفهوم آخر فالقضية القائلة بإيقاعها أو انتزاعها شرطية ومن هذا يعرف أن الشرطية أيضا

هذا التعريف لا يشمل السالبة

الْقَضِيَّةُ[۱] قَوْلٌ يَصِحُّ[۲] أَنْ يُقَالُ[۳] لِقَائِلِه أَنَّهُ صَادِقٌ فِيْه أَوْكَاذِبٌ[٤]

أي في القول المذكور

[۱] قوله: القضية: و هي في اللغة عبارة عن أداء الحكم الذي وقع في نفس الأمر وفي الإصطلاح قول يصح آه فالقول جنس شامل للمركبات كلها وقوله يصح أن يقال فصل يخرج به الأفعال الناقصة وقول النائم والتركيبات الإضافية والتوصفية والامتزاجية والإنشائية بأنواعها. [۲] قوله: قول يصح: يخرج به الأفعال الناقصة والإنشائية من الأمر والنهي وغيرها كالاستفهام والترجي والعرض أي من حيث أنه قول مع قطع النظر عن الخارج لئلا يخرج القضايا البديهية نحو السماء فوقنا والأرض تحتنا إذا جرد النظر عن البداهة يحتمل الصدق والكذب آه. أقول: هذا السوال إنما يرد على من عرف القضية بقول يحتمل الصدق والكذب لا على المصنف لأنه ذكر حرف الترديد حيث قال صادق أوكاذب فلا يخرج منه قضية ما تأمل. عبيد. [۳] قوله: أن يقال لقائله: فيه احتراز عن التركيب الإضافي كقولنا: غلام زيد لأنه لايصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أوكاذب وإن كان مركبا فلا يكون القضية بل مركبا إضافيا واحترز أيضا عن التركيب التوصفي نحو زيد العالم وكذا التركيب الامتزاجي نحو خمسة عشر و كذا غيرها من التراكيب التي لايصح أن يقال لقائلها: أنه صادق فيه أوكاذب. ح. [۳] قوله: أن يقال: المراد بقوله أن يقال القول بالفعل أو بالقوة أو من شأنه أن يقال أنه صادق فيه أوكاذب فلا يرد أن المتبادر من القول بالصدق والكذب هو القول بالفعل مع أن القضية لايلزمها القول المذكور بالفعل كما أن القول فعل إختياري لايلزم أو لأنه بعض القضايا لم تصل بعد إلى السامع، وأما ما قيل: أما لبداهتها آه ففيه أن البداهة لاتنافي القول بالفعل بالصدق والكذب كمالايخفى. فتدبر حاشية. يعني مع قطع النظر عن حال قائله فلا يخرج من التعريف القضايا الواقعة في القرأن الكريم أو في أحاديث النبي عليه السلام لكن بناء على ترديد المصنف لايرد السوال بالقضايا المذكورة أصلا. عبيد. [٤] قوله: إنه صادق فيه أوكاذب: قوله: يصح صفة يخرج به كلام المجنون والصبي والنائم وفيه أنهم أدرجو كلام هؤلآء في الخبر والقضية والخبر متحدان فلايصح إخراج كلام هؤلاء من تعريف القضية نعم ليس كلام هؤلاء مقرونا بالقصد وأين اعتبار القصد في تعريف القضية وقوله: أن يقال آه أي يمكن أن يقال من جانب غير ذلك القائل لقائله إنه صادق فيه أوكاذب، فالمعتبر إمكان القول لا فعليته على ما هو المتبادر قوله صادق أي مخبر بكلام مطابق للواقع قوله كاذب أي مخبر بكلام غير مطابق للواقع.

بكروزي: (إما متصلة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) حكم فيها بأن وجود النهار عند طلوع الشمس واقع وكقولنا: ليس إنكانت الشمس طالعة فالليل موجود حكم فيه بأن وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع (واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما زوج اوفرد) حكم فيها بان مباينة زوجية العدد لفرديته واقعة.

أو زيد ليس بكاتب.

وَهِيَ إِمَّا حَمْلِيَّةٌ[١] كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ، وَإِمَّا شَرْطِيَّةٌ[٢] مُتَّصِلَةٌ كَقَوْلِنَا:

أي الحكمي والشرعي

إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُوْدٌ[٣]، وَإِمَّا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ[٤]

كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا[٥]

---

[١] قوله: و هي إما حملية: وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للوضوع أي القضية علىقسمين: حملية وشرطية؛ لأن المحكوم عليه وبه في القضية إن كانا مفردين بالفعل أو بالقوة فحملية و إلا فشرطية، وفي تعريف الحملية نظر؛ لأن المحكوم عليه وبه لا يلزم أن يكونا مفردين في الحملية كما في زيد أبوه قائم. والجواب عنه أن المفرد أعم من أن يكون حقيقة أو حكما فنحو زيد قائم بمعنى زيد قائم الأب فيكون مفردا حكما. حاشية. سميت حملية لاشتمالها على الحمل و هو اتحاد المتغائرين ذهنا في الخارج والسالبة تبع الموجبة في هذه التسمية. عبيد. [٢] قوله: و إما شرطية متصلة: سميت بالشرطية لاشتمالها على حرف الشرط، ومتصلة لإتصال تاليها بمقدمها في الموجبة، وإما السالبة فلتشبيهه في الأطراف. حاشيه. [٣] قوله: كقولنا: إن كانت حكم فيها بأن وجود النهار عند طلوع الشمس واقع، وكقولنا: ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود، حكم فيها بأن وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع. يكروزي. [٤] و إما شرطية منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين؛ لأن الزوج والفرد يتنافيان. ح. فإن الحكم فيها إن كان بالتنافي بين القضيتين فهي منفصلة موجبة كقولنا: العدد إما أن يكون زوجا أو فردا؛ فإن الحكم فيها بالتنافي بين كون العدد زوجا وبين كون العدد فردا، وأما في السالبة فيحكم فيها بسلب الإنفصال بينهما كقولنا: ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود، فالتسمية باعتبار الموجبة كذا قيل. اعلم أن المثال المذكور ليس لسالبة المنفصلة بل مثالها ليس إما أن يكون زيد ضاحكا أوكاتبا نعم هو مثال السالبة المتصلة. عبيد. و إنما عد المنفصلة من الشرطية مع أنها لايوجد حرف الشرط فيها؛ لأنها بتأويل الشرطية لأن معنى قولنا العدد إما أن يكون زوجا أوفردا، إنكان زوجا فليس بفرد وإن كان فردا فليس بزوج. عنايت. [٥] قوله: كقولنا: العدد أما أن يكون زوجا الزوج ما يكون منقسما بمتساويين مثل الأربعة والثمانية بخلاف الفرد فإنه لايكون كذلك كالثلاثة والسبعة. حاشية.

يكروزي: وكقولنا: ليس إما أن يكون العدد زوجا أو منقسما بمتساويين حكم فيها بأن مباينة الزوجية للإنقسام بمتساويين غيرواقعة. (و الجزء الأول من الحملية يسمى موضوعا) لأنه وضع ليحمل عليه

الموضوع عندهم ما يقوم به غيره و ههناكك لأن المحمول قائم به.

فَالْجُزْءُ الأَوَّلُ مِنَ الْحَمْلِيَّةِ يُسَمَّى مَوْضُوْعًا[١] وَالثَّانِي مَحْمُوْلاً[٢]، وَالْجُزْءُ الأَوَّلُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ يُسَمَّى مُقَدَّمًا[٣]، وَالثَّانِي تَالِيًا[٤]، وَالْقَضِيَّةُ إِمَّا مُوْجِبَةٌ[٥] كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ[٦]، وَ إِمَّا سَالِبَةٌ[٧] كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ

---

[١] قوله: موضوعا: أي الجزء الأول من الحملية يسمى موضوعا؛ لأنه وضع لأن يحمل عليه شيء، في مثل قولنا: زيد كاتب، وقيل: إنما سمى بهذا الإسم؛ لأن الموضوع في اللغة المعين والجز الأول هو المعين لأن يحمل عليه شيء، واعلم أن المراد بالجزء الأول هوالأول رتبة وهوالمحكوم عليه، فلايرد أن الجزء الأول في قولنا: في الدار زيد لفظ في الدار مع أنه لايسمى موضوعا إذ المراد به الأول رتبة سواء كان أولا في اللفظ أيضا كزيد كاتب أو متأخرا لفظا كما في المثال المذكور لأن زيدا هو الأول رتبة و إن كان متأخرا لفظا. ح مع عبيد. [٢] قوله: و محمولا: و إنما سمى الجزء الثاني في الحملية محمولا؛ لأن المحمول في اللغة باركرده شده وهذا الجزء أيضا إنما يحمل على الموضوع، و إما إن أريد الحمل المصطلح المذكور سابقا فالأمر واضح. فتدبر.ح عبيد. [٣] قوله: مقدما: لتقدمه في الذكر طبعا، و إن تأخر وضعا نحو النهار موجود إن كانت الشمس طالعة. [٤] قوله: تاليا: و إنما سمى الجزء الثاني من الشرطية تاليا؛ لأن التالي مشتق من التلو أي التبعية والتالي تابع للمقدم في الذكر والطبع معا، أو في الطبع فقط، كما في صورة تقديم الجزاء لفظا، وليس بمشتق من التلاوة بمعنى القراءة. [٥] قوله: إما موجبة: من الإيجاب هو الإثبات وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع، وتكون النسبة الجزئية فيها الوقوع. [٦] قوله: زيد كاتب: فالحكم فيها إن كان بثبوت المحمول للموضوع نحو: زيد كاتب فهي موجبة، وإن كان الحكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع فهي سالبة. [٧] قوله: و إما سالبة: هي التي تكون النسبةالجزئية فيها هي اللاوقوع و إنما سميت بها لأن فيها سلب المحمول عن الموضوع.

يكروزي: (والثاني محمولا) لحمله على الأول، (والجزء الأول من الشرطية) أي شرطية كانت (يسمى مقدما) لتقد مه في الذكر طبعا و إن تأخر وضعا، (والثاني تاليا) لتلوه كذلك أي طبعا، ومما مر علم أن (القضية) حملية كانت أوشرطية متصلة كانت أومنفصلة (إما موجبة) إن كان الحكم فيها بالإيقاع (كقولنا) في الحملية (زيد كاتب وإما سالبة) إن كان الحكم فيها بالإنتزاع (كقولنا فيها زيد ليس بكاتب) واما امثلة الشرطيات فقد تقد مت (وكلواحد منهما) اي من الموجبة والسالبة (اما مخصوصة) اومحصورة اومهملة والمحصورة إما كلية وإما جزئية ففي القضايا مخصوصتان ومهملتان ومحصورات أربع وذلك لأن

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِمَّا مَخْصُوْصَةٌ[١]، كَمَا ذَكَرْنَا[٢]، وَ إِمَّا كُلِّيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ[٣]، كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ

---

[١] قوله: إما مخصوصة: وهي التي يكون موضوعها شخصا معينا كماذكر في الأمثلة. [٢] قوله: كما ذكرنا وهو قولنا: زيد كاتب و زيد ليس بكاتب. [٣] قوله: مُسوّرة و هي التي في أولها سور، وهو لفظ كل وبعض و غيرهما كلاشيء وهي التي يحكم فيها على جميع أفراد الموضوع إيجابا أوسلبا أما كونها كلية فلكون الحكم فيها على كل أفراد الموضوع وأما كونها مسورة فلاشتمالها على لفظ السور. حاشية. السور في اللغة مأخوذ من سور البلد، يعني قلعه شهر؛ لأنه من سار يسور سورا بمعنى أحاط، وفي الإصطلاح لفظ دال على كمية أفراد الموضوع في الحملية، أوكمية أوضاع المقدم في الشرطية، وأما تسميتها محصورة؛ فلحصر أفراد الموضوع أو أوضاع المقدم، وحرف السور في الموجبة الكلية الحملية لفظ كل وحرف الاستغراق، وفي السالبة الحملية لاشئ و لاواحد وفي الشرطية الموجبة المتصلة كلما، وفي سالبتها ليس ألبتة، وفي الموجبة الجزئية الحملية لفظ بعض وواحد، وفي سالبتها ليس بعض وبعض ليس وليس كل وفي الشرطية المتصلة الموجبة والسالبة قديكون وقد لايكون. إعلم أن السور لايكون مخصوصا باللفظ لأن وقوع النكرة في سياق النفي قد عدوها من أسوار الإيجاب الكلي. عبيد. إعلم أن هذه الأسوار الثلاثة بينها فرق لأن لفظ بعض قد يجئ للسلب الكلي بأن يؤخذ لفظ بعض بمعنى أي بعض كان فهو كالنكرة التي وقعت تحت حرف النفي فمعناها حينئذ نيست هيچ بعض فهو السلب الكلي ومعناها عند السلب الجزئي نيست يك بعض وهوسلب جزئي ولفظ بعض ليس وليس كل لايفيدان السلب الكلي أصلا، وأما الفرق بين ليس بعض وليس كل أن الأول معناه المطابقي السلب عن بعض الأفراد ويلزم رفع الإيجاب الكلي كما لايخفى، والمعنى المطابقي لليس كل رفع الإيجاب الكلي ويلزمه السلب الجزئي وهذا هو الفرق الذي بين في مطولات كتب المنطق، وينبغي للطالب أن يقرأ هذا الكتاب بالغور والتأني مع قرأة الحواشي ليكون له بصيرة في الكتب الدرسية الأخرى و إلا يكون مثل ما قيل: *چون نهد ديوار را معمار كج* تا ثُريا ميرود ديوار كج* وهذا غاية الاستعجال. عبيد.

يكروزي: الحكم في كل من الموجبة والسالبة إما على موضوع مشخص وهي المخصوصة و إما على غيره فإن بين كمية الأفراد كلا كانت أو بــعضا بذكر الألفاظ السور فمحصورة و إلا فمهملة وأما في الشرطيات فإن كان الحكم فيها بالإتصال أو الإنفصال في زمان معين فمخصوصة

حرف سور فيها لاشيء أي لا فرد من أفراد الإنسان. أي ذات سور.

وَلاَشَيْءَ[١] مِنَ الإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ، وَ إِمَّا جُزْئِيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ[٢]، كَقَوْلِنَا: بَعْضُ

الإهمال فرو گذاشتگي را گويند.

الإِنْسَانِ كَاتِبٌ[٣]، وَ إِمَّا مُهْمَلَةٌ[٤]، كَقَوْلِنَا: الإِنْسَانُ[٥] كَاتِبٌ،

[١] قوله: ولا شيء: أي لافرد من أفراد الإنسان، المقصود من المثال نفس توضيح الممثل لا الصدق في الواقع، والأولى أن يقول: لاشئ من الإنسان بناهق. عبيد. [٢] قوله: و إما جزئية مسورة: أي ذات سور، وهي التي يحكم فيها على بعض أفراد الموضوع، وأما كونها جزئية فلكون الحكم على أفراد الموضوع، وأما كونها مسورة فلكونها مشتملة على حرف السور، وهو في الحملية الموجبة لفظ البعض، و ما في معناه وفي السالبة بعض ليس وليس كل وليس بعض. حاشيه. [٣] قوله: كاتب: إن أريد بالكاتب الكاتب بالقوة فهو لمحض التمثيل و إن أريد به الكاتب بالفعل فهو صادق أيضا. عبيد. [٤] قوله: و إما مهملة: لعدم بيان الأفراد كليا أو بعضا مع أن الحكم على الأفراد، المهملة بصيغة المفعول من الإهمال وهي التي لايكون الموضوع فيها شخصا ولاكليا مسورا ولاجزئيا مسورا بل كليا ولم يبين أفراده. ح. [٥] قوله: كقولنا: الإنسان كاتب: إذا كان اللام فيه للجنس لا للاستغراق و إلا يكون كلية. عبيد.

يكروزي: و إلا فإن بين فيها كمية الزمان جميعه أو بعضه فمحصورة و إلا فمهملة وفي الجملة الأزمنة والأوضاع في الشرطية بمنزلة أفراد الموضوع في الحملية والأمثلة غير خافية، فإن قلت: التقسيم غير حاصر لعدم ذكر الطبعية، قلت: مورد القسمة القضية المستعملة في الأقسية والإنتاجات وهي التي يحكم فيها على جزئيات الموضوع لاعلى طبعيته كما بين في المطولات، (كماذكر نا) من الأمثلة (وإما) محصورة (كلية مسورة كقولنا: كل إنسان كاتب ولاشيء) أو لا واحد (من الإنسان بكاتب و إما جزئية مسورة كقولنا: بعض الإنسان) أو واحد من الإنسان كاتب أوليس بعض الإنسان بكاتب أو ليس كل إنسان بكاتب، ومن هذا يعلم أن السور في الحملية للإيجاب الكلي كل وللإيجاب الجزئي بعض وواحد وللسلب الكلي لاشئ ولاواحد وللسلب الجزئي ليس كل وليس بعض وبعض ليس وليعلم في الشرطية أيضا أن السور للإيجاب الكلي دائما و كلماومتى ومهما وما في معناها وللإيجاب الجزئي قديكون وللسلب الكلي ليس ألبتة وللسلب الجزئي قد لايكون وليس دائما والغرض من ذكر الأسوار التمثيل بما فيه الإشتهار في الإستعمال لاالحصر فإن قاطبة وكافة ولام الإستغراق يصح أن يكون سور الكلي الحملي أشار إليه الشيخ في الشفاء وإما أن لايكون كذلك أي لاتكون مخصوصة ومسورة وتسمى (مهملة) لإهمال السور فيها كقولنا: الإنسان كاتب، وفي الشرطية إن جاء زيد أكرمته، و إذا جاء زيد أكرمته

وَ الْمُتَّصِلَةُ إِمَّا لُزُوْمِيَّةٌ[١]، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُوْدٌ[٢]،

فإن وجود طلوع الشمس علة لوجود النهار.

---

[١] قوله: والمتصلة إما لزومية: وهي ما يكون الأول علة للثاني، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو يكونان معلولي لعلة ثالثة، كقولنا: إن كانت الأرض مضيئة فالنهار موجود، لأن إضائة الأرض و وجود النهار معلولان لطلوع الشمس. حاشية. [٢] قوله: كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإن وجود طلوع الشمس يكون علة لوجود النهار، وليس ألبتة إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود، وهذا مثال السالبة والمصنف في كل الأمثلة راعي شرف الإيجاب. عبيد.

فائدة: يقول الفقير سامحه القدير: إنهم قالوا: في اللزومية إنها على ثلاثة أقسام: إما أن يكون المقدم علة للتالي، كقولنا: إنكانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فان طلوع الشمس علة لوجود النهار، و إما أن يكون المقدم معلول للتالي، كقولنا: إنكان زيد محموما فهو متعفن الأخلاط؛ فان الحمي معلول لتعفن الأخلاط، أويكون المقدم والتالي معلولي علة ثالثة، نحو إن كانت الأرض مضئة فالنهار موجود؛ فإن إضائة الأرض و وجود النهار معلولان لطلوع الشمس، ويرد سؤال دقيق و هو أنهم قالوا: أن كل معلول لابد له من العلة وعند وجود العلة وجود المعلول ضروري، و ذا تقرر في كتب الكلام أن خالق العالم بقضها وقضيضها هو الله تعالى فعلى هذا ناطقية الإنسان وناهقية الحمار معلولان لعلة واحدة وهو الله تعالى، وقالوا: كما مرَّ من قبل أن كون المقدم والتالي معلولي علة واحدة يستلزم كون القضية لزومية، والجواب أنهم قالوا: أن مجرد كون المقدم والتالي معلولي علة واحدة لايكفي في اللزوم بينهما، بل لابد ان يوقع العلة الواحدة علاقة الافتقار بين معلوليهما وفي المثال المذكور و إن كان المقدم والتالى معلولي علة واحدة لكن لم يوقع علاقة الافتقار بينهما وهذا مصرح في شرح السلم للقاضي وشرح الهداية للصدر الشيرازي. عبيد.

يكروزي: والمهملة في قوة الجزئية لأن الحكم على أفراد الشيء في الجملة مع الحكم على بعض أفرادها متلازمان طردا وعكسا، وكذا الحكم في زمان منتشر مع الحكم المطلق (والمتصلة) قسمان: لأنها إما ان يكون الحكم بالاتصال فيها مبنيا على الاقتضاء وهي تسمى (لزومية) وذلك إما بأن يكون المقدم علة للتالي (كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) أوبان يكون التالي علة المقدم كعكسه أوبان يكونا معلولي علة واحدة نحو إن كان النهار موجودا فالعالم مضئ ومنه التضايف بينهما نحو إن كان زيد أبا عمرو كان عمرو إبنه.

[١] وَإِمَّا اتِّفَاقِيَّةٌ، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقًا فَالْحِمَارُ نَاهِقٌ [٢] وَالْمُنْفَصِلَةُ [٣] إِمَّا حَقِيقِيَّةٌ، [٤] كَقَوْلِنَا: [٥] الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، [٦] وَهُوَ مَانِعَةُ الْجَمْعِ وَالْخُلُوِّ مَعًا،

اتصال هق خر بانطق انسان اتفاقي است بي علاقه. تقسيم للمنفصلة.

---

[١] قوله: و إما إتفاقية: وهي التي يكون الحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لابعلاقة بينهما بل بمجرد توافق الطرفين في الصدق ونظيره مذكور في المتن. ح. [٢] قوله: ناهق: فإن الحكم بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار بمجرد الاتفاق لأهما خلقا كذلك وليس بينهما علاقة و اقتضاء، اعلم أن معنى عدم الاقتضاء عدم علم الحاكم بالاقتضاء لاعدمه في نفس الأمر، فلايرد أن هذان الأمران لما دامتا دامت علتهما التامة فامتنع إنفكاك أحدهما عن الأخر، ولانعني بالاقتضاء إلا ذلك، وبهذا ينحل ما أورد على أن الدائمة المطلقة أعم من الضرورية وتفصيل ذلك الورود والدفع مذكور في المطولات. حاشية. [٣] قوله: والمنفصلة إما حقيقية: وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الطرفين صدقا وكذبا كقولنا: العدد إما زوج أوفرد. عبيد. [٤] قوله: إما حقيقية: سميت بذلك لأن الانفصال ما يكون القضيتان بحيث لايجوز اجتماعهما ولا خلو هما كالزوج والفرد بالنسبة إلى العدد، بخلاف مانعة الجمع فقط أو هانعة الخلو فقط كما لايخفى، وسيأتي بيانهما. [٥] قوله: كقولنا: العدد أما زوج أوفرد، العدد ما يكون نصف حاشيتيه، هذه القضية منفصلة حقيقية فلا يجوز أن يكون العدد الواحد زوجا وفردا معا، وكذا لايجوز أن يكون العدد الواحد ليس بزوج ولافرد، وتسمى حقيقية لأن حقيقة الانفصال أن لايجتمعا على الصدق وكذا لايجتمعا على الكذب. حاشية. وهذا مثال موجبتها وأما سالبتها فهي ما ترفع العناد في الصدق والكذب معا كقولنا: ليس ألبتة إما أن يكون هذا الإنسان كاتبا و إما عالما؛ فإنهما يجوز صدقهما معا وكذبهما معا كمالايخفى. حاشية. [٦] قوله: و هو مانعة الخلو: هذا تعريف للمنفصلة الحقيقية ولو قدمه على المثال لكان أولى.

يكروزي: (و إما) أن لا يكون كذلك بل يكون الحكم بالاتصال بمجرد الإتفاق وتسمى (إتفاقية كقولنا: إن كان الإنسان ناطق فالحمار ناهق) بمجرد الاتفاق بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار لأنهما خلقا كذلك، لا لأن بينهما اقتضاء، واعلم أن معنى عدم الاقتضاء عدم علم الحاكم بالاقتضاء لاعدمه في نفس الأمر، فلايرد أن هذان الأمران لما دامتا دامت علتهما التامة فامتنع إنفكاك أحدهما عن الأخر، ولانعني بالاقتضاء إلا هذا، وبهذا ينحل ما أورد على أن الدائمة أعم من الضرورية (والمنفصلة) ثلاثة أقسام حقيقية، ومانعة الجمع فقط، ومانعة الخلو فقط، لأن العناد (إما) في الصدق والكذب معا يسمى (حقيقية كقولنا: العدد إما أن يكون زوجا أو فردا) فإنهما لايصدقان ولايكذبان معا

يا آنكه باشد اين شيء.

وَ إِمَّا مَانِعَةُ الْجَمْعِ فَقَطْ [١]، كَقَوْلِنَا [٢]: إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ هٰذَا الشَّيْءُ شَجَرًا أَوْحَجَرًا،

اين قضيه منع ميكند خلو زيد از هر دو امر.

وَ إِمَّا مَانِعَةُ الْخُلُوِّ فَقَطْ [٣]، كَقَوْلِنَا: إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ زَيْدٌ فِي الْبَحْرِ وَ إِمَّا أَنْ لايَغْرِقُ

فإن نقيض قولنا: زيد إما أن يكون في البحر أو لايغرق زيد إما أن لايكون في البحرأو يغرق

---

[١] قوله: و إما مانعة الجمع: اعلم أن المصنف لم يعرف مانعة الجمع و لامانعة الخلو لأن مفهومهما يظهر من عنوانهما، و أيضا يفهم معناهما من معنى المنفصلة الحقيقية. عبيد. [٢] قوله: فقط: لأنه لايجوز الجمع بين طرفيها؛ إذ لا يجوز أن يكون الشئ الواحد حجر أوشجرا، ويجوز الخلو عن طرفيها؛ لأنه يجوز أن لايكون الشئ الواحد حجرا ولاشجرا بل إنسانا وغير ذلك. فقط يحتمل معنيين كما في الفائدة. [٣] قَوْلُهُ: و إمَّا مانعة الخلو فقط، دون الجمع لأن الجمع بين طرفيها جائز كما في الغائص السابح.

يكروزي: (وهي مانعة الخلو والجمع معا) وهي موجبتها، وسالبتها برفع العناد في الصدق والكذب معا كقولنا: ليس ألبتة أن يكون هذا الإنسان كاتبا أوتركيا؛ فإنهما يصدقان معا و يكذبان معا (و إما) في الصدق فقط ويسمى (مانعة الجمع فقط كقولنا: هذا الشئ إما حجر أوشجر) فإنهما لايصدقان وقد يكذبان بأن يكون إنسانا، وسالبتها برفع العناد في الصدق فقط، نحو: ليس ألبتة إما أن يكون هذا الشئ لاشجرا ولاحجرا؛ فإنهما يصدقان ولايكذبان و إلا لكان شجر وحجرا معا، (و إما) في الكذب فقط ويسمى (مانعة الخلو كقولنا: زيد إما أن يكون في البحر و إما أن لايغرق) هذه الحاشية هي المشهورة بين الطلاب بالإشكال والإنغلاق (فإن الكون في البحر مع عدم الغرق يصدقان) كما إذا كان في الفلك (و لايكذبان و إلا يغرق في البر) مع أنه لايسمى غرقا بل خسفا لأنه إذا كذب زيد في البحر يصير هكذا زيد ليس في البحر و إذا كذب أو لايغرق يصير هكذا يغرق فيلزم ما لزم (وسالبتها) أي سالبة منع الخلو (ترفع العناد في الكذب فقط) يعني أنه ليس بين المقدم والتالي معاندة في الكذب بل يكذبان معا دون الصدق يعني لايسلب العناد في الصدق نحو(ليس زيد إما أن لايكون في البحر و إما أن يغرق فإن عدم الكون في البحر مع الغرق يكذبان) فان كذب عدم الكون في البحر هو الكون في البحر وكذب الغرق هو عدم الغرق و ذا صادق كما في الصورة أن يكون زيد في البحر و في الفلك ولايصدقان، و إلا لزم مع عدم كونه في البحر الغرق وهو غير متصور، (ومنه) أي من أن سالبتها ترفع العناد في الكذب فقط (يعلم أن كل مادة صدق فيها الموجبة منع الجمع صدق فيها سالبة منع الخلو) كقولنا: هذا الشئ إما شجر أوحجر فهذه القضية مانعة الجمع لأنه يمتنع كون الشئ شجرا وحجرار معا فقط يعني يجوز الخلو عنهما بأن يكون إنسانا مثلا ويصدق أيضا على طريقة السالبة منع الخلو ليس هذا الشئ إما شجرا و حجرا يــعني ليس بينهما معاندة في

بكروزي: الخلو عنهما، بل يجوز الخلو عنهما، كما في صورة كونه إنسانا مثلا، (وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو يصدق فيها سالبة منع الجمع) كقولنا: هذا الشئ إما لاشجر أولاحجر؛ لأن هذه القضية مانعة الخلو وموجبة؛ لأنه لايجوز الخلو عن لاشجر ولاحجر و إلا يلزم أن يكون شجرا وحجر، ويجوز الجمع بين لاشجر ولاحجر كما في الإنسان مثلا، ويصدق على طريقة سالبة منع الجمع ليس إما أن يكون هذا الشيء لاشجر ولاحجرا يعني ليس بين لاشجر ولاحجر معاندة في الصدق لأنهما يصدقان في الإنسان مثلا، بل بينهما معاندة في الكذب و إلا يلزم أن يكون الشئ الواحد شجرا وحجرا. (وكذا من جانب سالبتهما) يعني إذا صدق سالبة منع الجمع يصدق موجبة منع الخلو كقولنا: هذا إما لاشجر أو لاحجر يعني ليس بينهما معاندة في الصدق لأنه يجوز الجمع بينهما كما في صورة الإنسان بل بينهما معاندة في الكذب و إلا يلزم أن يكون شجرا وحجرا وأيضا يصدق موجبة مانعة الخلو بأن تقول: هذا الشئ إما لاشجرأو لاحجر لأنه لايجوز الخلو عنهما فقط كمامر، ويجوز الجمع بينهما كما مر وكذا إذاصدق سالبة منع الخلو يصدق موجبة منع الجمع كقولنا: ليس إما أن يكون هذا الشئ شجرا أوحجرا يعني ليس بينهما معاندة في الكذب لأنهما يكذبان في الإنسان مثلا فقط أي دون الصدق لأنهما لايصدقان فبينهما معاندة في الصدق ويصدق أيضا على طريقة موجبة منع الجمع هذا الشئ إما شجر أوحجر لأنه لايجوز الجمع بينهما فقط يعني يجوز كذبهما كما عرفت. (وأن كل شيئين صدق بين عينيهما منع الجمع صدق بين نقيضيهما منع الخلو) نحو قولنا:هذا الشئ إما شجر أوحجر فانه مانعة الجمع فقط كما علمت مرارا ويصدق قولنا: هذا الشيء إما لاشجر أو لاحجر فإنه مانعة الخلو كما عرفت فقط لانه يجوز الجمع بينهما (و بالعكس) أي إن صدق بين عينيهما منع الخلو صدق بين نقيضيهما منع الجمع نحو قولنا: إما أن يكون زيد في البحر أو لايغرق فإنه مانعةالخلو فقط كما عرفت في صدر الكلام ويصدق بين نقيضيهما أعني قولنا: زيد إما أن لايكون في البحر أويغرق وهذه مانعة الجمع لأنه لايجوز الإجتماع بين عدم كونه في البحر والغرق لأنه خسف فقط أي يجوز الخلو عنهما كما في صورة الفلك (لكن هذا) إشارة إلى قوله: كل شيئين بينهما آه (بعد الاتفاق في الإيجاب وسلبه) يعني إن كان بين العينين موجبة منع الخلو كان بين النقضين موجبة منع الجمع نحو قولنا: هذا الشئ إما لاحجر أو لاشجر فإنه موجبة منع الخلو لأنه لايجوز الخلو عنه ويصدق بين النقيضين موجبة مانعة الجمع هذا الشئ إما شجر أوحجر لأنه لايجوز الجمع بينهما وكذا إذا كان بين العينين موجبة منع الجمع يصدق بين النقيضين موجبة منع الخلو نحو قولنا: هذا الشئ إما شجر أو حجر مانعة الجمع ويصدق بين النقيضين هذا الشئ إما لا شجر أو لا حجر، و هو مانعة الخلو فقط و هكذا إذا كان بين العينين سالبة منع الخلو يصدق هناك بين النقيضين سالبة منع الجمع كقولنا: ليس إما أن يكون هذا الشئ شجرا أوحجرا وهذه القضية سالبة منع الخلو يعني ليس بين الشجر والحجر معاندة في الكذب لأنهما يكذبان كما مر يصدق بين نقيضيهما قولنا: ليس إما أن يكون هذا الشيء لا شجرا أو لا حجرا فإنها سالبة منع الجمع فان الجمع بين اللاشجر واللاحجر جائز.

كلمة قد ههنا لتقليل. اللام للجنس.

وَ قَدْ يَكُوْنُ الْمُنْفَصِلَاتُ[١] ذَاتَ أَجْزَاءٍ[٢]، كَقَوْلِنَا: هٰذَا الْعَدَدُ[٣]

[١] قوله: وقد يكون المنفصلات ذات أجزاء. مراد از منفصلات اينجا منفصلات مشابه بحمليات اند، واز صاحب أجزاء بودن زائد از دو جز بودن. [٢] قوله: ذات أجزاء: إما ثلاثة كقولنا: الكلمة إما اسم وفعل وحرف، أو أربعة كقولنا: العنصر إما هواء أونار أو ماء أو أرض، أو خمسة كقولنا: الكلي إما جنس أو نوع أو فصل أوخاصة أوعرض عام، أو زائد من ذلك. ح ع. العنصر في اللغة الأصل، و إنما سميت هذه الأربعة بهذا الاسم لأنها أصول المركبات الثلاثة أي الحيوان والنبات والمعدن، ويقال لها: باليونانية أسطقس، ويقال لها: المواد أيضا، ويقال للمركبات منها: المواليد الثلاثة؛ لأن الحكماء تصوروا أن للأفلاك مدخل تأثير في العناصر ولهذا يسمون الأفلاك بالأباء العلوية والعناصر بالأمهات السفلية فيتولد منهما المواليد الثلاثة. عبيد. [٣] كقولنا: هذا العدد إما زائد مشير إلى أي عدد لأن كل عدد لايخلو من هذه الأقسام الثلاثة. عبيد. عدد زائد إثنا عشر نصف وثلث وربع وسدس ونصف سدس المجموع ستة عشر، عدد ناقص ثمان نصف ربع ثمن والمجموع سبع، وعدد مساوي ست نصف ثلث سدس والمجموع أيضا ست. فافهم.

يكروزي: وكذا إذا صدق بين العينين سالبة منع الجمع صدق بين نقيضيهما سالبة منع الخلو كما في قولنا: ليس إما أن يكون هذا الشئ لاشجر أو لاحجر فإنها سالبة منع الجمع فإن الجمع جائز ويصدق بين نقيضيهما قولنا: ليس إما أن يكون هذا الشئ شجرا أوحجرا وهو سالبة منع الخلو لأن الخلو عن الشجر والحجر جائز، (وأما بعد الاختلاف فيهما) أي في الإيجاب والسلب (فالصادق سالبة المتفق في النوع) نحو قولنا: هذا الشئ إما شجر أوحجر موجبة مانعة الجمع فيصدق بين نقيضيهما سالبة منع الجمع يعني قولنا: ليس إما أن يكون هذا الشئ لاشجر أو لاحجر فهذه القضية سالبة منع الجمع يعني أن الجمع بين لاشجر ولاحجر غير ممتنع بل جائز و لايصدق هذا القول سالبة منع الخلو لأن الخلو عنهما ممتنع كما لايخفى وكذا قولنا: هذا الشئ إما لاشجر أو لاحجر موجبة مانعة الخلو كما عرفت ويصدق بين النقيضين هذا الشئ ليس إما أن يكون شجرا اوحجرا وهذه القضية سالبة منع الخلو يعني ليس الخلو عن الحجر والشجر ممنوع وليس هذا القول سالبة منع الجمع لأنه إذا سلب منع الجمع فيجوز الجمع مع أنه لايجوز فافهم. يكروزي، وعبيد. (وقد يكون المنفصلات ذات أجزاء) وأكثر فالثلاثة (كقولنا: العدد إما زائد أوناقص أومساو) و الكلمة إما إسم أوفعل أوحرف والأكثر كقولنا: العنصر إما نار أو هواء أو ماء أو أرض والكلي إما جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام، ومثال المتن ليس معناه أن العدد ينسب إلى عدد كما ظن فإن الزيادة والنقصان والمساواة لايراد بها حينئذ معانيها اللغوية بل المراد معانيها الإصطلاحية.

ليس المراد بهذه الألفاظ المعاني المتضايفة .

إِمَّا زَائِدٌ[١]، أَوْنَا قِصٌ[٢]، أَوْ مُسَاوٍ[٣].

[١] قوله: إما زائد: العدد زائد هو الذي يكون الحاصل من الكسور التسعة الموجودة فيه، وهي النِصْفُ والثُلْثُ والرُّبْعُ وَالْخُمْسُ وَالسُّدْسُ وَالسُّبْعُ وَالثُّمْنُ وَالتُّسْعُ وَالْعُشْرُ زائد على ذلك العددكاثناعشر؛ لأن الحاصل من كسوره الموجودة ستة عشر، وهي زائد على إثنا عشر، فتسمية إثنى عشر بالعدد الزائد تسمية بإسم أجزائه؛ لأنها زائدة، والعدد الناقص هو الذي يكون الحاصل من كسوره أقل من ذلك العدد، كالثمانية لأن الحاصل من كسوره سبعة أجزائه والعكس في التسمية وإن كان حقيقة لكن جرت عادت الحساب بذلك، والعدد المساوي هو الذي يكون الحاصل من كسوره مساويا لذلك كالستة فإن كسوره أيضا ستة. [٢] قوله: أوناقص: هو الذي يكون مجموع أجزائه ناقصا عن أصله كالثمانية؛ فإن أجزائه سبعة. [٣] قوله: أو مساو: كالستة فإن نصفها وثلثها وسدسها أيضا ستة يعني الثلاثة والإثنين والواحد. اعلم أن الشارح ذكر في مثال العدد الزائد وهو إثنى عشر الكسر المضاف أي نصف السدس وهو الواحد، ولم يذكر في مثال العدد الناقص وهو ثمان الكسر المضاف يعني نصف الربع وهو الواحد، وكذا لم يذكر في مثال العدد المساوي نصف الثلث وهو الواحد، والسر في ذلك أن مصداق الكسرين المضافين في هذين العددين وهو الواحد قد اعتبر مرة كالثمن في العدد الناقص لأنه واحد وكذا اعتبر في العدد المساوي مرة وهو السدس لأنه واحد فلايعتبر مرة أخرى بخلاف العدد الزائد لأنه ليس في كسوره الغير المضافة واحد كما ترى فلهذا اعتبر نصف سدسه وهو الواحد. فافهم. عبيد.

يكروزي: فإن كل عدد يزيد المجتمع من كسوره التسعة عليه يسمى زائدا كاثنى عشر، والناقص ناقصا كالأربعة والمساوي مساويا كالستة، هذا في المنفصلة الحقيقية، وأما مانعة الخلو المركبة من أكثر من إثنين كقولنا: إما أن يكون هذا الشئ لاحجرا أو لاشجرا أو لاحيوانا، وأما مانعة الجمع فكقولنا: إما أن يكون هذا الشئ شجرا أوحجرا أوحيوانا، فإن قلت: لايتركب شئ من المنفصلات من أكثر من جزئين لأن الانفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة لاتتصور إلابين جزئين ضرورة أن النسبة بين أمور متكثرة لاتكون واحدة بل تكون متكثرة. قلت: المراد بتركب المنفصلات من أكثر من جزئين تركبها بحسب الظاهر لابحسب الحقيقة وإلا فالانفصال الحقيقي في المثال المذكورعلى الحقيقة بين أن يكون العدد زائد أو لايكون، ثم على تقدير أن لايكون زائدا بين كونه ناقصا أو مساويا، فإن قلت: فما وجه حكمهم أن الحقيقية لاتتركب من اكثر من جزئين ومانعة الخلو والجمع يتركبان، قلت: وجهه أن الحقيقية إذا أريد بها الانفصال الحقيقي بين كل جزئين منها فلا يكاد أن يصدق لأن

التَّنَاقُضُ[١]: وَهُوَ اخْتِلاَفُ الْقَضِيَّتَيْنِ[٢]

[١] قوله: التناقض: وهو مبتدأ وخبره محذوف، أي مما يجب استحضاره التناقض، أوخبر مبتدأ محذوف، أي هذا باب التناقض. عبيد. أقول: الألف واللام للعهد أي تناقض القضايا، والقرينة عليه أنه ذاكر لأحوال القضايا فلايرد أن مطلق التناقض ليس بهذا المعنى، أ لاَ ترى أنهم قالوا في تعريف النقيضين مطلقا: أن نقيض كل شئ رفعه أو رفع كل شئ نقيضه، فتدبر في الفرق بين التعريفين. عبيد. أي الثالث مما يجب استحضاره التناقض من باب التفاعل يقتضي تكرار الفعل من الجانبين وههنا كذلك. عبيد. [٢] قوله: هو اختلاف: جنس شامل للاختلاف الواقع بين القضيتين والمفردين وقضية ومفرد، وقوله: القضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير القضيتين، وقوله: بالإيجاب والسلب أي يكون أحدهما موجبة والأخرى سالبة، يخرج الاختلاف بين القضيتين بالاتصال والانفصال والاختلاف بالكلية والجزئية، وقوله: بحيث يقتضي يخرج الاختلاف بالإيجاب والسلب، لكن لابحيث أنه يقتضي صدق إحدهما كذب الأخرى، نحو: زيد ساكن و زيد ليس بمتحرك؛ لأنهما صادقان. وقوله: لذاته أي لذات الاختلاف أن يكون إحدىهما صادقة والأخرى كاذبة أي لاتجتمعان على الصدق ولاعلى الكذب، يخرج الاختلاف بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي صدق إحدىهما كذب الأخرى، لكن لا لذاته بل بواسطة، نحو: زيد إنسان و زيد ليس بناطق؛ فإن الاختلاف بين هاتين القضيتين إنما يقتضي أن يكون إحدى هما صادقة والأخرى كاذبة؛ لأن قولنا: زيد ليس بناطق في قوة زيد ليس بإنسان، أو لأن قولنا: زيد إنسان في قوة زيد ناطق فيكون ذلك بواسطة لا لذاته. قال أقول.

يكروزي: الأول من أجزائها الثلاثة مثلا إذا تحقق فإن تحقق الثاني أيضا ارتفع الانفصال الحقيقي بينهما و إن لم يتحقق فإن تحقق الثالث لم يكن بينه وبين الأول انفصال و إن لم يتحقق لم يكن بينه وبين الثاني انفصال، وأما الأخريان فيصدقان، و إن أريد منع الخلو ومنع الجمع بين كل جزئين معينين من أجزائهما كما في المثالين المذكورين هذا، والحق أن المراد بالانفصال إن كان انفصالا واحدا لايتحقق إلا بين جزئين، وإن كان مطلق الانفصال فيتحقق بين الجزئين أو أكثر في الأقسام الثلثة. و لَمَّا فرغ من القضايا شرع في أحكامها على طريق الاختصار والاقتصار على المطلقات على ما هو دأب الكتاب، فقال: (التناقض) أي من جملة أحكام القضايا التناقض (وهو إختلاف القضيتين) يخرج اختلاف المفردين كزيد وعمرو ومفرد وقضية. (بالإيجاب والسلب) يخرج الاختلاف بالحمل والشرط والعدول والتحصيل وغيرها؛ فإن نقيض الشيء سلبه لا عدوله؛ فإن الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الإثبات، ولذا يقال: لاتناقض في المفردات لأنها مع اعتبار الحكم لاتكون مفردة وبدونه لاتكون سلبا وإيجابا، (بحيث يقتضي) أي ذلك الاختلاف (لذاته أن يكون إحدى هماصادقة والأخرى كاذبة)

أي يكون إحدهما موجبة والأخرى سالبة. أي لذات الاختلاف. أي إحدى القضيتين.

بِالإِيْجَابِ وَالسَّلْبِ[١] بِحَيْثُ يَقْتَضِي لِذَاتِهِ أَنْ يَكُوْنَ إِحْدٰى هُمَا صَادِقَةً

أي في نفس الأمر. أي في الواقع

وَالأُخْرٰى كَاذِبَةً، كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ وَ زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ، وَ لاَيَتَحَقَّقُ

أي لاتجتمعان على الصدق ولا على الكذب. مثل بالمخصوصتين.

ذٰلِكَ[٢] الاخْتِلاَفُ فِي الْمَخْصُوْصَتَيْنِ[٣]

لم توجد هذا القيد في النسخ الصحيحة وهو الصواب.

---

[١] قوله: بالإيجاب:يخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وقولنا: العدد إما زوج أوفرد، أو الكلية والجزئية كقولنا، كل إنسان حيوان، وقولنا: بعض الحيوان ليس بإنسان؛ فإنه لاتناقض لصدقهما، أو العدول والتحصيل، نحو: كل إنسان حجر، وكل لا إنسان لاحجر. أقول: القضيتان كاذبتان. والمراد نفس المثال مع قطع النظر عن الصدق والكذب، والأولى التمثيل بقوله: كل إنسان لاحجر وبعض لاحجر إنسان. عبيد. وغير ذلك من اختلاف القضايا بدون الإيجاب والسلب التي لاتوجب التناقض. ح عبيد. [٢] قوله: و لايتحقق ذلك: فخرج الاختلاف بالإيجاب والسلب بحيث لايقتضي صدق إحدى هما كذب الأخرى، نحو: زيد ساكن و زيد ليس بمتحرك. مير. [٣] في المخصوصتين: أقول: النسخ القديمة شاهدة على أن هذا القيد من قلم الناسخين. ويدل على ذلك أن التناقض في جميع القضايا سواء كانت مخصوصة أومحصورة مشروط بهذه الشروط. ويدل عليها أيضا عبارة إيساغوجي التي في شرح يكروزي فانظرها وتدبر، نعم في المحصورات شرط زائد على تلك وهو الاختلاف بالكلية والجزئية كما سيأتي فتدبر. عبيد.

يكروزي: فخرج به الشيئان اللذان لايقتضي الاختلاف بالإيجاب والسلب فيهما ذلك نحو كل إنسان حيوان ولاشيء من الحيوان بإنسان. أويقتضي ذلك لكن لالذاته بل بواسطة، نحو: زيد إنسان وزيد ليس بناطق فإن اقتضاء الاختلاف بذلك صدق إحدى هما وكذب الأخرى بواسطة مساوات المحمولين المقتضية لأن يكون إيجاب إحدىهما في قوة إيجاب الأخرى وسلب إحدى هما في قوة سلب الأخرى. (كقولنا: زيد كاتب وزيد ليس بكاتب) هذا مثال التناقض بين الخصوصتين (ولايتحقق ذلك) أي الاختلاف الموصوف في المخصوصتين (إلا بعد إتفاقهما) أي القضتين في ثمانية وحدات (في الموضوع) بخلاف زيد قائم وعمرو ليس بقائم (والمحمول) بخلاف زيد قائم و زيد ليس بقاعد (والزمان) بخلاف زيد قائم أي في الليل وزيد ليس بقائم أي في النهار (والمكان) بخلاف زيد قائم أي في المسجد و زيد ليس بقائم أي في السوق.

إِلاَّ بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَوْضُوْعِ[١]، وَالْمَحْمُوْلِ[٢]، وَالزَّمَانِ[٣]، وَالْمَكَانِ[٤]، وَالإِضَافَةِ، وَالْقُوَّةِ، وَالْفِعْلِ[٥]، وَالْجُزْءِ وَالْكُلِّ[٦]، وَالشَّرْطِ[٧]،

---

[١] قوله: في الموضوع: إذ لاتناقض عند اختلاف الموضوع لجواز صدقهما كقولنا: زيد كاتب وعمرو ليس بكاتب. [٢] قوله: والمحمول: لعدم التناقض عند اختلاف المحمول لجواز صدقهما نحو قولنا: زيد قائم و زيد ليس بكاتب. [٣] قوله: والزمان: لعدم التناقض عند اختلاف الزمان نحو زيد قائم في النهار و زيد ليس بقائم في الليل. [٤] قوله: والمكان: لعدم التناقض عند اختلاف المكان نحو: زيد جالس في الدار و زيد ليس بجالس في السوق. والإضافة لعدم التناقض عند اختلاف الإضافة، نحو: زيد أب لبكر و زيد ليس بأب لعمرو. [٥] قوله: والقوة والفعل: إذ لاتناقض عند اختلاف القوة والفعل نحو: الخمر مسكر في الدن بالقوة والخمر ليس بمسكر في الدن بالفعل. [٦] قوله: والجزء والكل: لعدم التناقض عند اختلافهما نحو: الزنجي أسود بعضه والزنجي ليس بأسود كله؛ لعدم سواد أسنانه. [٧] قوله: والشرط: لعدم التناقض عند اختلاف الشرط نحو: كل جسم مفرق للبصر بشرط كونه أبيض والجسم ليس بمفرق للبصر بشرط كونه أسود، وقد جمع هذه الشرائط بعض الشعراء: *در تناقض هشت وحدت شرط دان* وحدت موضوع ومحمول ومكان* وحدت شرط و إضافة جزء وكل* قوة وفعل است ديگر دان زمان*.

بكروزي: (والإضافة) بخلاف زيد أب أي لعمرو وزيد ليس بأب أي لبكر، (والقوة والفعل) بخلاف الخمر في الدن مسكر أي بالقوة والخمر في الدن ليس بمسكر أي بالفعل، (والجزء والكل) بخلاف الزنجي أسود أي بعضه وليس بأسود أي كله، (والشرط) بخلاف قولنا: الجسم مفرق للبصر أي بشرط بياضه وغير مفرق للبصر أي بشرط سواده، والصحيح أن المعتبر في تحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية حتى يرد الإيجاب والسلب على شيء واحد؛ فإن وحدهما مستلزمة لهذه الوحدات الثمانية وعدم وحدت الشيء منها مستلزمة لعدم وحدةالنسبة الحكمية، وإلا فلاحصر فيما ذكروه لارتفاع التناقض باختلاف الآلة نحو: زيد كاتب أي بالقلم الواسطي و زيد ليس بكاتب أي بالقلم التركي، والعلة نحو النجار عامل أي للسلطان والنجار ليس بعامل أي لغيره، والمفعول به نحو زيد ضارب أي عمروا و زيد ليس بضارب أي بكرا، والمميز نحو: عندي عشرون أي درهما ليس عندي عشرون أي دينارا إلى غيرذلك، وبهذا القدر يعرف تناقض المخصوصتين و أما في المحصورات فنقيض الإيْجاب الكلي السلب الْجزئي ونقيض السلب الكلي الإِيْجاب الْجزئي ضرورة و لِهذا قال:

أي من المحصورات. المخالفة لها في الكم.

فَنَقِيْضُ الْمُوْجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ[١] إِنَّمَا هِيَ السَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ

موجبة جزئية. التي كم أفرادها الكلية.

حَيْوَانٌ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيْوَانٍ، وَنَقِيْضُ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ[٢] إِنَّمَا هِيَ

من المحصورات. كلمة إنما للحصر. سالبة كلية. و قد تحقق الشرط الآتي فيهما.

الْمُوْجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ، كَقَوْلِنَا: لاشَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَيْوَانٍ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ

حَيْوَانٌ. وَالْمَحْصُوْرَتَانِ لايَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ بَيْنَهُمَا[٣]

---

[١] قوله: فنقض الموجبة الكلية:أي من المحصورات إنما هي السالبة الجزئية هذه العبارة قد انقلب عن موضو عه من صنعة الناسخين إذ موضعه بعد ذكر تناقض المحصورتين وقَلَّ من يتنبه لهذه الدقيقة فتدبر. عبيد. [٢] قوله: ونقيض السالبة الكلية: أي من المحصورات إنما هي الموجبة الجزئية المخالفة لها مع الشروط السابقة في الكم أي الكلية والجزئية كما سيأتي. عبيد. كقولنا: لاشيء من الإنسان بحيوان، وبعض الإنسان حيوان، هذا مثال الموجبة الجزئية التي هي نقيض السالبة الكلية [٣] قوله: والمحصورتان لايتحقق التناقض بينهما: المعروف بالتعريف المذكور المشروط بشروط المذكورة أقول: لَمَّا كان للتناقض بين المحصورتين شرط آخر سوى ما ذكره، و لايتحقق التناقض فيهما بدونه أي بدون ذلك الشرط، أشار إليه المصنف بقوله: المحصورتان. ح. يعني إذا كانت القضيتان محصورتين لايتحقق التناقض بينهما إلا مع الاتحاد في الشروط المذكورة وبعد اختلافهما في الكلية والجزئية لزوما. مير. [٣] قوله: المحصورتان: أقول: قد نبهتك سابقا أن في عبارة المصنف ههنا تقديم وتأخير وقع من الناسخين إذ ما سبق من العبارة من قوله: فنقيض الموجبة الكلية آه يجب إيرادها بعد شرط تناقض المحصورات ودليله؛ لأن الموجبة الكلية والسالبة الجزئية وكذا السالبة الكلية والموجبة الجزئية من المحصورات، ولايصح تفريع تناقضهما على الشرائط المذكورة لأنها متحققة في الموجبة الكلية والسالبة الكلية وليستا بنقيضين وكذا في الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وليستا بنقيضين، وَقَلَّ مَنْ يتنبه لهذه الدقيقة فافهم ولاتسرع في الرد والقبول. عبيد. والعجب أن العلامة التفتازاني مع غزازة علمه أورد في شرح يكروزي عبارة إيساغوجي على المنوال الموجود في هذه النسخة المسوختي وكذا العجب من محشي إيساغوجي وشارحيه لم يتنبهو على هذا التقديم والتأخير من صنعة الناسخين ولقد صدق قولي وقل من يتنبه لهذه الدقيقتي ولعل الحاسد لهذا الضعيف يقول: كيف تنبهت بهذه الدقيقة مع أنه لم يتنبه لها الحذاق الماهرين فيقولون: إن النسخة الحاضرة صحيحة. (بقية

إِلاَّ بَعْدَ اخْتِلاَفِهِمَا[١] فِي الْكُلِيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ؛ لأَنَّ الْكُلِيَّتَيْنِ قَدْ تَكْذِبَانِ[٢]

(بقية) فأقول: لاغرور في ذلك؛ فإن النبي عليه السلام عام الحديبية لَمَّا منعه كفار مكة للدخول عليهم للعمرة وكان معه (١٥٠٠) من الصحابة رضي الله عنهم مُحرمين كلهم، وصالح النبي عليه السلام كفار مكة على الاعتمار في العام القابل، قال لأصحابه المحرمين: حلّو إحرامكم بحلق الرأس أوقصره. فلم يعمل بقوله أحد رجاء أن يحدث الله بعد ذلك أمرا، وقد رأوا أن رسول الله عليه السلام لَم يحل نفسه فذهب النبي عليه السلام مغتما بعدم ايتمار الناس أمره إلى خيمة أم سلمة رضي الله عنها وكانت من أمهات المؤمنين مصاحبة له في هذاالسفر، فلما رأت آثار الغم على وجهه الشريف سألته عن سببه، فقص عليها القصة، فقالت له: أن الناس يرونك محرما فلم يقطع رجاءهم من دخول مكة، فإن شئت أن تحلل الناس فاخرج وحل نفسك ولاتأمر أحدا بالتحليل فسترى صنيعهم، فخرج رسول الله عليه السلام فدعى الحلاق فحلق رأسه، فلما رأوه الناس قد حل من الإحرام قطع رجائهم من دخول مكة وأيئسوا، فكانو يحلّقون فيما بينهم حتى حلّو جميعا في وقت قليل فهذه مشورة أم سلمة رضي الله عنها، وقد بلغت مرام رسول الله عليه السلام. [١] قوله: إلا بعد اختلافهما: أي القضيتين المتناقضين في الكلية والجزئية أي بعد اختلاف الجزئية والكلية يعني تكون إحدى هما جزئية والأخرى كلية حتى لو كانتا الجزئيتين لايكون بينهما تناقض لإحتمال الصدق أي صدقهما، ولو كانتا الكليتين لايكون التناقض بينهما أيضا لإحتمال كذبهما كماسيأتي في الكتاب. ح، عبيد. [٢] قوله: لأن الكليتين: هذا دليل لقوله: اختلاف المحصورتين في الكلية والجزئية لا في الكلية وحدها بأن تكونا كليتين مختلفين لأن الكليتين قد تكذبان ولا في الجزئية فقط بأن تكونا جزئيتين مختلفين لأهما قد تصدقان. حاشية مع عبيد.

يكروزي: (و نقيض الموجبة الكلية إنماهي السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان، ولاشيء من الإنسان بحيوان وبعض الإنسان حيوان) لايقال: لا اتحاد للموضوع فيهما؛ لأن المراد بالموضوع في تلك المسئلة الموضوع في الذكر وهو متحد (فالمحصورات لايتحقق التناقض فيهما إلا بعد اختلافهما في الكمية لأن الكليتين قد تكذبان كقولنا: كل انسان كاتب، ولاشيء من الانسان بكاتب، والجزئيتين قد تصدقان، كقولنا: بعض الإنسان كاتب وبعض الإنسان ليس بكاتب) واعلم أن المهملة في قوة الجزئية فحكمها حكمها ومن أحكام القضايا (العكس)

كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ، وَ لاَشَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ،[١] وَالْجُزْئِيَّتَيْنِ[٢] قَدْ تَصْدُقَانِ، كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الإِنْسَانِ كَاتِبٌ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ. الْعَكْسُ:[٣] وَ هُوَ أَنْ تُصَيِّرَ[٤]

---

[١] كقولنا: كل إنسان كاتب، ولاشيء من الإنسان بكاتب، أي بالفعل وكذا في السالبة، لأن هاتين القضيتين إنما تكذبان إذا قيدتا بالفعل لأنه إذا أريد الكتابة بالقوة فالأولى صادقة والثانية كاذبة كمالايخفى. عبيد. [٢] قوله: والجزئيتين قد تصدقان: أي في الواقع فإن القضيتين قد تجتمعان في الواقع وإن استحال اجتماعهما في مادة مخصوصة، كقولنا: بعض الإنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان، والتناقض يستدعي عدم الاجتماع في الواقع صدقا وكذبا. [٣] قوله: العكس: هذا مبتدأ خبره محذوف، أي من القوانين التي يجب استحضارها العكس، أوخبر مبتدأ محذوف أي هذا بيان العكس. و هو في اللغة التبديل، وفي الاصطلاح يطلق على معنيين: أحدها القضية الحاصلة من التبديل، والثاني نفس التبديل، والظاهر من كلام المصنف هوالمعنى الثاني، كما لايخفى. حاشية مع زيادة. فإن قيل: العكس قضية حاصلة من التبديل، فكيف يقال: هو أن تصير آه؛ لأن أن تصير بتأويل التصيير، فكيف يكون العكس القضية الحاصلة بالتبديل، قلنا: إنما قال: العكس التبديل أي التصير لأن التبديل سبب لتلك القضية، فإطلاقها عليه لعلاقة السببية، وأنا أقول: لاحاجة إلى هذا المجاز لأن قد سمعت أن العكس يطلق على معنيين. فتدبر. عبيد. المراد بالعكس ههنا العكس المستوي لاعكس النقيض، وهو أن يجعل نقيض الموضوع محمولا ونقيض المحمول موضوعا مع بقاء الصدق والكيف، أي الإيجاب والسلب هذا عند القدماء، ومع بقاء الكم في المذهبين وعين الموضوع محمولا ونقيض المحمول موضوعا مع محافظة الصدق ومخالفة الكيف، نحو: كل لاحيوان لاإنسان في عكس نقيض قولنا: كل إنسان حيوان عند المتقدمين، وكل لاحيوان ليس بإنسان في عكس نقيض القول المذكور عند المتأخرين. حاشية. [٤] قوله: وهو أن تصير: بصيغة الخطاب و هو لمن صلح للخطاب. عبيد. المراد من الموضوع والمحمول الموضوع والمحمول في الذكر والعنوان، فلايرد ما قيل: أن الموضوع ذات الإنسان مثلا، والمحمول مفهوم الحيوان مثلا، و في العكس لايكون مفهوم الحيوان موضوعا بل ذاته موضوعا، وكذا لايكون ذات الإنسان محمول بل مفهومه، فلم يكن الموضوع محمولا ولا المحمول موضوعا، و إذا كان المراد من الموضوع والمحمول ما هو بحسب الذكر فلايرد؛ لأن الموضوع في الذكر لفظ الإنسان، و هو محمول في العكس، والمحمول في الذكر لفظ الحيوان و هو موضوع في العكس. **يكروزي:** (هو أن يصيّر) بتشديد الياء، لأن العكس يطلق على معنيين: على القضية الحاصلة من التبديل المذكور، وعلى نفس التبديل فلو لَمْ يشدد صار معنى ثالثا.

الْمَوْضُوْعَ مَحْمُوْلاً وَالْمَحْمُوْلَ مَوْضُوْعًا مَعَ بَقَاءِ السَّلْبِ وَالإِيْجَابِ[١]، وَالصِّدْقِ وَالْكَذِبِ بِحَالِه[٢]، وَالْمُوْجِبَةُ الْكُلِيَّةُ لاَ تَنْعَكِسُ[٣] كُلِيَّةً؛

---

[١] قوله: مع بقاء السلب والإيجاب: أي إن كان الاصل سالبا فالعكس سالب، و إن كان الاصل موجبا فالعكس أيضا موجب، والأولى أن يقول: مع بقاء الإيجاب والسلب. عبيد. يعني إن كانت القضية في الأصل سالبة يجب أن يكون عكسه أيضا كذلك، و إن كانت في الأصل موجبة يجب أن يكون عكسه أيضا كذلك ليمكن الصدق والكذب. [٢] قوله: والصدق والكذب بحاله: أي كما كان في الأصل. عبيد. إنما اعتبر الصدق لأن العكس لازم القضية وصدق الملزوم مع كذب اللازم محال. مير. أقول: اتفق المدرسين والمصحيحن لهذا الكتاب حتى الشيخ عبد القادر وكتب بقلمه زيادة لفظ الكذب من سهو الناسخين لأن بقاء الكذب غير لازم كما في قولنا: كل حيوان إنسان فإنه كاذب وعكسه بعض الإنسان حيوان صادق آه يقول الفقير: العجب من هؤلاء حيث لم يطالعو شرح التفتازاني حيث قال: إن صدق الأصل صدق العكس و إن كذب العكس كذب الأصل كما هو شأن اللزوم لا إن كذب الأصل كذب العكس كما فهم، وهؤلاء المذكورون فهموا ذلك، ثم قال: أو نقول: معناه أن مجموع التصديق والتكذيب لا أن واحد منهما يكون بحاله فكون المجموع بحاله يراد به كون التصديق بحاله فمع هذا كيف تجاسر هؤلاء على الحكم بالسهو. عبيد.
[٣] قوله: لاتنعكس: أقول: العكس لكونه لازما من لوازم القضية يجب أن يكون مطردا جاريا في جميع المواد ولايكون لخصوصية المادة مدخل فيه، إذا عرفت هذا فلو قلنا: عكس الموجبة موجبة كلية لم يكن مطردا لأنه في صورة كون الموضوع خاصا والمحمول عاما نحو: كل إنسان حيوان لم يصدق الكلي أي كل حيوان إنسان، و إن كان في صورة مساوات الموضوع والمحمول نحو: كل إنسان ناطق يصدق الكلية نحو: كل ناطق إنسان وكذا في صورة يكون الموضوع عاما من المحمول نحو: كل حيوان إنسان يصدق العكس الكلي أيضا نحو: كل إنسان حيوان لأن بقاء الكذب غير لازم في العكس. عبيد.

يكروزي: أي يجعل (الموضوع) في الذكر أو ما يقوم مقامه من الشرطية وهو المقدم (محمولا والمحمول) أو ما يقوم مقامه من الشرطية وهو التالى (موضوعا مع بقاء السلب والإيجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله) أما الأول فلأن قولنا: كل إنسان ناطق لايلزمه السلب أصلا، وقولنا: لاشئ من الإنسان بحجر لايلزمه الإيجاب أصلا، وأما الثاني فمعناه إن صدق الأصل صدق العكس، و إن كذب العكس كذب الأصل كما هو شأن اللزوم.

موجبة كلية صادقة. موجبة كلية كاذبة.
إِذْ يَصْدُقُ قَوْلُنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيْوَانٌ، وَ لَايَصْدُقُ كُلُّ حَيْوَانٍ إِنْسَانٌ[١]،

أي موجبة جزئية. هذا هو المادة التي يكون المحمول فيها أعم من الموضوع.
بَلْ تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً[٢]؛ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيْوَانٌ، يَصْدُقُ قَوْلُنَا:

أي في أصل القضية اجتمع الموضوع مع المحمول.
بَعْضُ الْحَيْوَانِ إِنْسَانٌ، فَإِنَّا نَجِدُ الْمَوْضُوْعَ شَيْئًا مَوْصُوْفًا بِالإِنْسَانِ

وهو البعض الذي جمع فيه الموضوع في أصل القضية.
وَالْحَيْوَانِ، فَيَكُوْنُ بَعْضُ الْحَيْوَانِ إِنْسَانًا، وَالْمُوْجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ تَنْعَكِسُ

لأنه اجتمع الموضوع والمحمول في بعض الأفراد في أصل القضية.
جُزْئِيَّةً بِهٰذِهِ الْحُجَّةِ أَيْضًا، وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةً؛ وَذٰلِكَ بَيِّنٌ

أي لاحاجة إلى دليل كما في ما سبق.
بِنَفْسِهِ؛ فَإِذَا صُدِّقَ لَاشَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ يَصْدُقُ لَاشَيْءَ مِنَ الْحَجَرِ

---

[١] مع أن العكس من لوازم القضية فيجب أن يكون جاريا في جميع المواد بلا خصوصية مادة. عبيد. [٢] قوله: بل تنعكس جزئية: بدانكه صدق أصل را صدق عكس ضروري ست، زيرا كه عكس لازم بود مر قضيه را، و از صدق ملزوم صدق لازم لازم آيد، واز كذب ملزوم كذب لازم لازم نيست، زيرا كه گاه لازم عام باشد از ملزوم، واز كذب خاص كذب عام لازم نمي آيد، چنانچه مي گويم: لوكان هذا الشئ إنسانا كان حيوانا، لكنه ليس بإنسان پس لازم نيست كه حيوان هم باشد، نعم از كذب لازم كذب ملزوم لازم است، چنانچه قول ما: هر حيوان إنسان است كاذب بود وعكس آن بعض إنسان حيوان است صادق است، و ازين رو بعضي گفته اند: در تعريف عكس مع بقاء صدق بحاله ولفظ كذب را نياورده اند، بدانكه معنى صدق اين نيست كه هر دو صادق باشد در واقع، بلكه باين معنى كه اگر أصل صادق باشد عكس آن هم صادق بود، پس تعريف عكس بر عكس قضايا كاذبه هم صادق مي آيد، مثل: كل حمار فرس إذ عكسه بعض فرس حمار، وبدانكه قضايا منفصله و اتفاقات خاصه را اگرچه عكس است لكن مفيد نبود، لهذا گفته اند: كه اينها را عكس نافع نيست، زيراكه انفصال واتفاق درعكس معنى جديد فائده نمي دهد، مثلا: العدد إما زوج أو فرد، ومعنى إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق در عكس آن متبدل نمي گردد، بلكه همان انفصال يا اتفاق است، وأما اتفاقيات عامه پس عكس آنها درحقيقت چه رو است تركيب ان از مقدم محال وتالي صادق پس هنگام عكس كاذب گردد كما نقول: لوكان اللاشئ موجود كان الإنسان ناطقا. ح.

بإِنْسَانٍ[١]، وَالسَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ لاَ تَنْعَكِسُ لُزُوْمًا[١]

[١] وكذا إذا فرض صدق قولنا: لاشئ من الإنسان بناطق، ولو كان كاذبا في الواقع صدق قولنا: لاشئ من الناطق بإنسان، وذلك لأن العكس والتناقض من الأحكام العامة للقضايا يعني لاتختص بالصوادق منها فافهم. عبيد. [٢] لا يقال: قد مرّ أن العكس من لوازم الأصل فلاحاجة إلى قيد لزوما بل ينبغي أن يكتفي بقوله: لاتنعكس؛ لأنا نقول: لما كان بعض السوالب الجزئية تبتدل جزئية فلعل المبتدي قبل سماع الدليل ينكر ذلك الحكم، فقال: المصنف لزوما سدا لباب التوهم المذكور بأن ذلك العكس ليس بلازم فافهم. عبيد: أي لايلزم أن تنعكس جزئية لأنه إذا كان الموضوع أعم من المحمول يصدق سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم ولايصح سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص بدون الأعم لكن يصدق العكس في قولنا: بعض الإنسان ليس بحجر، وهو بعض الحجر ليس بإنسان. (بقية **يكروزي:** لا أن كذب الأصل كذب العكس، كما فهم، أو نقول: معناه أن مجموع التصديق والتكذيب يكون بحاله لا أن كلا منهما يكون بحاله، وكون المجموع بحاله يرادبه كون التصديق بحاله إطلاقا للفظ على أحد محتملاته على التعين، و إذا عرفت مفهوم العكس فنقول: (الموجبة الكلية لاتنعكس كلية) لجواز أن يكون المحمول أعم من الموضوع وعدم جواز حمل الأخص على كل أفراد الأعم، (إذ يصدق قولنا: كل إنسان حيوان ولايصدق) قولنا: (كل حيوان إنسان بل تنعكس جزئية) لوجوب ملاقات عنواني الموضوع والمحمول في الموجبة كلية كانت أوجزئية، و بالملاقات يصدق الجزئية من الطرفين (لأنا إذا قلنا: كل إنسان حيوان، فإنا نجد ذات الموضوع شيأ معينا موصوفا بالإنسان والحيوان) فيكون بعض الحيوان إنسانا (والموجبة الجزئية أيضا تنعكس جزئية بهذه الحجة) كما أشرنا، (والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك بين بنفسه) ولنزده بيانا ونقول: إذا صدق سلب المحمول عن كل فرد من أفراد الموضوع، صدق سلب الموضوع عن كل فرد من أفراد المحمول؛ إذ لو ثبت الموضوع لشئ من أفراد المحمول حصل الملاقاة بين الموضوع والمحمول في ذلك الفرد، وقد مر أن الملاقات تصحح الموجبة الجزئية من الطرفين وصدق الموجبة الجزئية من الطرفين ينافي السالبة الكلية من أحدهما (فإنه إذا صدق لاشئ من الإنسان بحجرصدق لاشئ من الحجربإنسان) وإلا فبعض الحجر إنسان وبعض الإنسان حجر هذا خلف، أونضمها صغرى إلى قولنا: لاشئ من الإنسان بحجر حتى ينتج بعض الحجر ليس بحجر هذا خلف، (والسالبة الجزئية لاعكس لها لزوما) إذلوكان لها عكس لزوما لصدق العكس في كل موضع صدق الأصل وليس كذلك (لأنه يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان ولايصدق عكسه) أي بعض الإنسان ليس بحيوان وإنما قال لزوما لجواز صدق عكسه أحيانا بخصوص المادة نحو صدق بعض الحجر ليس بإنسان وبعض الإنسان ليس بحجر.

مبتدأ. خبر. مركب. المراد من الأقوال ما فوق الواحد. وإن كانت كاذبة في الواقع.

الْقِيَاسُ[١] قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ أَقْوَالٍ مَتَى سَلِمَتْ لَزِمَ

(بقية) ولهذا قيد المصنف بقوله: لزوما. اعلم أن ههنا سؤال وهو أن المصنف قال: فيما سبق أن الموجبة الكلية لاتنعكس كلية ولم يقيده بقوله: لزوما مع أن في صورة مساوات الموضوع والمحمول تنعكس الموجبة الكلية كلية، كقولنا: كل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان، وقال: ههنا السالبة الكلية لاتنعكس لزوما مع أن الموجبة الكلية والسالبة الجزئية سيّان في الانعكاس في بعض المواد، وعدم الانعكاس في بعضها، وأجاب عنه المصحح عبد القادر: بأن المراد بالعكس ههنا العكس اللغوي فلذا قيده بقوله: لزوما، و إلا فالعكس المنطقي ليس إلا لازما. أقول: إرادة العكس اللغوي في المسائل الاصطلاحية بعيد جدا، كيف و لَم يوجد من المعنى اللغوي عين و لا أثر في الكتاب، فالوجه أن الموجبات الكلية المنعكسة لما كانت في غاية القلة لم يقيد عكسها بقوله: لزوما بل نفى العكس بالمرة، وأما السوالب الجزئية المنعكسة فكثيرة جدا، فلذا لم ينف عكسها بالمرة بل قيدها بقوله: لزوما فتدبر. عبيد. لزوما إشاره بدان است كه سالبه جزئيه دربعض مواد منعكس مي گردد چنانچه بعض الإنسان ليس بحجر أن بعض الحجر ليس بإنسان، هر دو صادق اند. حاشية. فائدة: بعض از أحكام قضايا عكس نقيض است وآن گردانيدن نقيض جزء أول را ثاني ونقيض ثاني را أول بإبقاء صدق وكيف نزد قدماء، أما نزد متأخرين پس گردانيدن نقيض ثاني را بجاي اول وعين أول را بجاي ثاني بامخالفت أصل وعكس در كيف، يعني إيجاب وسلب وموافقت درصدق، پس كل إنسان حيوان عكسش لاشئ مما ليس بحيوان بإنسان، ومعتبر أول است نحو: ما ليس بحيوان ليس بإنسان على طريق الموجبة المعدولة در عكس كل إنسان حيوان وحكم موجبات در عكس نقيض حكم سوالب أست در عكس مستوي وچنانچه موجبه كليه باين عكس بنفسها منعكس مي گردد، وموجبه جزئيه أصلا منعكس نمي شود، وعكس سالبه كليه ياجزئيه سالبه جزئيه مي آيد. [١] قوله:.القياس: وهو في اللغة المساوات إنما سمى القياس قياسا لأنه يحصل به النتيجة مساوية للمقدمتين في الصدق، القياس آه المقصد الأعلى من الإصطلاحات المذكورة هوالقياس لأنه المقصد الأعلى من المنطق هو الإيصال إلى المجهولات والقياس موصل إلى المجهول التصديقي الذي هو أشرف المقاصد فيكون هو المقصد الأعلى .حاشية. (بقية)

يكروزي: واعلم أنه إنما لم يذكر عكس النقيض مع أنه من جملة أحكام القضايا لعدم استعماله في العلوم والانتاجات، كما سيجي من أن الانتاج بواسطة عكس نقيض القضية لايسمى قياسا، بخلاف الانتاج بالعكس المستوي لرعاية حدود القضية فيه. فإن قلت: إذا كان كذلك فلم ذكروه في المطولات وطولو أحكاما تطويلا يكاد يمتنع عن الإحاطة والظبط، قلت: لأن له فائدة في بيان صدق القضية بواسطة صدق عكس نقيضها كذا قالوا، مع أن الشيخ كثيرا ما يستنتج بعكس النقيض في كتبه الحكمية كما لايخفى على متبعيه ومبتغيه. الباب الرابع في مقاصد التصديقات وهوباب القياس فشرع في تعريفه وتقسيمه (القياس) وهو (قول) جنس (مؤلف من أقوال) يخرج القول الواحد كالقضية البسيطة المستلزمة لعكسها مثلا والمراد بالأقوال مافوق الواحد ضرورة تأليف القياس من المقدمتين (متى سلمت)صفة أقوال إشارة إلى أن كونها مسلمة في نفس الأمرليس بشرط لتسميتها قياسا فيتناول التعريف القياس الكاذب المقدمات أيضا. (لزم) يخرج الاستقراء الغير التام والتمثيل فإنهما و إن سلما لكن لايستلزمان المقصود لكونهما ظنيين. قوله:

اي لذات الأقوال لكن مع هيئة الاجتماع.

عَنْهَا لِذَاتِهَا[١] قَوْلٌ آخَرُ[٢]

(بقية) القياس في اللغة المساوات، وفي الاصطلاح قول مؤلف آه فان قيل: أيّ مناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي. قلنا: نتيجة القياس مساوية للمقدمتين في الصدق وعدمه فتوجد المناسبة بينهما. حاشية. القياس آه إنما سمى القياس قياسا لأنه يجعل النتيجة المجهولة مساوية للمقدمتين في المعلومية، يعني كما كانت المقدمتان معلومتين كذلك تكون النتيجة معلومة، فمسى السبب باسم المسبب لأن القياس هوالمساوات. ح، ع. القياس آه. فإن قيل: أن تعريف القياس غير جامع لأن قولنا: زيد يطوف بالليل، ينتج فهو سارق، فيكون قياسا مع أنه ليس بمركب من أقوال بل قول واحد. قلنا: تعريف القياس جامع لأن المركب أعم من أن يكون مركبا بالقوة أو بالفعل وهذا القول أيضا مركب بالقوة؛ لأن تقديره زيد يطوف بالليل، وكل من يطوف بالليل فهو سارق فزيد سارق، فالكبرى مطوية تدبر. ح. القياس قول مؤلف ذكر المؤلف ليتعلق الجار والمجرور به أي قولنا: من أقوال، وإلا فلاحاجة إلى ذكره لإغناء القول عنه آه. فلفظ القول جنس شامل لجميع الأقوال، وقوله: من أقوال فصل يخرج القضية الواحدة المستلزمة لعكسها أوعكس نقيضها، كقولنا: كل إنسان حيوان المستلزم لقولنا: بعض الحيوان إنسان. وقوله: متى سلمت آه لإدخال قياس كاذبة المقدمات، نحو: قولنا: كل إنسان حجر، وكل حجر جماد، ينتج كل إنسان جماد؛ لأن الصغرى وإن كانت كاذبة لكنها متى سلمت لزم عنها وعن قرينتها قول أخر. [١] قوله: لذاها: آه احتراز عن القياس المساوات، هو الذي يكون متعلق محمول الصغرى فيه موضوعا في الكبرى، كقولنا: الإنسان مساو للناطق، والناطق مساو للضاحك؛ فإنه مستلزم لقولنا: الضاحك مساو للإنسان لكن لالذاها بل بواسطة مقدمة أجنبية، وهو قولنا: كل مساوي للمساوي للشيء مساز لذلك الشئ، ثم اعلم أن مدار صحة هذا القياس وصدق نتيجته على صدق المقدمة الأجنبية، كما في المثال المذكور؛ لأن كل مساوي للمساوي للشيء مساو لذلك الشيء مقدمة صادقة، وأما إذاكانت المقدمة الأجنبية غير صادقة فالقياس غير صحيح، كما يقال: الإنسان مبائن للفرس، والفرس مبائن للناطق، فلايصح أن يقال: الإنسان مبائن للناطق؛ لأن مبائن مبائن الشيء لايلزم أن يكون مبائن لذلك الشئ. وللقياس المساوات صور أخرى صادقة أوكاذبة فليطلب من المطولات وقد طولنا الكلام فيه لأجل ضرورة فهم المبتدئين. عبيد. [٢] قوله: آخر: أي مغائر للقولين المذكورين لإخراج مجموع زيد كاتب وزيد شاعر المستلزم لأحدهما مع أنه ليس بقياس. قوله: متى سلمت آه: أشارة إلى أن القياس ليس بلازم أن يكون مقدماته مسلمة في نفسها بل يلزم أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاها قول آخر، فيدخل في القياس القياس الصادق (بقية)

بكروزي: (عنها) يخرج المقدمتين المستلزمتين لإحدى هما فإنهما لايلزم عنهما إذ ليس للأخرى دخل فيها. قوله: (لذاها) احتراز عن مثل قياس المساوات؛ فإن استلزامها بواسطة مقدمة أجنبية حيث تصدق يتحقق الاستلزام كما في المساوات والظرفية وحيث لاتصدق فلايتحقق كما في النصفية والربعية وغيرهما، وأيضا فيه احترازعن مثل قولنا: جزء الجوهر ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لايوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر المنتج لقولنا: جزء الجوهر جوهر؛ فإنه بواسطة عكس نقيض الكبرى أعني قولنا: كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر (قول آخر) هو النتيجة ومعنى أخريتها أن لايكون إحدى مقدمتي

أي القياس. هذه صغرى. هذه كبرى.

وَ هُوَ إِمَّا اِقْتِرَانِيٌّ [١]، كَقَوْلِنَا: كُلُّ جِسْمٍ مُرَكَّبٌ، وَكُلُّ مُرَكَّبٍ مُحْدَثٌ،

هذه النتيجة

فَكُلُّ جِسْمٍ مُحْدَثٌ، وَ إِمَّا اسْتِثْنَائِي [٢]، كَقَوْلِنَا [٣]: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ

مؤنث سماعي فلذا أنث المسنداليه.

طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوْجُوْدٌ، لَكِنَّ النَّهَارَ لَيْسَ بِمَوْجُوْدٍ، فَالشَّمْسُ لَيْسَتْ بِطَالِعَةٍ.

(بقية) المقدمات والكاذب المقدمات، كقولنا: الإنسان حجر، وكل حجر جماد، فكل إنسان جماد. شيخ. قوله: لذاتها الضمير راجع إلى الأقوال، ولو قال: لذاته بتذكير الضمير بإرجاعه إلى القول المؤلف لكان أولى كما في عبارة السلم وغيره، وذلك ليدل على مدخلية الصورة والتأليف في الانتاج كما هو الحق؛ لأن الانتاج لايكون من مجرد المادة فافهم. [١] قوله: وهو إما إقتراني: وهو في اللغة منسوب إلى الاقتران بمعنى نزديك شدن، وفي الإصطلاح ما لايكون النتيجة ولانقيضها مذكورة بالفعل، أي بالهيئة الاجتماعية بل مذكورة فيه بالقوة، و إنما سمى اقترانيا لكون الحدود الثلاثة مقترنة فيه، يعني الأصغر والأوسط والأكبر بأن لايتوسطها حرف الإستثناء. شيخ. [٢] قوله: إما إستثنائي: نحو: قوله تعالى: ﴿لَوْكَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ والمقدمة الاستثنائية مطوية يعني الفساد منتف، فتعدد الآلهة أيضا منتف، وهو في اللغة منسوب إلى الاستثناء، وفي الاصطلاح ما يكون النتيجة أو نقيض النتيجة مذكورة فيه بالفعل، و إنما سمى استثنائيا لاشتماله على لكن وهو حرف الاستثناء عند المنطقين؛ لأنه كان في الشرطية تعليقا والآن صار تنجيزا. حاشية. [٣] قوله: كقولنا: إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود، لكن النهار ليس بموجود، فالشمس ليست بطالعة، هذه شرطية موضوعة بمنزلة صغرى في الاقتران لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة، هذه مقدمة استثنائية موضوعة بمنزلة الكبرى في القياس الاقتراني، تفصيله أن استثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم؛ لأن التالي لازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم، بخلاف استثناء نقيض المقدم فإنه لاينتج نقيض التالي لجواز أن يكون اللازم أعم، وانتفاء الأخص لايستلزم انتفاء الأعم كالإنسان الملزوم للماشي بالقوة؛ فإن انتفاء الإنسان لايستلزم انتفاء الماشي بالقوة لوجوده في الفرس والبقر والغنم، فإذا قلنا: إن كان هذا إنسانا فهو ماش بالقوة، لكنه ليس بإنسان، فلاينتج أنه ليس بماش بالقوة، و إما استثناء عين المقدم فينتج عين التالي؛ لأن المقدم ملزوم و وجود الملزوم ملزوم لوجود اللازم، بخلاف استثناء عين التالي؛ فإنه لاينتج عين المقدم لجواز أن يكون التالي أعم ووجود العام لايستلزم وجود الخاص، كقولنا: إن كان هذا إنسانا، فهو حيوان، لكنه حيوان لاينتج فهو إنسان؛ لجواز كونه فرسا أوبقرا فافهم. وسيأتي تفصيل ذلك .حاشية. وعبيد.

يكروزي: القياس الاقتراني من الصغرى والكبرى، أو الاستثنائي من الشرطية أو الرفعية أو الوضعية، و إما أن لايكون جزءا من إحدى المقدمتين فغير ملتزم و إنما شرط الأخرية إذ لولاها لكان إما هذيانا أومصادرة على المطلوب مشتملة على الدور المهروب عنه فإن قلت القضية المركبة المستلزمة لعكسها أوعكسها نقيضها يصدق

وَالْمُكَرَّرُ[١] بَيْنَ مُقَدِّمَتَيِ[٢] الْقِيَاسِ فَصَاعِدًا[٣] يُسَمَّى حَدًّا أَوْسَطًا[٤]،

لأنه في الغالب يكون أخص و أخسر و أقل أفرادا فيكون أصغر.

وَمَوْضُوْعُ الْمَطْلُوْبِ يُسَمَّى حَدًّا أَصْغَرَ[٥]،

---

[١] قوله: والمكرر آه: أقول: ههنا سوال وهو أن تكرار الحد الأوسط لايستقيم إلا في شكل الثاني والثالث لكون الحد الأوسط محمولا في المقدمتين في الثاني فيراد به الوصف فيهما وموضوعا في الثالث فيراد به الذات فيهما فيوجد التكرار فيه، وأما في الشكل الأول فهو محمول في الصغرى فيرادبه الوصف وموضوع في الكبرى فيرادبه الذات فأين التكرار، وكذا في الشكل الرابع فإنه بعكس الأول، والجواب عنه أن المراد التكرار صورة أي بحسب التعبير والعنوان وهو موجود في الأشكال كلها. عبيد. [٢] قوله: بين مقدمتي القياس فصاعدا: كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، وكل جسم مركب، فكل إنسان مركب، وهذا القياس عند التحليل يرجع إلى القياسين كما لايخفى. [٣] فقوله: فصاعدا إنما هو بالنظر إلى ظاهر الصورة. عبيد. [٤] قوله: يسمى حدا أوسط: سمي حدا لوقوعه في نهاية الطرفين، وأوسط لتوسطه بين موضوع المطلوب كالجسم مثلا، وبين محموله وهو المحدث مثلا في قولنا: كل جسم مركب، وكل مركب محدث، فكل جسم محدث. حاشية مع عبيد. [٥] قوله: أصغر: أي تسمية الشئ باسم المشبه به الذي هو أقل أجزاء وههنا الأصغر أقل أفرادا، والأجزاء والأفراد متشابهة في الكثرة والقلة والكل والكلي متشابهان في الوحدة، وقيل: إن الموضوع في الأغلب أخص من المحمول، والأخص أقل أفراد فيكون أصغر. فإن قيل: لأي جهة قال: أصغر ولم يقل: أقل مع أن القلة يجيء في ذي الأفراد والصغرية يجيء في ذي الأجزاء. (بـقية)

يكروزي: عليها التعريف ولايسمى قياسا، قلت: لانسلم فإنها لايسمى أقوالا بل قولا واحدا مركبا من أقوال كذا أجابوا. (وهو) أي القياس قسمان لأنه (إما إقتراني) إن لم يكن النتيجة أونقيضها مذكورة فيه بالفعل صورة، (كقولنا:كل جسم مؤلف، وكل مؤلف محدث، فكل جسم محدث) و هو ليس بمذكور في القياس بالفعل لانفسه ولانقيضه بل بالقوة لذكر مادته دون صورته، (و إما استثنائي) إن كانت النتيجة أونقيضها مذكورة فيه بالفعل، (كقولنا:إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة) النتيجة (وهو النهار موجود) مذكورة فيه أي بصورتها (أو) نقول: (لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة) فنقيض النتيجة أي الشمس طالعة، ولما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه إلى قسمين شرع في تقسيم كل من القسمين وأحكامه، فالقياس الاقتراني مشتمل على حدود ثلثة: موضوع المطلوب ومحموله والمكرر بينهما في المقدمتين فنقول: (والمكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى حدا أوسط) لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور (وموضوع المطلوب يسمى حدا أصغر) لأنه في الغالب أقل أفرادا من المحمول فيكون أصغر.

أي محمول المطلوب. لأن المحمول يكون في الأغلب أعم والأعم أكثر أفرادا فيكون أكبر

وَمَحْمُوْلُهُ [١]، يُسَمَّى حَدًّا أَكْبَرَ، وَ الْمُقَدِّمَةُ الَّتِيْ فِيْهَا الأَصْغَرُ تُسَمَّى

لاشتمالها على الأصغر. و هو محمول المطلوب. لاشتمالها على الأكبر.

الصُّغْرٰى [٢]، وَالْمُقَدِّمَةُ الَّتِيْ فِيْهَا الأَكْبَرُ تُسَمَّى الْكُبْرٰى [٣]، وَهَيْئَةُ

أي اقتران الصغرى بالكبرى تسمى شكلا. و المناسبة مع المعنى اللغوي ظاهرة.

التَّأْلِيْفِ [٤] مِنَ الصُّغْرٰى وَالْكُبْرٰى تُسَمَّى شَكْلاً،

(بقية) قلنا: نحن ننزل الأفراد بمنزلة الأجزاء، وكذا قوله: يسمى حدا أكبر في الاعتراض والجواب. حاشية. قوله: حدا أصغر: إنما سمى حدا لأن الحد في اللغة الطرف، ولاشك أن الموضوع واقع في الطرف الصغرى، إنما سمى أصغر لأن الأصغر عبارة عن أقل الأجزاء، ولاشك أن الموضوع أقل أفرادا غالبا؛ لأن المبتدأ ذات والخبر وصف وحال من أحوالها وهو عام؛ لأن الوصف مفسر باسم دال على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها، و إنما قيد غالبا لأنه يجوز أن يكون موضوع المطلوب مساويا للمحمول نحوكل إنسان ناطق لكن الغالب أن يكون أخص منه نحو الإنسان حيوان. شيخ. [١] أي محمول المطلوب؛ لأن المحمول في الأغلب أعم، والأعم أكثر أفرادا فيكون أكبر. واعلم أن معنى القضية والمقدمة في هذه المباحث واحد، إلا أنه جرت عادة المنطقين بأنهم يسمون القضية الواقعة جزء القياس مقدمة، ولايطلقون لفظ القضية، وهذا أمر اصطلاحي. [٢] قوله: الصغرى: وهي في اللغة ذات موصوفة بوصف الصغارة وفي الاصطلاح عبارة عن المقدمة التي فيها الحد الأصغر وتسميتها بالصغرى لأن فيها ذات الأصغر. [٣] تسمى الكبرى وهي في اللغة ذات موصوفة بوصف الكبر، وفي الاصطلاح عبارة عن المقدمة التي فيها الحد الأكبر، و إنما سميت كبرى لاشتمالها على ذات الأكبر. ملا شيخ. الكبرى والصغرى من صيغ النسبة أي ذات الأصغر وذات الأكبر للاشتمال عليهما. عبيد. قوله: الكبرى: من قبيل تشبيه الجزئيات بالأفراد فلايرد أن الأكبر مايكون أجزائه كثيرة ولا أجزاء ههنا ليكون أكبر. ح. [٤] قوله: و هيئة التأليف: أي اقتران الصغرى بالكبرى يسمى شكلا، أقول: الشكل في اللغة هيئت وپيكر، وما قال عبد القادر: أن الشكل في اللغة هو الهيئة الحاصلة للجسم من احاطة الحد الواحد كالجسم الكروي أو الحدود كنصف الكرة أو المثلث وغيرهما فيدل على عدم علمه باللغة العربية؛ لأن المعنى المذكور معنى حكمي خاص كما هو المذكور في كتب الحكمة، وفي الاصطلاح عبارة عن الهيئة التأليفية الحاصلة بانضمام الصغرى مع الكبرى مع وضع الحد الأوسط عند الحدين الأخرين والمناسبة مع المعنى اللغوي ظاهر. عبيد.

بكروزي: (ومحموله يسمى حدا أكبر)؛ لأنه في الغالب أكثر أفرادا (والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى؛ لأنها ذات الأصغر وصاحبته. (والتي فيها الأكبر رتسمى الكبرى)؛ لأنه ذات الأكبر ومشتملة عليها. (وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلا) تشبيها لها بالهيئة الحسية الحاصلة من إحـــاطة

و الحصر فيها قيل: عقلي، و قيل: استقرائي. أي الحد الأوسط.

وَالأَشْكَالُ أَرْبَعَةٌ[١]؛ لأَنَّ الْحَدَّ الأَوْسَطَ[٢]، إِنْ كَانَ مَحْمُوْلاً فِي الصُّغْرٰى وَمَوْضُوْعًا فِي الْكُبْرٰى فَهُوَ الشَّكْلُ الأَوَّلُ[٣]، وَ إِنْ كَانَ مَحْمُوْلاً فِيْهِمَا فَهُوَ الشَّكْلُ الثَّانِيْ[٤]،

أي الصغرى و الكبرى.

---

[١] قوله: أربعة: والحصر فيها قيل: عقلي، وقيل: استقرائي. اعلم أن تربيع القسمة إنما هو مختار المتأخرين، وأما المتقدمون حتى الشيخ في الشفاء فقد ثلّثو القسمة وكانهم لم يلتفتوا إلى الشكل الرابع وأسقطوه عن درجة الاعتبار لبعده عن الطبع جدا ولمخالفته للشكل الأول الذي هو المعيار جدا. عبيد. [٢] قوله: لأن الحد: الذي هو واسطة في ثبوت الأكبر للأصغر. [٣] قوله: فهو الشكل الأول: قدمه لأنه موافق للطبع بدهي الانتاج، وإنما سمى الشكل الأول أولا؛ لأنه أشرف الأشكال لأنه بدهي الإنتاج. ح. أولا لوروده على نظم الطبع وبقاء مقدمتيه على ماكانتا عليه يعني لايحتاج إلى عكس ولا ارتداد بخلاف البواقي كما سيأتي، ولكونه منتجا للمحصورات الأربع دون البواقي وشرط انتاجه إيجاب الصغرى وكلية الكبرى، ولظهوره لم يتعرض المصنف له وتعرّض إلى ضروبه المنتجة إشارة إلى أنه بدهي الانتاج فكأنه لايحتاج إلىشرط. ح. إنما سمى أولا لأنه مطابق لنظم الطبع لأن الطبع يقتضي لأن يكون الأول الأصغر ثم الأوسط ثم الأكبر. [٤] قوله: الشكل الثاني: و إنما سمى الشكل الثاني لأنه يشبه الشكل الأول في أشرف مقدمتيه وهي الصغرى لاشتمالها علي موضوع النتيجة ووجه الشبه أن الحد الأوسط محمول فيهما.

يكروزي: الحد الواحد أو الحدود بالمقدار. (والأشكال أربعة؛ لأن الحد الأوسط إن كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهوالشكل الأول)؛ لأنه بديهي الانتاج وارد على نظم الطبعي، فإن الطبعية مجبولة على الانتقال من الشيء إلى الواسطة التي يقتضي حكمه حكم المطلوب، (و إن كان بالعكس) أي موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى (فهو) الشكل (الرابع) كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، فبعض الحيوان ناطق، (و إن كان موضوعا فيهما فهو) الشكل (الثالث) كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، فبعض الحيوان ناطق، (أومحمولا فيهما فهو) الشكل (الثاني)، كقولنا: كل إنسان حيوان، ولاشئ من الفرس بحيوان، فلاشيء من الإنسان بفرس، وإنما كان هذا ثانيا وماقبله ثالثا؛ لأن هذا يشارك الأول في أشرف مقد متيه وهي الصغرى لاشتمالها على موضوع المطلوب وذلك يشاركه في أخس مقد متيه وهي الكبرى بخلاف الرابع؛ إذ لاشركة له أصلا مع الأول.

يعني عكس الشكل الأول.

وَ إِنْ كَانَ مَوْضُوْعًا فِيْهِمَا، فَهُوَ الشَّكْلُ الثَّالِثُ[١]، وَ إِنْ كَانَ مَوْضُوْعًا فِي الصُّغْرٰى وَمَحْمُوْلاً فِي الْكُبْرٰى، فَهُوَ الشَّكْلُ الرَّابِعُ[٢]،

---

[١] قوله: فهو الشكل الثالث: و إنما سمي بالثالث؛ لأنه مشابه للشكل الأول في الكبرى في كون الحد الأوسط موضوعا فيهما والكبرى أخس المقدمتين لاشتمالها على محمول النتيجة، نحو: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، فيرتد إلى الأول بعكس الصغرى، نحو: بعض الحيوان إنسان، وكل إنسان ناطق، فبعض الحيوان ناطق. [٢] قوله: الشكل الرابع: مثال الشكل الرابع قولنا: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، يرد بعكس الترتيب إلى الأول هكذا كل ناطق إنسان، وكل إنسان حيوان، ينتج كل ناطق حيوان، وينعكس بالعكس المستوي إلى قولنا: بعض الحيوان ناطق، وهي النتيجة المطلوبة فتدبر. نورالحكم مع زيادة. وأيضا يرد إلى الشكل الأول بعكس المقدمتين يعني بعض الحيوان إنسان، وبعض الإنسان ناطق، ينتج بعض الحيوان ناطق، وهي النتيجة المطلوبة. عبيد. اعلم أن النسخ المتن في هذاالمقام مختلفة ولكل نسخة وجه وجيه فالنسخة الموجودة روعي فيها ترتيب الأشكال فأورد الأول، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع، وما ذكرفي شرح يكروزي راعي فيها الاختصار ومزيد البيان؛ فإنه ذكر بعد الأول، وإن كان بالعكس فهو الشكل الرابع وهذا هو الاختصار ثم ذكر الثالث؛ لكونه متصلا بالرابع بلا فصل، فلما لم يبق إلا الثاني أخر الثاني، و إن كان أبعد عن الأول لإفضاء ضرورة الاختصار إلى ذلك وأما مزيد البيان، فبقوله: والشكل الرابع بعيد عن الطبع جدا، ثم ما طوى في تلك النسخة من حديث رد الشكل الثاني والثالث والرابع إلى الأول كما هو الموجود في النسخة الحاضرة، وإن كان فيه مزيد اختصار إلا أن النسخة الموجودة فيها توضيح ومزيد بيان لايوجد في النسخة شرح يكروزي فتدبر. عبيد.

يكروزي: (فهذه هي الأشكال الأربعة المذكورة في المنطق)، والفرق بينهما بحسب الماهية والشرف قد مر، وبحسب الانتاج أن الأول ينتج المطالب الأربعة: الكليتين السالبة والموجبة، والجزئيتين السالبة والموجبة، والثاني ينتج السالبتين لا الموجبة، والثالث والرابع ينتجان الجزئيتين لا الكليتين، وبحسب الاشتراط فللأول بحسب الكيف إيجاب الصغرى، والكم كلية الكبرى، وللثاني بحسب الكيف اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب، والكم كلية الكبرى، وللثالث بحسب الكيف إيجاب الصغرى، والكم كلية إحدى المقدمتين، وللرابع بحسب الكيف والكم إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب مع كلية إحدى هما والبراهين في المطولات.

الذي هو الواقع على الوضع الطبعي.

وَالثَّانِيُ[١] يَرْتَدُّ إِلَى الأَوَّلِ بِعَكْسِ الْكُبْرٰى، وَالثَّالِثُ[٢] يَرْتَدُّ إِلَى الأَوَّلِ

لأنه مخالف للأول في الصغرى. لأنه مخالف للأول في المقدمتين. إنما احتاج إلى مزيد تكليف في رده إلى الأول لكونه أبعد منه.

بِعَكْسِ الْصُغْرٰى، وَالرَّابِعُ يَرْتَــدُّ إِلَيْهِ بِعَكْسِ التَّرْتِيْبِ[٣]، أَوْبِعَكْسِ

الذي هو أبعد الأشكال. من المشاغل الدنيوية وهذ اليوم نادر.

الْمُقَدّمَتِينِ[٤]، وَبَدِيْهِيُّ الانْتَاجِ هُوَ الأَوَّلُ، وَالَّذِيْ لَهُ عَقْلٌ سَلِيْمٌ، وَطَــبْعٌ

الذي يحصل النتيجة منه في أول الوهلة من دون احتياج إلى مزيد تفكر.

مُسْتَقِيْمٌ[٥] لَايَحْتَاجُ[٦] إِلٰى رَدِّ الثَّانِي إِلَى الأَوَّلِ.

أي الشكل الأول.

---

[١] قوله: والثاني: ومن ارتداد الأشكال الثلثة إلى الشكل الأول يفهم عدم كونها بدهية الانتاج، و هو كما مر أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الصدق والكيف، نحو: كل إنسان حيوان، ولاشيء من الحجر بحيوان، وينعكس الكبرى إلى قولنا: لاشيء من الحيوان بحجر، ينتج لاشيء من الإنسان بحجر، وقس عليه. عبيد. [٢] قوله: والثالث: نحو: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بأسود، وينعكس الصغرى إلى قولنا: بعض الحيوان إنسان، ينتج بعض الحيوان ليس بأسود. عبيد. [٣] قوله بعكس الترتيب: بأن تجعل الصغرى موضع الكبرى، والكبرى موضع الصغرى، فينتج القياس الحاصل بهذا العكس نتيجة تحصل النتيجة المطلوبة بعكسها، ولذا نحتاج بعد تحصيل النتيجة السابقة إلى عكسها حتى تحصل النتيجة المطلوبة، ولنمثل لك مثالا من الشكل الرابع كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، فبعكس الترتيب يرجع إلى قولنا: كل ناطق إنسان، وكل إنسان حيوان، ينتج من الأول كل ناطق حيوان، وبعد عكسها يحصل بعض الحيوان ناطق، وهو المطلوب. عبيد. [٤] قوله: المقدمتين: نحو: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، فتنعكس المقدمتين، فنقول: بعض الحيوان إنسان، وبعض الإنسان ناطق، فبعض الحيوان ناطق. حاشية. [٥] قوله: مستقيم: لا إعوجاج فيه بسبب الميل إلى الشهوات، والفرق بين العقل والطبع والنفس والروح اعتباري فالشيء الواحد الذي يعبر عنه بأنا إذا نظر إلى أنه يحصل به تعقل الأشياء يسمى عقلا، وإذا نظر إلى أنه ينتقش فيه الأشياء يسمى طبعا وذهنا، وإذا نظر إلى أنه يوافق الشيطان يسمى نفسا، (بــقية)

بكروزي: (والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا) لمخالفة الأول القريب من الطبع الوارد على النظم الطبعي في كلتا المقدمتين، (والذي له عقل سليم وطبع مستقيم لايحتاج إلى رد الثاني إلى الأول)؛ لأنه لغاية قربه من الأول ينقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير طلب رده إلى الأول بخلاف الثالث والرابع فإنهما بعيدان عن الأول بالنسبة إليه، ولاشك أن مجموع الأشكال ترّد في الحقيقة إلى الأول بل إلى أول الأول بل إلى الضروري عن أول الأول كما علم في المطولات وكذا القياس الاستثنائي إلى الاقتراني وبالعكس.

وَإِنَّمَا يَنْتِجُ الثَّانِيْ عِنْدَ اخْتِلَافِ مُقَدِّمَتَيْهِ[١] بِالإِيْجَابِ وَالسَّلْبِ، وَكُلِّيَّةِ الْكُبْرٰى. وَالشَّكْلُ الأَوَّلُ هُوَالَّذِيْ جُعِلَ مِعْيَارًا[٢] لِلْعُلُوْمِ.

(بقية) وإذا نظر إلى أنه يوافق أحكام الله تعالى ورسوله عليه السلام يسمى روحا. [٦] قوله: لايحتاج: مثل كل إنسان حيوان، ولاشيء من الحجر بحيوان، فإن الحجر مبائن للحيوان والحيوان عام من الإنسان ومبائن العام مبائن للخاص أيضا، فتحصل النتجة من غير رده إلى الأول مثل لاشيء من الإنسان بحجر.حاشية. [١] قوله: اختلاف مقدمتيه لأنه لو اتفق المقدمتان في الإيجاب والسلب، بأن تكون كلتاهما موجبتين أو سالبتين يلزم الاختلاف في النتيجة الموجب للعقم، وهو عدم الانتاج، فيصدق القياس تارة مع إيجاب النتيجة وتارة مع سلبها، وهو يدل على أن النتيجة ليست لازمة لذات القياس لاستحالة مخالفة مقتضى الذات، فلا تكون نتيجة لأن نتيجة تكون لازمة لذات القياس، أما عند إيجاب المقدمتين كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل ناطق حيوان، فالحق في النتيجة الإيجاب وهو كل إنسان ناطق. أقول: لَمَّا كان الشكل الثاني مخالفا للأول في الكبرى، فيعكس الكبرى، فيقال: كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان ناطق، ينتج بعض الإنسان ناطق، فالنتيجة جزئية، فغلط الكاتب في إيراد الموجبة الكلية، أي كل إنسان ناطق، وكذا أخطأ في إيراد السالبة الكلية، يعني لاشيء من الإنسان بفرس بل النتيجة على قانون عكس الكبرى يعني كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان فرس، هي بعض الإنسان ليس بفرس، كل ذلك لما علم في المنطق أن النتيجة تابعة للأخس الأرذل، ولايتوهم أن النتيجة تدل على أن بعض الإنسان فرس؛ لأنه لااعتبار للمفهوم المخالف عند الانتاج فتفكر. عبيد. ولوبدلنا الكبرى بقولنا: كل فرس حيوان، فالحق في النتيجة السلب، وهو لاشيء من الإنسان بفرس، وأما عند سلبهما فكقولنا: لاشيء من الإنسان بحجر، ولاشيء من الفرس بحجر، كان الحق في النتيجة السلب، وهو لاشيء من الإنسان بفرس، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: لاشيء من الناطق بحجر، كان الحق في النتيجة الإيجاب، وهو قولنا: كل إنسان ناطق، هذا هو الاختلاف الموجب للعقم.

يكروزي: (و إنما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب)؛ إذ لو اتفقتا فيهما لزم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج، وهوصدق القياس الوارد على صورة تارة مع إيجاب النتيجة والأخرى مع سلبها وهويدل على أن النتيجة ليست بلازمة لذاتها لاستحالة اختلاف مقتضى الذات، أما عند إيجاب المقدمتين كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل ناطق أوكل فرس حيوان. وأما عند سلبهما فكقولنا: لاشيء من الإنسان بحجر، ولاشيء من الفرس أو الناطق بحجر (والشكل الأول هو الذي جعل معيارا للعلوم) أي ميزانها والمعيار الوزن.

فَنُورِدُهُ[١] هٰهُنَا لِيُجْعَلَ دُسْتُوْرًا[٢] وَمِيْزَانًا[٣] يُنْتَجُ[٤] مِنْهُ الْمَطَالِبُ كُلُّهَا، وَشَرْطُ

أي يجيء.

انْتَاجِهِ[٥] إِيْجَابُ الصُّغْرٰى وَكُلِيَّةُ الْكُبْرٰى، وَضُرُوْبُهُ[٦] الْمُنْتَجَةُ[٧] أَرْبَعَةٌ:

أي كون الصغرى موجبة مطلقا كلية كانت أوجزئية . أي كون الكبرى كلية مطلقا موجبة كانت أوسالبة.

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ[٨]: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحْدَثٌ، فَكُلُّ جِسْمٍ مُحْدَثٌ.

من الأجزاء الخارجية. وهي الكبرى الموجبة الكلية. هذه النتجة.

---

[١] قوله: فنورده: أي الشكل الأول دون باقي الأشكال؛ لأن وضع الكتاب على غاية الإختصار. عبيد. [٢] قوله: دستورا: أي قانونا. هو الوزير الكبير الذي يرجع في أمور المملكة إلى ما يرسمه وليس بمراد ههنا. [٣] قوله: وميزانا: و إنما عطف الميزان عليه تنبيها على أن الدستور ليس بمعنى الوزير الكبير ههنا. [٤] قوله: ينتج: أي النتيجة الموجبة والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وهي الضروب التي سيجيء أمثلتها. عبيد. [٥] قوله: وشرط انتاجه: أي شرط انتاج الشكل الأول؛ لأنه لولم يشترط إيجاب الصغرى وكلية الكبرى يحصل الاختلاف في النتيجة الموجب للعقم أي عقم الشكل الأول، أما الأول فلأنه يصدق قولنا: لاشيء من الإنسان بفرس وكل فرس حيوان، فالحق الإيجاب أي كل إنسان حيوان، وإذا بدلنا الكبرى بقولنا: كل فرس صاهل كان الحق السلب أي لاشيء من الإنسان بصاهل، وأما الثاني فلأنه يصدق كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان فرس، فالحق السلب أي لاشيء من الإنسان بفرس، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: بعض الحيوان ضاحك، كان الحق الإيجاب أي بعض الإنسان ضاحك أي بالقوة. قال: أقول. [٦] قوله: ضروبه: على الترتيب الأشرف فالأشرف كمالايخفى. عبيد. [٧] قوله: المنتجة: إنما قيد بقوله المنتجة لأن القياس يقتضي أن تكون ضروبه ستة عشر ضربا الحاصلة من ضرب الصغريات المحصورات الأربعة في الكبريات الأربعة كذلك إلا أن إيجاب الصغرى أسقط الثمانية الحاصلة من ضرب السالبتين الصغريتين في الكبريات الأربعة وكلية الكبرى أسقط الأربعة الأخرى الحاصلة من ضرب الكبريتين الجزئيتين في الصغريتين الموجبتين. شيخ. [٨] قوله: الضرب: و إنما سمى كل واحد من هذه الضروب ضربا؛ لأن الضرب في اللغة النوع، وهو أيضا أنواع للشكل الأول. وهو أن يكون المقدمتان موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية، كالمثال المذكور في الكتاب، وهذا الضرب أشرف الضروب المنتجة؛ لأن الإيجاب أشرف من السلب والكلية أشرف من الجزئية، ولذا قدمه على سائرها. حاشية، وعبيد.

يكروزي: (فنورده ههنا ليجعل دستورا)أي مرجعا يكتفي به (وينتج منه المطلوب وشرط انتاجه إيجاب الصغرى وكلية الكبرى وضروبه المنتجة أربعة) والقياس يقتضي ستة عشرضربا حاصلة من ضرب الصغريات المحصورات الأربع في الكبريات كذلك غير أن إيجاب الصغرى أسقط ثمانية حاصلة من ضرب السالبتين الصغريين في الكبريات الأربع، وكلية الكبرى أسقطت أربعة أخرى حاصلة من ضرب الكبريين الجزئيين في الصغريين الموجبتين، فبقى أربعة أضروب الضرب الأول موجبتان كليتان ينتج كلية. (كقولنا: كل جسم مؤلف، وكل مؤلف محدث، فكل جسم محدث)

أي الضرب الثاني. وهي الكبرى سالبة كلية. وهذه النتجة المطلوبة.

وَالثَّانِيُ[١]: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ[٢]، وَلاَشَيْءَ مِنَ الْمُؤَلَّفِ بِقَدِيْمٍ، فَلاَ شَيْءَ مِنَ الْجِسْمِ بِقَدِيْمٍ.

---

[١] قوله: والثاني: أي الضرب الثاني ما يكون الصغرى موجبة كلية، والكبرى سالبة كلية، والنتجة سالبة كلية؛ لأن النتيجة تابعة للأخس الأرذل. ح، عبيد. اعلم أن الضرب الأول لما كان مشتملا على الشريفين في النتيجة الإيجاب والكلية قدمه، والضرب الثاني مشتملا على شرف الإيجاب في النتيجة لكن قدم الثاني لأن الكلية ولو كانت سالبة أولى وأحرى بالاعتبار عندهم من الجزئية، ولوكانت موجبة لأن قواعد العلوم كليات فافهم. عبيد. فائدة: اعلم أن ههنا اتفق المنطقيون من أولهم إلى آخرهم أن نتيجة القياس تابعة في صفة الإيجاب التي هي أشرف من السلب وفي صفة الكلية التي هي أشرف من الجزئية لأخس المقدمتين و أرزلهما يعني إن كانت إحدى مقدمتي القياس موجبة والأخرى سالبة تكون النتيجة سالبة، وإن كانت إحدى مقدمتي القياس كلية والأخرى جزئية تكون النتيجة جزئية، وإن كانت إحدى مقدمتي القياس سالبة فالنتيجة تكسب السلب من السالبة، والجزئية من الجزئية، فتكون سالبة جزئية، والسر في ذلك أن مقدمتي القياس لما كانتا جزئي القياس، ولكل منهما مدخل في تحصيل النتيجة فيجب مراعات التوازن بينهما في تحصيل النتيجة، والمقدمة الشرفي يكفيها شرافتها الذاتية فلو كانت النتيجة تابعة لها أيضا فات التوازن بينهما بالكلية فاتبعوا النتيجة للأخس منهما ليحصل التوازن بين المقدمتين ففي إحدى هما الشرف الذاتي وفي الأخرى موافقة المطلوب وهو النتيجة لها، وهذا بحسب الجلي من النظر، وأما النظر الدقيق فيختفي أن شرف النتيجة من كل الوجوه تابع لشرف كلتا المقدمتين اللتين لهما مدخل فيها من كل الوجوه؛ لأن شرف المعلول تابع لشرف العلة فإذا فات الشرف الكلي في إحدى المقدمتين فات الشرف المطلوب من كل الوجوه؛ لأن عدم جزء من العلة يستلزم عدم المعلول كما هو المعلوم من الحكمة فيفوت الشرف الكلي للمطلوب، فكان موافقة المطلوب النتيجة للأخس لازما بالضرورة ولهذا نظائر أخر حيث قالوا: أن المركب من المستقل وغيره غير مستقل؛ لأن استقلال الكل معلول لجميع أجزائه فإذا فات استقلال جزء واحد فات استقلال الكل لعدم علته، كذا قالوا: أن حرفية جزء واحد بمعنى احتياجه إلى الخارج يستلزم حرفية الكل بمعنى الاحتياج إلى ذلك الخارج فتدبر. عبيد. [٢] قوله: مؤلف: من الأجزاء التي لايتجزى عند المتكلمين، أو من الهيولى والصورة عند الحكماء، وذلك في البسائط، وأما من الأجسام كما في مركبات العالم، والبسائط ثلثة عشرة: كرة تسعة أفلاك وأربع عناصر، والمركبات هي المواليد الثلثة أي الحيوان والنبات والمعدن. عبيد.

يكروزي: (والثاني) كليتان والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية، (كقولنا: كل جسم مؤلف، ولاشيء من المؤلف بقديم، فلا شيء من الجسم بقديم).

[١] وهي الصغرى الموجبة الجزئية. وهي الكبرى الموجبة الكلية. وهي النتيجة.

وَالثَّالِثُ: بَعْضُ الْجِسْمِ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحْدَثٌ، فَبَعْضُ الْجِسْمِ

أي الضرب الثالث. أي الضرب الرابع. هي موجبة جزئية. هذه سالبة كلية.

مُحْدَثٌ. وَالرَّابِعُ[٢]: بَعْضُ الْجِسْمِ مُؤَلَّفٌ، وَلاَشَيْءَ مِنَ الْمُؤَلَّفِ بِقَدِيْمٍ،

فَبَعْضُ الْجِسْمِ لَيْسَ بِقَدِيْمٍ[٣]. وَالْقِيَاسُ الاقْتِرَانِيُّ[٤]:

---

[١] قوله: والثالث: أي الضرب الثالث أن تكون الصغرى موجبة جزئية، والكبرى موجبة كلية، فالنتيجة موجبة جزئية؛ لأن النتيجة تابعة لأخس المقدمتين، ومثاله. [٢] قوله: والرابع: أي الضرب الرابع وهو أن يكون الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية، فالنتيجة تتبع كلا الأرزلين؛ لأن النتيجة تابعة للأخس الأرزل، فهي سالبة جزئية، سلبها مأخوذ من الكبرى، وجزئيتها مأخوذ من الصغرى، أقول: لما لم يبق للضرب الرابع شرفا في الإيجاب في النتجة؛ لأن النتيجة سالبة جزئية أخره من جميع الضروب المنتجة وجعله رابعا. عبيد. [٣] قوله: بقديم: لايتوهم متوهم أن بعض الجسم قديم لأنك قد سمعت أنه لا اعتبار للمفهوم المخالف في الانتاج. عبيد. [٤] قوله: الاقتراني: قيد بالاقتراني احتراز عن الاستثنائي؛ فإن أحكامه وأقسامه سيأتي عنقريب. أقول: لَما بين المصنف أقسام القياس الاقتراني الكائنة في الحملية، أراد أن يبين أقسام الاقتراني الكائنة في الشرطية والمراد منه ما لايكون تركيبه من الحمليات المحضة، أو من الحمليات والشرطيات وأقسامه خمسة؛ لأنه إما مركب من المتصلتين، أو مركب من المنفصلتين، أو من حملية ومتصلة، أو من حملية ومنفصلة، أومن متصلة ومنفصلة. مير.

يكروزي: (والثالث) موجبتان، والصغرى جزئية، ينتج موجبة جزئية كقولنا:(بعض الجسم مؤلف، وكل مؤلف حادث، فبعض الجسم حادث. والرابع) موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية، كقولنا: (بعض الجسم مؤلف، ولاشيء من المؤلف بقديم، فبعض الجسم ليس بقديم). و إنما رتب هذا الترتيب باعتبار النتيجة، فالضرب الأول ينتج أشرف المحصورات، وهي الموجبة الكلية لاشتمالها على الشرفين الإيجاب والكلية، والثاني ينتج السالبة الكلية، وهي أشرف من الموجبة الجزئية، لأشرف الكلية لكونه من وجوه متعددة، ككونه شاملا ومضبوطا ومقصودا ونافعا في العلوم أزيد من شرف الموجبة الجزئية، والثالث ينتج موجبة جزئية وهي أشرف من السالبة الجزئية؛ لأن فيه شرفا واحد وهو الإيجاب، وليس في النتيجة الرابع شيء من الشرفين. (والقياس الاقتراني) خمسة أقسام من وجه آخر؛

إِمَّا مِنْ حَمْلِيتَيْنِ كَمَا مَرَّ، وَ إِمَّا مِنْ مُتَّصِلَتَيْنِ[١]، إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُوْدٌ، وَكُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوْدًا فَالأَرْضُ مُضِيْئَةٌ، يَنْتِجُ إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالأَرْضُ مُضِيْئَةٌ. وَ إِمَّا مِنْ مُنْفَصِلَتَيْنِ[٢]، كَقَوْلِنَا: كُلُّ عَدَدٍ[٣] إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، وَكُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ إِمَّا زَوْجُ الزَّوْجِ أَوْ زَوْجُ الْفَرْدِ[٤]، يَنْتِجُ كُلُّ عَدَدٍ فَهُوَ إِمَّـــا فَرْدٌ، أَوْ زَوْجُ الزَّوْجِ، أَوْ زَوْجُ الْفَرْدِ.

(Interlinear glosses: مركب. شرط. شرطية متصلة صغرى. حد أصغر. مركب. حد أوسط. شرط. شرطية متصلة كبرى. حد أوسط. جزاء. جزاء. شرطية متصلة نتيجة. شرطية متصلة نتيجة. جزء غير مشارك.)

---

[١] قوله: من متصلتين: والمراد من المتصلتين اللزميتان لا الاتفاقيان كما ذكر في المطولات. مير. كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، هذه قضية واحدة والقضة الثانية قوله: كلما كان النهار موجود فالأرض مضيئة، والنتيجة قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة. مير. وكلما كان النهار موجود فالأرض مضئة، ينتج إن كانت الشمس طالعة. الحد الاوسط المكرر في هذاالقياس قوله: النهار موجود فإذا حذف الحد المكرر من هذا القياس بقي إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة وهي النتيجة. عبيد. [٢] قوله وإما من منفصلتين: أي القياس الاقتراني إما مركب من منفصلتين بأن كانتا المقدمتان منفصلتين .شرح. [٣] قوله: كل عدد: حد أصغر، إما زوج حد أوسط مشارك مع الكبرى، أو فرد جزء غير مشارك، وكل زوج هذا هو الحد الأوسط المكرر في الكبرى في هذا القياس، فإذا حذف من البين بقي كل عدد إما فرد وهذا هو الجزء الغير المشارك من الصغرى، أو زوج الزوج أو زوج الفرد، هذه النتيجة التأليف بين الجزء المشارك من الصغرى وجزئي الكبرى. حواشي. [٤] أقول: هذا مثال الشكل الأول من الاقتراني الشرطي الانفصالي والانتاج منه بأن يقال: أن الواقع من المنفصلة الأولى إما الجزء الغير المشارك فهو الجزء الأول من النتيجة أوالجزء المشارك فحينئذ الواقع من المنفصلة الثانية إما الجزء المشارك أيضا، فحينئذ يتألف بينهما فيتحقق نتيجة التأليف، وهي الجزء الثاني من النتجة أو الجزء الغير المشارك فهو الجزء الثالث من النتيجة، وأما سائر تفاصيل أشكال هذه الأقيسة ففي شرح السيد الجرجاني على هذا الكتاب فراجعه. (بقية)

يكروزي: لأنه (إما مركب من حمليتين كما مر) من غير مرة، (و إما من متصلتين كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلما كان النهار موجوج فالأرض مضيئة، ينتج إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة)؛ لأن ملزوم الملزوم ملزوم. (و إما من منفصلين كقولنا: كل عدد فهو إما زوج أوفرد، وكل زوج فهو إما زوج الزوج أوزوج الفرد)؛ لأنه إما أن ينقسم بمتساويين أولا، (ينتج كل عدد فهو إمافرد أوزوج الزوج أوزوج الفرد)؛ لأن الصادق من المنفصلة الأولى إن كان الفردية

وَ إمَّا مِنْ حَمْلِيَّةٍ وَمُتَّصِلَةٍ، كَقَوْلِنَا:[١] كُلَّمَا كَانَ هٰذَا إنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ[٢]، وَكُلُّ حَيْوَانٍ فَهُوَ جِسْمٌ، يَــنْتِجُ كُلَّمَا كَانَ هٰذَا إنْسَانًا فَهُوَ جِسْمٌ[٣]، وَإمَّا مِنْ حَمْلِــيَّةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ[٤]، كَــقَوْلِنَا: كُلُّ عَدَدٍ إمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ[٥]،

(بقية) أقول: وَجْه الْحَوَالَة إلىٰ كتاب السيد شرح إيساغوجي أن بيان نتيجة التأليف هناك في الصفحات وههنا البياض لايسعها، وأيضا فهم نتيجة التأليف في كل الأضروب لايسعه فهم المبتدي القاري لهذا الكتاب ولايطيق المدرس إفهامه فيقع الاضطراب العظيم للمتعلم ويقع بين المتعلم وبين المعلم كيف ذلك وهكذا ذلك وربما ينجر كيف ذلك وهكذا ذلك إلى غضب المعلم ووجع رأسه وأذي المتعلم فلذلك تركت التفصيل في ذلك. عبيد. أقول: زوج الزوج هو ما يصح إنقسامه إلى متساويين مرة بعد أخرى كالأربع فإنه ينقسم أولا إلى الإثنين وثانيا إلى الواحد، وزوج الفرد هو ما لايصح إنقسامه إلى المتساويين مرة بعد أخرى كالستة فإنه ينقسم أولا إلى الثلاثة، والثلاثة لاينقسم ثانيا إلى المتساويين، لأنه إذا قسم الثلاثة يكون أحد قسميها إثنين والأخر واحد، وقيل: زوج الزوج هو الذي ينتهي إلى المتساويين إلى الواحد ويقبل التقسيم أكثر من مرة واحدة، فلايصدق الزوج على الإثنين كالثمانية فإنها ينتهي انقسامه إلى المتساويين إلى الواحد وزوج الفرد هو الذي لاينتهي إنقسامه إلى الواحد ولايقبل التنصيف إلامرة واحدة فالإثنان داخل في زوج الفرد كما لايخفى مثاله الستة فإنها إذا نصفت صارت ثلاثة ولاتقبل مرة أخرى تنصيفه إلى الواحد بل ينقسم إلى الواحد والإثنين وهما ليسا بمتساويين. حاشية. [١] أي و إما أن يتركب القياس الاقتراني من مقدمة حملية ومقدمة متصلة سواء كانت الحملية والمتصلة كبرى أو بالعكس. [٢] فهذه القضية متصلة لأنه حكم فيها بلزوم الحيوانية على تقدير صدق الإنسان. عبيد. [٣] النتيجة في هذا الشكل لأن الحد الاوسط المكرر هو الحيوان فإذا حذف من البين بقي كلما كان هذا إنسانا فهو جسم. [٤] أي القياس الاقتراني المذكور إما أن يتركب من حملية ومنفصلة سواء كانت الحملية صغرى أو منفصلة كبرى و بالعكس. حاشية. [٥] فهذه قضية منفصلة لأنه حكم فيها بالعناد بين الزوج والفرد وهي صغرى في هذا القياس. حاشية.

يكروزي: فهي إحدى أقسام النتيجة، وإنكان الزوجية وهي منحصرة في قسمين كان الصادق أحد قسميها المذكور في النتيجة أيضا فيصدق النتيجة المركبة من الأقسام الثلثة قطعا (و إما من حملية ومتصلة كقولنا: كلما كان هذا إنسانا فهوحيوان، وكل حيوان جسم، ينتج كلما كان هذا إنسان فهو جسم)؛ لأن الصادق على كل ما صدق عليه اللازم صادق على الملزوم قطعا. (وإمن حملية ومنفصلة كقولنا: كل عدد إما زوج أوفرد، وكل زوج فهو منقسم بمتساويين، ينتج كل عدد إما فرد و إما منقسم بمتساويين)؛ لأن المتساوي لأحد المعاندين معاند للآخر.

وَكُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ[١]، يَنْتِجُ كُلُّ عَدَد فَهُوَ إِمَّا فَرْدٌ وَ إِمَّا مُنْقَسِمٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ[٢]. وَ إِمَّا مِنْ مُتَّصِلَةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ[٣]، كَقَوْلنا: كُلَّمَا كَانَ هٰذَا إِنْسَاناً فَهُوَ حَيْوَانٌ، وَكُلُّ حَيْوَانٍ فَهُوَ إِمَّا أَسْوَدُ أَوْ أَبْيَضُ، يَنْتِجُ كُلَّمَا كَانَ هٰذَا إِنْسَانًا فَهُوَ إِمَّا أَبْيَضُ وَ إِمَّا أَسْوَدُ. وَأَمَا القِيَاسُ[٣] الاسْتِثْنَائِيْ فَالشَّرْطِيَةُ المَوْضُوْعَةُ[٤] فِيْه

هذه المقدمة شرطية متصلة — هذه المقدمة شرطية منفصلة

---

[١] هذه المقدمة حملية وقعت كبرى في هذا القياس وهو الشكل الأول، والزوج هو الحد الأوسط المكرر، فعبارة الكتاب هكذا: كل عدد إما فرد أو زوج، وكل زوج، وقد وقع الغلط في جميع النسخ. عبيد. [٢] أي ينتج من هذا القياس الذي هو مركب من هاتين المقدمتين اللتين أولهما منفصلة والأخرى حملية كقولنا: كل عدد فهو إما فرد أومنقسم بمتساويين. مير. [٢] ونتيجة هذا القياس منفصلة؛ لأن الحد الأوسط فيا الزوج، و إذا حذف من البين بقي كل عدد إما فرد أومنقسم بمتساويين. حاشية. [٣] أي القياس الاقتراني المذكور إما أن يتركب من مقدمتين مقدمة متصلة، ومقدمة منفصلة، سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى، أو بالعكس .مير.[٣] أي القسم الخامس من القياس الاقتراني هو مايتركب من متصلة ومنفصلة، والقريب إلى الطبع من هذا القسم أن يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى، واعلم أن الحد الأوسط المكرر في هذا المثال هو الحيوان، فإذا حذف من البين بقي كلما كان هذا إنسانا فهو إما أبيض أو أسود. عبيد. وحاشية. لما فرغ المصنف عن بيان القياس الاقتراني، شرع في بيان القياس الاستثنائي فقال:

يكروزي: (و إما من متصلة ومنفصلة، كقولنا: كل ماكان هذا إنسانا، فهو حيوان، وكل حيوان إما أسود و إما أبيض، ينتج كلما كان هذا إنسانا فهو إما أسود و إما أبيض)؛ لأن إنقسام كل قسم مما صدق عليه اللازم يستلزم انقسام الملزوم، فهذه هي الأقسام الخمسة الاقترانية، و استفاء البحث في تحقيق انتاجها في المطولات، وأما القياس الاستثنائي فلا يخلو من أن يكون شرطيته متصلة أومنفصلة حقيقية أو مانعة الجمع أومانعة الخلو. فالمتصلة ينتج بوضع المقدم وضع التالي، وبرفع التالي رفع المقدم إثنان والحقيقية بوضع كل من الجزئين رفع الأخر وبرفع كلواحد منهما وضع الأخر أربعة

أي إثباته

إِنْ كَانَتْ مُتَّصِلَةً[١]، فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ الْمُقَدَّمِ يَنْتِجُ عَيْنَ التَالِي[٢]

اي إثبات عين المقدم — لأن وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم

---

[١] قوله: متصلة: في المتصلة أربع احتمالات: وضع المقدم، و وضع التالي، ورفع المقدم، ورفع التالي، فوضع المقدم ينتج وضع التالي، ووضع التالي لاينتج؛ لجواز كون التالي أعم، وثبوت العام لايستلزم ثبوت الخاص، نحو: قولنا: إن كان هذا إنسانا فهو حيوان، لكنه حيوان لاينتج فهو إنسان، ورفع التالي ينتج رفع المقدم؛ لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم، ورفع المقدم لاينتج، كما في الصورة المذكورة، إذا قيل: لكنه ليس بإنسان؛ فإنه لايستلزم أنه ليس بحيوان؛ لأن انتفاء الخاص لايوجب انتفاء العام، وفي مانعة الجمع أيضا أربع احتمالات: وضع كل، ورفع كل، فوضع كل ينتج رفع الآخر؛ لامتناع الجمع، ورفع كل لاينتج وضع الآخر؛ لجواز رفعهما، وفي مانعة الخلو أيضا أربع أحتمالات: وضع كل، ورفع كل، فرفع كل ينتج وضع الآخر لامتناع الخلو، ووضع كل لاينتج؛ لجواز الجمع، وفي المنفصلة الحقيقية أيضا أربع إحتمالات: وضع كل، ورفع كل، فوضع كل ينتج رفع الآخر؛ لامتناع الجمع، ورفع كل ينتج وضع الآخر لامتناع الخلو، فالضروب المنتجة عشرة: إثنان في المتصلة، و إثنان في مانعة الجمع، و إثنان في مانعة الخلو، وأربعة في الحقيقية، وتلك عشرة كاملة، وبعض المصححين اكتفوا بالستة، ولم ينظروا إلى المنفصلة الحقيقية. عبيد. [٢] قوله: عين التالي: لأن وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم. عبيد. يعني اگر از مقدم استثناء كني عين تالي نتيجة دهد، واگر از رفع تالي استثناء كني رفع مقدم نتيجة آيد، ولاعكس يعني وضع تالي وضع مقدم نتييجة ندهد، ونه رفع مقدم رفع تالي، زيرا كه انفكاك لازم ازملزوم ممتنع است، وهم چنين باوجود ملزوم وجود لازم واجب اما جائز است وجود لازم بدون ملزوم بجهت بودن لازم عام تر ازملزوم وتالي لازم است ومقدم ملزوم وتالي گاه عام از مقدم بود پس وجود عام بدون خاص جائز است .ح

يكروزي: ومانعة الجمع بوضع كلواحد منهما رفع الآخر فقط إثنان ومانعة الخلو برفع كل منهما وضع الأخرفقط إثنان فصارمجموع المنتجات عشرة والعقيمة ستة إثنان في المتصلة وإثناي في مانعة الجمع وإثنان في مانعة الخلو هذا هو الكلام الكلي وإلى بعض ماذكرنا أشاربقوله (وأما القياس الإستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه إنكانت متصلة)موجبة لزومية(فإستثناء عين المقدم ينتج عين التالي)كقولنا إن كان هذا إنسانا فهوحيوان لكنه إنسان ينتج أنه حيوان لأن وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم (وإستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم)كقولنا إنكان هذا إنسانا فهوحيوان لكنه ليس بحيوان ينتج أنه ليس بإنسان لأن عدم اللازم يستلزم عدم الملزوم ولاينتج إستثناءعين التالي ولاإستثناء نقيض المقدم شيئا فالإستثناء أعم من الوضع ويسمى إستثناء العين ومن الرفع ويسمى إستثناء النقيض فإن قلت هذا صحيح إذا كانت الملازمة عامة أما إذا كانت متساوية فإستثناء عين

كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيْوَانٌ، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ فَيَكُوْنُ حَيْوَانًا وَ
هذا إستثناء عين المقدم فينتج عين التالي وهوقوله فيكون حيوانا

اسْتِثْنَاءُ نَقِيْضُ التَّالِيْ يُنْتِجُ نَقِيْضَ الْمُقَدَّمِ كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا
لأن إنتفاء اللازم هوالحيوان مستلزم لإنتفاءالملزوم وهوالإنسان

فَهُوَحَيْوَانٌ لَكِنَّهُ[١] لَيْسَ بحيْوَان، فَلاَ يَكُوْنُ إِنْسَانًا، وَ إِنْ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً
لأنّ انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وهي ما يكون مانعة الجمع والخلو أي احد كان لاعلى التعين

حَقِيْقِيَّةً فَاسْتِثْنَاءُ أَحَدِ الجُزْئَيْنِ يَنْتِجُ[٢] نَقِيْضَ الآخَرِ، وَاسْتِثْنَاءُ نَقِيْضِ
والا يلزم اجتماع النقيضين والا يلزم ارتفاع النقيضين

أَحَدِهِمَا يَنْتِجُ عَيْنَ الآخَرِ[٣]، وَعَلَى هَذَا مَانِعَةُ الْجَمْعِ[٤] وَمَانِعَةُ الْخُلْوِ[٥]

---

[١] قوله: لكنه: رفع تالي را باستثناء اورد كه لازم است ومستلزم رفع ملزوم شده كه مقدم است .ح . [٢] قوله: ينتج: لامتناع الجمع بينهما كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجا أوفردا لكنه زوج ينتج أنه ليس بفرد وهو نقيض الأخر وكذا إذ قيل أنه فرد ينتج أنه ليس بزوج.حاشية. [٣] قوله عين: لإمتناع الخلو منهما كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا لكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد لإمتناع الخلو منهما.ح. [٤] قوله مانعة:أي قضية مانعة الجمع فيها وإن جاز الخلو كقولنا هذا الشئ إما أن يكون شجرا أوحجرا لكنه شجر ينتج أنه ليس بحجر ولايجوز إستثناء نقيض عين الأخر لجواز الخلو بأن يكون الشئ ولايكون شجرا ولاحجرا كالإنسان وغيره.ح. [٥] قوله: مانعة:أي قضية مانعة الخلو فيها وإن جازالجمع بأن يقال زيد إما أن يكون في البحر أولايغرق ينتج هذا بإستثناء نقيض أحد الجزئين بأن قلنا لكنه ليس في البحر فينتج أنه لايغرق وإذا إستثنيت نقيض الاخر بأن قلت لكنه يغرق ينتج أنه في البحر.مير.

يكروزي: الكل ينتج عين الأخروإستثناء نقيض كل ينتج نقيض الأخركما في الفصول أن الحكم قطعي في صور الأربع قلت الملازمة المتساوية في الحقيقة متلازمان فكل حكمين من الأربعة المذكورة هي الملازمة بين المتلازمين آلاترى أن إستلزام وجود اللازم وجود الملزوم فيها ليس من حيث أنه لازم بل من حيث أنه ملزوم وكذا إستلزام عدم الملزوم عدم اللازم لا من حيث أنه ملزوم بل منحيث أنه لازم(وإن كانت منفصلة حقيقيةفإستثناء عين أحد الجزئين ينتج نقيض الأخر)لأن وجود أحد المعاندين صدقا يستلزم عدم الأخرفهذا في الحقيقية ومانعة الجمع (وإستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الأخر)لأن عدم أحد المعاندين كذبا يستلزم وجودالأخروهذا في الحقيقية ومانعة الخلو ولفظ الكتاب ساكت عن التفصيل والأصل ماذكرناه وعليه التعويل والأمثلة غير خافية.

فَصْلُ البُرْهَانِ[۱] وَهُوَ قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِمَاتٍ يَقِيْنِيَةٍ لإنْتَاجِ يَقِيْنِيٍّ

في اللغة الدليل   هوجنس بمعنى المقول ويجئ بمعنى المركب

---

[۱] قوله: البرهان:هو أقوى أنواع الأقسية وعليه يعول في العقائد الدينية.عبيد أقول من إصطلاحات المنطق المذكورة البرهان وهو في اللغة الغلبة وفي الإصطلاح عبارة عماذكر في المتن لمناسبة أن صاحب البرهان يغلب الخصم.نور الحكم قوله البرهان: إعلم أن أبواب المنطق الصناعات الخمس فالمنطقي كما يبحث من الصورة يبحث عن المادة فلما تم التلويح إلى مباحث الصورة أشار ههنا إلى مباحث المادة أيضا فقال من جملة الصناعات الخمس البرهان وهو قياس.حاشية قوله البرهان: درين فصل بيان مواد قياسها است وآن يا يقينيات است يا غير يقينيات است ويقين اعتقاديست جازم مطابق واقع ثابت پس از قيد اول خارج شد گمان واز ثاني جهل مركب كه بعض الشعرآء بيّن المعنى الجهل المركب. آنكس كه نداند وبداند كه بداند درجهل مركب ابد دهربماند وجهل بسيط. آن كس كه نداند وبداند كه نداند اواسپ خود از گنبد فيروزه جهاند.عبيد واز سوم اعتقاد شيخ وپير كه از تشكيك مشكك دور مي شود واين پنج قسمهاي قياس را كه از روي ماده شده است صناعات خمسه نامند.

يكروزي: ومن أبواب المنطق الصناعات الخمس لأن المنطقي كمايبحث عن الصورة يبحث عن المادة فلما تم التلويح إلى مباحث الصورة أشار إلى مباحث المادة أيضا فقال من جملة الصناعات الخمس(البرهان وهوقياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين)أعم من أن يكون ضرورية أومكتسبة منها فالقياس جنس يتناول الأقسية الخمس والمؤلف ذكر ليتعلق به قوله من مقدمات يقينية وهويخرج الخطابة والجدل وغيرها وقوله لإنتاج اليقين غاية ذكره ليشمل التعريف على العلل الأربع فالمؤلف أشارإلى صورة بالمطابقة وإلى الفاعل بالإلتزام وهو القوة العاقلة والمقدمات مادة ولإنتاج اليقين غاية(واليقينيات ستة أقسام)لأن حكم العقل بها إما بلا إستعانة من الحس أومعها والأول إن لم يتوقف على وسط حاضرفي الذهن فهو الأوليات وإن توقف فهو قضايا قياساتها معها والثاني إما أن لايتوقف اليقين به بعد الإحساس على شئ واحد أويتوقف والأول المحسوسات فالإحساس إنكان بالحس الظاهر فهو المشاهدات وإن كان بالحس الباطن فهو الوجدانيات وإن توقف فالحس إما حس السمع وهو المتواترات فإنها متوقف على حكم العقل بإمتناع تواطؤ المخبرين على الكذب أوغيره فإن توقف على تكرار المشاهدات فهو المجرّبات وإن توقف على الحدس فالحدسيات وهذا وجه الظبط لا الحصر العقلي وإلى تعدادها أشار بقوله(أحدها أوليات كقولنا الواحد نصف الإثنين والكل أعظم من الجزء)فهذا الحكمان لايتوقفان إلا على تصور الطرفين فمن زعم أن قد يكون الجزء أعظم من الكل كما في داء الفيل فهو لم يتصور معنى الكل والجزء(ومشاهدات)وتسمى محسوسات أيضا(كقولناالشمس مشرقة)في المدرك بالبصر(والنارمحرقة) في

وَاليَقِيْنِيَاتُ أَقْسَامٌ ستةٌ[١]: أَحدُهَا أَوْلِيَاتٌ[٢] كَقَوْلِنَا: اَلْوَاحِدُ نِصْفُ الإِثْنَيْنِ،

هو اعلى درجات العلوم كمالايخفى

وَالْكُلُ أَعْظَمُ مِنَ الجَزْءِ[٣]، وَمُشَاهَدَاتٌ[٤]، كَقَوْلِنَا: اَلْشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ وَالنَّارُ

مثال لمايحتاج إلى حس البصر

مُحْرِقَةٌ.

مثال لمايحتاج إلى حس اللمس

---

[١] قوله ستة: وإنما إنحصرت فيها لأن العقل إما أن لايحتاج في الحكم إلى شئ غير تصور الطرفين أويحتاج إلى شئ لايتغيب عن الذهن أو يدل على إحتياجه إلى شئ ينضم إلى العقل أو ينضم إلى المحكوم فقط أو إلى كليهما معا فالأول الأوليات والثاني الفطريات والثالث المشاهدات والرابع الحدسيات والخامس إن كان من شأنه أن يحصل بالإرهاص فهو المتواترات أو تكرار العمل فهو المجزبات.شرح سلم العلوم وتفصيل هذه الحاشية هكذا اليقينيات ستة وإنما إنحصرت فيها لأن العقل إما أن لايحتاج في الحكم فيها إلى شئ غير تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الإثنين والكل أعظم من الجزء أويحتاج إلى شئ لايتغيب عن الذهن كقولنا الأربعة زوج لأن الشئ الذي لايتغيب عن الذهن هو الإنقسام إلى المتساويين أويحتاج إلىشئ ينضم إلى العقل كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة أويحتاج إلى شئ ينضم إلى المحكوم فقط نحو نورالقمر مستفاد من النور الشمس فإن المحكوم فيه يحتاج إلى تغيير نورالقمر من أوضاعه مع الشمس فالمحكوم وهو مستفاد يحتاج إلى ملاحظة التغيير المذكور أوإلى كليهما أي العقل والمحكوم معا فالأول أوليات والثاني الفطريات والثالث المشاهدات وتسمى محسوسات أيضا والرابع الحدسيات وتسمى القضايا قياسالها معها والخامس إن كان من شأنه أن يحصل بعدم جواز العقل التواطوء على الكذب فهي المتواترات وإن إحتاج إلى تكرار العمل فهي المجربات كقولنا السقمونيا آه لانه لايحصل اليقين بذلك بمرة بل يحتاج إلى تكرار شرب السقمونيا كمالا يخفى.عبيد. [٢] قوله أوليات:وهي التي يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين [٣] قوله من الجزء:لأن الكل مركب من الأجزاء فهو أعظم من جزئه فيه أن الاوليات لاتحتاج إلى شئ سوى تصور الطرفين فكيف الإستدلال بقوله لأن الكل.آه. [٤] وهي التي لايحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس كالحكم بأن الشمس مشرقة والنارمحرقة

بكروزي: في المحسوس باللمس .

وَمُجَرَّبَاتٌ كَقَوْلِنَا: السَّقْمُوْنِيَا مُسْهِلٌ لِلصَّفْرَاءِ وَحَدَسْيَاتٌ كَقَوْلِنَا: نُوْرُ
أي بعض من اليقينيات حدسيات

الْقَمَرِ مُسْتُفَادٌ مِنْ نُوْرِ الشَّمْسِ [۱] وَمُتَوَاتِرَاتٌ[۲] كَقَوْلِنَا: مُحَمَّدٌ صَلَّى
أي بعض من اليقيقنيات متواترات

اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدْعَى[۳] النُّبُوَةَ وَأَظْهَرَ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى يَدِهِ.

---

[۱] قوله من نورالشمس:وليس له نور ذاتي بدلالة إزدياد نوره ونقصانه بالقرب والبعد إلى الشمس وإلا لما تغير نوره بأوضاعه مع الشمس كالكواكب الأخر.عبيد قال الإمام الرازي الحدسيات هي التي لاتحتاج إلى تكرار مشاهدة وقال السيد لاتجب المشاهدة في الحدسيات أصلا فضلا عن أنيكون فيه تكرارا بل هي عبارة عن ظهور مبادي مرتبة في الذهن دفعة واحدة فيحصل المطلوب في الذهن [۲] قوله متواترات:لايتعين العدد في تواتر وليست الثلاثة الأخيرة بحجة على الغير لجواز أن لايحصل لأحد أحد من الثلاثة إعلم أنه إذا كان الحد الأوسط علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في نفس الأمر فهو برهان لمي نحو هذا متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط فهو محموم فهذا محموم [۳] قوله أدعى:أقول دعوى نبوته صلعم متواترة حتى يعلم الكفار ايضا.عبيد يقول العاصي غفر له الباري أن أفراد معجزات نبينا صلعم كثيرة جدا منقولة في كتاب البخاري ومسلم وغيرهما من كتب الصحاح التسعة وغيرها بأسانيد صحيحة لايحوم حولها شك ولاشائبة لكن أفرادها مروية بطريق الأحاديث الأحاد ومع ذلك فالقدر المشترك بينها إظهارنفس المعجزة متواتر أخبر بها ألوف من الرواة بحيث يستحل العقل إتفاقهم على الكذب لاعمدا ولاإتفاقا وهذا هو معنى التواتر كما في كتب أصول الحديث.عبيد

بكروزي (ومجربات كقولنا شرب السقمونيايسهل الصفراء)إذ لولم يسهلها لماوقع الإسهال عقيب شربها كلياأوأكثريا فيتوقف اليقين فيها على تكرار المشاهدات (وحدسيات)أي مقدمات يحصل اليقين فيها بسنوح المبادي والمطالب للذهن دفعة واحدة وهو المعني بالحدس ولاحركة فيه بخلاف الفكر فإنه تدريجي لادفعي ولذا قد يكون إختلاف الناس فيه بالسرعة والبطوء أما في الحدس فليس إلا بالقلة والكثرة لأنه دفعي(كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس)بواسطة تشكلاته النورية المختلفة قربا وبعدا منها (ومتواترات)وهي القضايا ألتي يحكم العقل فيها بواسطة السماع لأنها نقلها قوم يستحل العقل تواطئهم على الكذب مصداقه حصول اليقين (كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم أدّعى النبوة وأظهر المعجزة على يده)فإنه كعلمنا على البلدان النائية والأمم الماضية.

وَقَضَايَا قِيَاسَاتُهَا مَعَهَا [١] كَقَوْلِنَا الأَرْبَعَةُ زَوْجٌ [٢] بِسَبَبِ وَسَطٍ حَاضِرٍ فِي
والمراد كماسيقول المصنف هوالإنقسام بمتساويين
الذِّهْنِ هُوَالإِنْقِسَامُ بِمُتَسَاوِيَيْنِ وَالجَدْلُ [٣] وَهُوَ قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ
والمراد من القول والمؤلف ماذكر مرارا
مَشْهُوْرَةٍ [٤].

---

[١] قوله معها: يعني القياس الحاكم بصحتها مع تلك المقدمات يدركه الغبي من الناس إيضا.عبيد [٢] پس هرگاه گفتي اربعه منقسم بود بدو عدد برابر باهمديگر وعدديكه اين قسم باشد زوج بود نتيجه ان همين برايد كه اربعه زوج است [٣] قوله الجدل: حجة منتجة على سبيل الشهرة ولابد فيه من أن يكون مراده مشهورة أومسلمة عند الخصم سواء كانت صادقة أوكاذبة قيل الجدل في اللغة پايمال كردن وفي الإصطلاح قياس مركب من المقدمات المشهورة أوغير المشهورة المسلمة وهذا يخالف ماقال المصنف عند الخصم. [٤] قوله مشهورة:كمايقال لطائف الليل أنه سارق وقد يحسب هذه المقدمة من الوهميات إعلم أن لكل قوم مشهورات حتى يشابه الأوليات واعلم كما أن لليقنيات ستة أنواع والمركب منها يسموها بإسم البرهان كذلك غير اليقينيات ستة انواع والمشهورات قسم منها كماذكر ومسلمات هي القضايا التي تكون مسلمة عند الخصم نحو الأمر للوجوب في قوله تعالى صلّوا عليه عند من ينكر أن صلوة على النبي ليس بواجب ومنها مقبولات نحو كرامة الأولياء حق أما معجزات الانبياء عليهم الصلوة والسلام شامل في المتواترات وعد صاحب شرح مطالع من مقبولات التي هي قسم من غير اليقينيات وهذا هوالأمر العجيب والمجربات والحدسيات ومتواترات التي يصل إلى حد اليقين يقينيات فقط. حاشية.

بكروزي: (وقضايا قياساتها معها كقولنا الأربعة زوج بسبب وسط حاضرفي الذهن وهو الإنقسام بمتساويين)فإن الذ هن يترتب في الحال أن الأربعة منقسمة بمتساويين وكل ما كان كذالك فإنه زوج فالأربعة زوج (و)الثاني من الصناعات الخمس(الجدل وهوقياس)جنس(مؤلف من مقدمات مشهورة)فصل ويختلف بإختلاف الأزمان والأمكنة والأقران وغيرها(والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه)كنبيّ أوولِيّ(أومظنونة)معتقدفيها إعتقادا راجحا نحو كل حائط ينتشر منه التراب وما ينتشرمنه التراب فهوينهدم (والشعر قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس)نحو الخمرياقوتة سيالة (أوتنقبض)نحو العسل مرّ مهوعة

وَالخِطَابَةُ[١] وَهُوَ قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدمَاتٍ مَقْبُوْلَةٍ مِنْ شَخْصٍ مُعْتَقَدٍ فِيْه أَوْ
من الاولياء والصالحين.
مَظْنُوْنَةٍ[٢]وَالشِعْرُ وَهُوَقِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدمَاتٍ[٣] تَنْبَسِطُ مِنْهَا النَّفْسُ أَوْ
تَنْقَبِضُ وَالْمُغَالَطَةُ[٤]وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدمَاتٍ شَبِيْهَةٍ بِالحَقِّ[٥] أَوْ المَشْهُوْرَةِ
أَوْ مُقَدمَاتٍ وَهْمِيَةٍ كَاذِبَةٍ[٦]وَالْعُمْدَةُ هِيَ الْبُرْهَانُ لاغَيْرُ[٧]وَلْيَكُنْ هَذَا أَخِرَرِسَالَةٌ.

---

[١] قوله والخطابة:أي بعض من الإصطلاحات المنطقية المذكورة الخطابة. [٢] قوله: مظنونة:ليس المراد من الظن ههنا المعنى المتعارف الذي هو قسم من التصديق بل ما يشمل الوهم أي معتقد فيها إعتقادا راجحا نحو كل حائط ينتشر منه التراب فهو ينهدم .حاشية أقول هذاليس بلازم كما قلنا إلاأن يقال إنما قال المحشي ههنا ماقال من إرادة المعنى المتعارف لئلايتداخل بعض أفراد هذا القسم ببعض أفراد المغالطة لكن التداخل ليس بقبيح فليكن لهذا القسم والمغالطة عموم وخصوص من وجه.عبيد.[٣] قوله: من مقدمات: ولوكانت كاذبة كان يقال الخمر ياقوتية والعسل مرّمهوع ويسموها المخيلات أيضا لأها لايذعن بها النفس لكن يتأثرمنها فتتلذ بها أوتتذل منها ولهذا يستعملون مثل هذه المقدمات الواعظين ليتأثرمنهم الناس.عبيد. [٤] قوله: والمغالطة:كسي را درغلط انداختن فهو بمعنى المجرد ويمكن إيقاع الغلط من الجانبين. [٥] قوله: بالحق:كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار هذا فرس وكل فرس حيوان فهذا حيوان وهذا القياس يشبه الحق لكنه غلط في الحقيقة.ح. [٦] قوله كاذبة:نحو قولنا زيد يطوف بالليل وكل من يطوف في الليل فهوسارق فزيدسارق.حاشية. [٧]قوله والعمدة:لأنه مركب من مقدمات يقينية لإنتاج يقيني والأصل في القضايا هي اليقينية فالقياس المركب منها هو الأصل.حاشية

بكروزي: (والمغالطة)وهو(قياس مؤلف من (المشهورة)وتسمى مشاغبة(أومقدمات وهمية كاذبة)كمايقال أن وراء العالم فضاءلايتناهي وهذا أيضا إن قوبل بها الحكم يسمى سفسطةوإن قوبل بها الجدل يسمى مشاغبة فالمغالطة منحصرة في قسمين السفسطة والمشاغبة(والعمدة)أي المعتمدعليه(هو البرهان)لاغيرلأن تحصيل العقائد الحقة وتزيل العقائدالباطلة ليس إلابه (وليكن هذا أخر رسالة في المنطق)ختمنا الله بالعقائد الحقة وعصمنا الله من العقائد الباطلة وحشرنا في زمرة السعداءوالصالحين وبوأنا في أعلى عليين مع النبيين والمرسلين وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين والحمد لله ربّ العلمين.